كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

641

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 16 شباط 2014 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

الأمريكيون لا يتبنون
حضورنا..!
06

رياح جنيف تفتح
باب «الهدنات»
09

منطقة الغاب
في ظلال الأزمة
10

دعم الزراعة..
«رفع عتب»
15

على ضفاف الخروج من «حمص القديمة»..!

عبر الانترنت

الافتتاحية

تجاذبات «جنيف» ومصلحة عموم السوريين..!

لايزال الهدف الأوحد لواشنطن من وراء طريقة تشكيل «وفد المعارضة السورية» إلى «جنيف2» بذهنيته وبالطريقة التي أنجز بها إلى الآن هو وصول المؤتمر إلى حائط مسدود، وعرقلة أي حل سياسي جدي للأزمة السورية عبر ذلك المؤتمر الدولي الذي تريد أمريكا «وأده دون أن يجرؤ أحد على دفنه»، كما بات يقول البعض من أطراف المعارضة، وكما يروق لبعض أوساط النظام تلقفه والمتاجرة به.

ويبدو واضحاً في تحضير الجولتين السابقة والحالية من جنيف أن الولايات المتحدة عندما توكل مهمة «توسيع وفد المعارضة» إلى مندوبها «رئيس ائتلاف الدوحة»، إنما تمنع قيام ذاك التمثيل الحقيقي، متعدد الأطراف– إن لم نقل متعدد الوفود– للمعارضة السورية، وفي مقدمتها الداخلية منها. وإن هذا السلوك الأمريكي إنما يستند، من منظور المؤسسة الأمريكية، إلى فكرة بسيطة مفادها أن استعصاء جنيف سيعيد على طاولة البحث مخطط التدخل العسكري المباشر تحت ذرائع مختلفة، أهمها استعصاء الحل السياسي وحتى فشله، في وقت تتعمق فيه المشكلة الإنسانية وما تتطلبه من إغاثة شاملة، ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمواطن السوري العالق في دوامة القتل والجوع.

وإن كانت تريد واشنطن من خلال «إعدام جنيف» إدامة الاشتباك بسورية لاستنزافها وإحراقها من الداخل أكثر، وإن كانت تطمح من خلال التلويح بالتدخل العسكري المباشر إلى إحداث تغيير قسري في ميزان القوى الميداني على الأرض السورية، ولو عبر مسودات قرارات جديدة لها تُطرح على مجلس الأمن، فإنها وبحكم إدراكها لميزان القوى الدولي الفعلي تضغط باتجاه إنجاز «صفقة دولية» خاصة بسورية من خلال جنيف، وهذا ما يفسر دعوة مساعدة وزير الخارجية الأمريكية لوجود واشنطن وموسكو على طاولة تفاوض وفدي «النظام» و«الائتلاف» بجنيف حالياً، أي تحول المؤتمر من «إطار دولي» لحوار سوري– سوري إلى إطار لـ«مساومة دولية» بشهود زور سوريين، وهو ما رفضته موسكو بشدة بلسان مساعد وزير الخارجية الروسية، الذي شدد على أهمية لعب دور الرعاية الدولية لا أكثر، في وقت دفعت به الدبلوماسية الروسية بمشروع قرار آخر، تصفه بالأكثر توازناً، إلى مجلس الأمن.

وانسجاماً مع هذه الرؤية الروسية مقابل السلوك الأمريكي المعرقل يمكن تفسير الاستياء الذي عبر عنه وزير الخارجية الروسي، الذي رفع من نبرة بلاده تجاه محاولات وقف جنيف أو إخراجه عن سكته، ضمن سعي موسكو الحثيث لحلحلة المشاكل الموجودة بتركيبة الحضور على طاولة جنيف، وبالتالي تعديل شكل وطبيعة التجاذبات والتباينات، للوصول إلى حل سياسي ناجز للأزمة السورية.

وبغض النظر عن أنه لا يمكن للمواطن السوري أن يتوقع من وفد ائتلاف الدوحة أن يحمل ما لا تسمح به أجهزة التحكم الأمريكية والإقليمية التابعة، وبغض النظر كذلك عن أن متشددي النظام وفاسديه، وكل أمراء الحرب في الداخل والخارج، هم غير معنيين لا بجنيف، ولا بحل حقيقي للوضع الكارثي العاصف بسورية، وتراهم مستعجلين ومرحبين بإفشال جنيف لضمان «سير أعمالهم»، فإن المؤتمر لا يزال قائماً، وتنتظره جولات أخرى، وهو الإطار الوحيد المتوافر اليوم لإنهاء معاناة السوريين. وإن المطلوب من كل القوى الوطنية السورية، أينما كانت مواقعها، هو الضغط لبحث كل النقاط الموجودة على جدول أعمال جنيف دون وضع سلم أولويات لها بشكل تعسفي، على اعتبار أن المصلحة الفعلية لعموم الشعب السوري تتمثل في أن يخرج جنيف2 بقرارات واضحة لوقف التدخل الخارجي بكل أشكاله، ووقف العنف أياً كانت أطرافه، وإطلاق العملية السياسية السورية، وهو ما يكفل بمجمله وتسلسله قيام مكافحة جدية للإرهاب أياً كان مصدره.

الاستياء الروسي يطفو..!

يبدو أن روسيا بدأت تضيق ذرعاً بأوجه العرقلة الأمريكية لمسار الحل السياسي للأزمة السورية عبر مؤتمر جنيف2، بما يوحي بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي.

فبعد ما تسرب من أنباء عن المشادات الحاصلة بين نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف وكل من مساعدة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان– بسبب تركيزها على «الهيئة الانتقالية» حصراً– والأخضر الإبراهيمي– بسبب لا حياديته– في اجتماعهم الثلاثي يوم الخميس الماضي، عبر وزير الخارجية الروسي في مؤتمر صحفي في موسكو يوم الجمعة عقب ختام لقائه بنظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير عن قلقه من محاولات إيجاد الذريعة لإحباط المحادثات بين الحكومة السورية والمعارضة.

وقال لافروف «بعد جولتين من محادثات جنيف بين المعارضة والحكومة تكوَّن لدينا الانطباع بأن مَن وفر مشاركة المعارضة في هذه العملية لم يضع نصب عينيه إلا تغيير النظام. لهذا فإن الشيء الوحيد الذي يريدون التحادث بشأنه هو إنشاء هيئة حكم انتقالية». وعد لافروف ذلك دليلاً على محاولة إحباط الحل السياسي للمشكلة السورية، وهو أمر «يُقلقني لأننا نرصد محاولات منتظمة لإيجاد أي ذريعة لمنع الحل السياسي بما فيها عن طريق تسييس الأزمة الإنسانية»، مضيفاً أن الشيء الذي «يثير قلقنا» هو «إعلان رئيسي الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا في مؤتمر صحفي مشترك عن أن الأمر قد لا يقتصر على المحادثات فقط.. وأن السيناريو العسكري يبقى مطروحا».

وقال الوزير الروسي إن هناك محاولات جارية لإخراج محادثات السلام عن مسارها وألمح إلى أن المعارضة السورية ومن يؤيدونها هم الذين يتحملون المسؤولية، قائلاً إن التحذير من أن المحادثات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية ليس إيجابياً ولا منطقياً بعد جولتين فقط من المحادثات، موضحاً من جانب آخر أن «واشنطن والابراهيمي والجربا تعهدوا لنا بتوسيع وفد المعارضة في جنيف».

«وجع ورق»

كل ما أجت الناس لتتفائل بجنيف بتجيك أخبار سيئة كتير عن مجزرة هون أو قصف هنيك.. وبتلاقي أنو القاعدين بالجولة التانية من جنيف2 راحوا يتماحكوا بينات بعضهم على إدانة واحدهم للمجزرة أو إدانة التاني للقصف.. ليتهرب كل واحد منهم من دوره بهي أو هاد.. ومن واجبو كمان بأنو يبحث جدياً بجنيف عن حل يكون مو بمصلحة واحد منهم مقابل التاني أول شي قد ما يكون بمصلحة السوريين يللي عم بيروحوا بين رجلينهم.. وكأنوا كل يللي راحوا ما بيكفو.. ما بين ما يصير الحل يللي جاية جاية متل ما كان هدول الطرفين نفسهم عم بيقولوا انهم ما رح يتحاوروا أو «يتفاوضوا»..!

لك يا عمي.. والله نحنا حابين نشوف بلدنا عمرانة وقويّة.. بمحبة ناسها أولاً.. بس يعني والله لازم تسمحولنا نعيش لنشوف بلدنا هيك..! يعني يللي بشوفكم ما بيعرف أنتو على شو دايرين؟ علينا؟ ولا ع الكراسي والمصاري؟ ولا ع البلد عنجد؟ الأولاني بيقول أنو مفوض من الشعب.. والتاني بيقول أنو هو بيمثل الشعب وقواه الحية والثورية.. مع أنو ما بيمثل حالو بالأساس.. بالوقت يللي مغيبة فيه بقية المعارضات وبقية المعارضين من الناس العاديين..!!

طيب وطالما كان يللي ع الطاولة لهلأ بس هدول الطرفين لحالهم ما رح نلاقي واحدهم مستعد يقول: وقف ليكو التاني عم يطرح قصة معقولة.. تعا نناقشها..؟! أو وينك.. ترى أنا كنت غلطان بهيك وأنت غلطان بهيك.. وخلينا نشوف الناس شو بدها!؟ وقبل ما تتعدل أمور جنيف رح يضل وضعكم مو مفهوم..! يعني مالكم شايفين أنو هاد الشعب يللي عم تحكو باسمو فيه موالي وفي معارض، وبقلب هدول الاتنين وبيناتهم في حدا فهمان القصة وفي مو فهمانها منيح.. يعني في ضايع بالقجعة وفي حدا عم بيساويها.. يعني في أشكال وألوان..؟! طيب ليش أنتو مصممين تتعاملوا معنا متل الروحة ع سوق الهال تبع بقديش ها الكوم أو الحِمل؟.. يعني ليش مصممين تتعاملوا معنا وكأنوا نحنا دوغما..؟

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المواجهة مع السياسات الليبرالية ممكنة الآن

في لقاء قصير وسريع مع قيادي أساسي في الحركة النقابية السورية، سُؤلنا حول رأينا في المؤتمرات الجارية عقدها الآن في كل المحافظات، فتم إبداء الرأي وتم التوافق على أهمية الدور الذي لعبه القطاع العام الإنتاجي في الأزمة، والضرورة الوطنية تقتضي إعادة تشغيل المتوقف منه مهما كانت التكاليف المترتبة على إعادة التشغيل لأن في هذا العمل الضمانة الأساسية في إنتاج مستلزمات الصمود ومنها الحاجات الأساسية لشعبنا التي ضرب حولها الأعداء حصاراً جائراً كانت مفاعيله الإنسانية على فقراء شعبنا كارثياً بكل ماتحمل الكلمة من معنى.

هذا اللقاء ليس الأول، فقد سبقه عدة لقاءات في مراحل سابقة، بوفد مشترك مع المكتب النقابي المركزي «النور» للتداول والنقاش في الواقع التنظيمي للحركة النقابية في ظل الأزمة الوطنية العميقة التي عصفت بالبشر والحجر، ومدى تأثير ذلك على إنجاز الاستحقاق الانتخابي النقابي الذي جرى تأجيله لأكثر من مرة خلافاً للمسموح به في قانون التنظيم النقابي «84» على أساس أن الظروف لا تسمح بأجراء انتخابات اعتيادية، حيث كان لنا وجهة نظر متكاملة ليس في الواقع التنظيمي، وضرورة الانتخابات فحسب، بل بمجل الدور المفترض أن تلعبه الحركة النقابية سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً،الأمر الذي يعني من وجهة النظر الواقعية تعميق الفرز الجاري في الدولة والمجتمع لجهة مواجهة مسببات الأزمة من الداخل، والقطع النهائي، والكامل معها، حيث، تشكل السياسات الاقتصادية الليبرالية عمودها الفقري، التي جرى الدفاع المستميت عنها من على منبر الاتحاد العام من قبل الحكومات المتعاقبة التي كانت النقابات ومازالت مصرةً على إقامة أوسع تشاركية معها بعد كل الويلات التي جرَتها تلك السياسات على مصالح وحقوق الطبقة العاملة السورية وعلى الاقتصاد الوطني بمجمله، فقد أثبتت الأحداث الراهنة كم كان الرهان خاسراً على الوعود المقدمة بأنهار العسل التي ستتدفق مع قدوم الاستثمارات الأجنبية التي جرى العمل على احتضانها ورعايتها حكومياً، والتخلي بالمقابل عن من يجب الرهان الحقيقي عليه «الطبقة العاملة والقطاع العام الانتاجي».

السؤال الواقعي هو: هل تستطيع الحركة النقابية بواقعها الحالي «السياسي، والتنظيمي» تحمل مسؤولية اتخاذ قرار المواجهة مع السياسات الليبرالية التي هي مصدر الكوارث الاجتماعية والاقتصادية؟

الجواب: برسم الحركة النقابية والعمالية، والقوى الوطنية الجذرية المتبنية لقضية الطبقة العاملة السورية «السياسية، الاقتصادية، الحريات النقابية والديمقراطية»، حيث الظرف السياسي، والمزاج الشعبي، والعمالي يسمح بفتح هذه المعركة الوطنية التي لا تقل أهمية عن تطهير البلاد من القوى التكفيرية والظلامية القادمة مع التدخل الخارجي.

عمال النقل الداخلي....

الاستقالات المسبقة طعنة في خاصرة النقابات!!

وجَّه رئيس مجلس الوزراء انتقادات حادة لعدم معالجة مشكلات النقل الداخلي، وخاصة تلك التي لم تؤد إلى النتائج المتوخاة، وأن ما تم إتباعه يعكس مدى الفساد في تنظيم عقود النقل مع الشركات الخاصة، واستئثار شركات بعينها على هذا القطاع الحيوي، بعد إعطاء حبوب منومة وقاتلة لشركة النقل الداخلي التي كانت تشكّل أهم القطاعات خدمةً للمواطنين، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليسرح ويمرح بمزاجه في قطاع النقل دون حساب، مع حالة من الابتزاز والقهر يتعرض لها كل من يخرج من بيته يومياً قاصدا عمله أو جامعته أو قضاء حاجة في مركز المدينة.

■ علي نمر

إن كان توصيف الحلقي لأزمة النقل قد جاء صريحاً، كان عليه أن يشير أيضاً للعاملين فيه الذين خسروا كل شيء بما فيه حقوقهم التأمينية، فإن كان رئيس مجلس الوزراء يدرك أن موضوع النقل الداخلي أصبح معضلة بالنسبة للمواطن، وأن الحكومة تدرك مدى الخسائر والعذابات التي يعانيها المواطن من موضوع النقل، وهي بحاجة ماسة وسرعة كبيرة لمعالجتها، كان عليه المطالبة بحل جميع القضايا العمالية العالقة أيضاً.

إن هناك عمال عملوا لأكثر من عشرين عاماً كسائقين للباصات انتهى بهم الحال دون أي مورد رزق ودون أي تعويض يعينهم في هذه الأيام الصعبة من الأزمة التي تعيشها البلاد، والتي ابتلعت معها آمال الناس، وشفطت ما ادخروا تحت ضغط الفقر والنزوح والوضع الأمني الصعب!!.

إن هؤلاء السائقين أضحى مصيرهم كباقي زملائهم الذين يعدون بمئات الآلاف من عمال القطاع الخاص الذين تعرضوا ولسنوات طويلة لابتزاز أرباب العمل، بسبب الحاجة ليجدوا أنفسهم مثل صبي الحمام «إيد من ورا وإيد من قدام» محرومين من حقوقهم كافة، سواء فيما يتعلق بالضمان الصحي أو التعويضات، ناهيك عن المعاملة المجحفة والعمل تحت ضغط مالك المؤسسة أو الحافلة، والتهديد بالطرد في حالة المطالبة بأي حق مكتسب، وبطرقٍ غير شرعية وباستغلال لقمة عيشهم وابتزاز مصدر رزقهم، بعد ساعات عمل تصل إلى 14 ساعة يومياً، بالإضافة إلى إجبارهم على توقيع استقالات مسبقة بأنهم تقاضوا حقوقهم كاملة، وهذه الاستقالة بحد ذاتها مقتل لكل عامل!!.

عمال عملوا لأكثر من عشرين عاماً كسائقين للباصات انتهى بهم الحال دون أي مورد رزق ودون أي تعويض يعينهم في هذه الأيام الصعبة

رئيس نقابة عمال النقل البري في اتحاد عمال دمشق زكريا ياغي أكد لـ«قاسيون» أنهم طيلة السنوات الماضية لم يتركوا وسيلة وإلا ضغطوا من خلالها على إدارات شركات النقل الخاصة لإعطاء العمال حقوقهم، حتى وصل الأمر بالنقابة أن اقتنعت أنها لم تعد تمتلك القدرة والفاعلية في إيجاد حل لهذا الموضوع، خاصةً وأنّ عقود الشركات المبرمة مع شركة النقل الداخلي التي صادقت عليها محافظة دمشق، تمّ فسخها لمخالفة إدارات شركات النقل بنود العقود الناظمة لعملها، أي أنَّ تدخلنا أصبح «تحصيل حاصل».

وتساءل ياغي: كيف نتدخل بأمورهم والشركات العاملة تحدد أجرة السائق وفق عدد ساعات عمله، أي على الساعة والسفرة، بدلاً من حصوله على راتب شهري؟! موضحاً إن كل هذا لأجل التهرب من تسجيلهم بعقود عمل دائمة، أي مخالفة صريحة ومتفق عليها بين رب العمل والعامل لأنظمة قوانين العمل في أكثر البلدان تخلفاً. وكشف ياغي بوجود فساد كبير في جميع العقود الموقعة بين الشركات الخاصة وبعض الجهات المعنية، بما فيها المتعلقة بالتأمين الصحي والتأمينات.

والسؤال: إن كان رئيس مجلس الوزراء قد أثار القضية من بابها الواسع، فمن يمتلك الحق والقرار بإيجاد حل لهم يصون حقوقهم وكراماتهم؟!.

عمال وموظفون بلا وسائط النقل

■ حمص – مراسل قاسيون

طالب عمال الشركة العامة للدراسات المائية في مدينة حمص في رسالة لـ«قاسيون» الحكومة بإيجاد سبل ميسرة في نقل العمالة من وإلى الشركة، حتى يتمكن العمال من أداء الدور المطلوب منهم أخلاقياً وإنتاجياً.

وقال العمال في شكواهم: إن هذه المشكلة يدعمها طول المسافة بين مناطق العمل والأماكن التي يسكن فيها العمال بما يقود لارتفاع في تكلفة النقل نظير توفير الوسائل اللازمة لذلك، وهو ما يؤثر على التكلفة الإنتاجية بشكل عام لكون عنصر العمل والوقت يعد مكونا رئيسياً من مكونات العملية الإنتاجية، ويخفف عليهم الأعباء المالية الإضافية التي هم بغنىً عنها.

وشرح العمال الظروف الأمنية الصعبة والخطيرة في المحافظة التي تلعب دوراً مهماً في عدم وصولهم إلى أماكن عملهم بسلام وأمان، وفي الوقت المناسب، بالإضافة لارتفاع أسعار المواصلات بعد أن وقفت الغالبية الساحقة من سيارات الخدمة عن العمل بسبب تلك الأوضاع وخوفاً على حياتهم، حيث يعاني عدد كبير من عمال الشركة العامة للدراسات المائية من صعوبة تأمين المواصلات بأسعار معقولة تخفف عنهم أعباء المعيشة.

وأشار العمال أن نسبة 30% منهم يضطرون لدفع ما يعادل بين 15–20% من رواتبهم على حساب لقمة عائلاتهم بدل من المواصلات للوصول إلى مكان العمل، في حين كانت الشركة قبل الأزمة تتحمل نفقات المواصلات كافة.

وختم العمال رسالتهم بالقول: إنه وبسبب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي يعيشها العمال في مختلف القطاعات، ومنها عمال الشركة نطالب الحكومة عبر الشركة بتحمل تلك النفقات التي أنهكت كاهل العمال وزادت من معاناتهم أكثر، فهل من مستجيب؟!.

التقارير الاقتصادية للمؤتمرات النقابية:

الأبواب شُرِّعت لتقويض حقوق العمال ومكتسباتهم

في الأسبوع الفائت عقدت خمس نقابات في دمشق مؤتمرها السنوي «الصناعات الكيمائية، المصارف والتأمين، الأسمنت والأنترنيت، التبغ، الحمل والعتالة» فيما يلي سنتناول أهم القضايا التي طرحتها في تقاريرها الاقتصادية، والتي من المفترض أن تكون تحليلاً لخطة عملها في المرحلة القادمة، حيث أكدت نقابة عمال المواد الكيماوية أنه ليس لديها أي مطلب عمالي لأن أمن البلد هو همهم الأول والأخير، ولكن هذه المطالب التي لابد منها هي بالنهاية لمصلحة الوطن وحمايته من هنا سنذكر بعضاً منها:

■ متابعة: قاسيون

الإيعاز لمن يلزم لإيجاد آلية عمل تخفف الأعباء عن كاهل العمال في كيفية تنقل العمال من أماكن إقامتهم، ومكان عملهم بعد توقيف وسائل النقل المخصصة لهم.

حماية المنشآت العامة من معامل وشركات ومؤسسات خدمية من الجماعات المسلحة التي استهدفت عدة شركات من تخريب وحرق وسرقة لممتلكات هذه الشركات.

إلزام شركات القطاع العام بالاستجرار من منتجات الشركات لتخفيف العبء عن المخازين، وتشكيل مديريات تسويق ومنافذ بيع جديدة.

العمل على عدم رفع سعر مواد الطاقة من «فيول وغاز ومازوت» نظراً لاستخدامها كمواد أساسية في تشغيل أفران الشركات.

دراسة دقيقة لواقع الشركات المتوقفة عن العمل والمتعثرة، وإيجاد مشاريع استثمارية جديدة والمحافظة على الأيدي العاملة.

الاهتمام بمشروع إصلاح القطاع العام الذي تعاقبت عليه عدة وزارات، ولم يولد هذا المشروع.

تشميل عمال القطاع الخاص بالمساكن العمالية أسوة بعمال القطاع العام.

الحل في التوجه شرقاً

من جانبها قدَّمت نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين والأعمال المالية مجموعة من المقترحات الهامة لها ارتباطاتها بالسياسات الاقتصادية والمالية منها:

ضبط السياسة النقدية والمالية وزيادة التدخل الإيجابي للبنك المركزي في السوق المالية لتقليل الفارق الكبير بين السوق السوداء والرسمية.

تحديد الأولويات والتخلي عن مبدأ تمويل المستوردات إلا بشكل ضيق ومحدود جداً ووفقاً للأولويات، والتوجه نحو التوسع شرقاً، وتفعيل التبادل التجاري عن طريق مقايضة أي سلعة بسلعة، وإعداد الدراسات التسويقية مسبقاً من خلال معرفة احتياجات السوق لكي نسعى للتوافق بين العرض الكلي والطلب الإجمالي.

الانتقال من توصيف الأزمة إلى إداراتها، ومعالجتها وتشكيل خلية إداراتها من المتخصصين الوطنيين.

اعتماد سياسة وطنية تدخلية، وعدم ترك الأمور لعشوائية السوق.

تشديد المراقبة على الأسعار، والتشدد في عقوبات المحتكرين والمضاربين وتجار الأزمة، واعتماد اللائحة البيضاء للتجار المبادرين إيجاباً لمواجهة الأزمة.

تفعيل إعداد استراتيجية للتصدير وفق الرؤية والتوجيهات الاقتصادية، وتنشيط عمل الهيئة العامة لترويج الصادرات واتحاد المصدرين، وترشيد المستوردات وتشجيع الاستهلاك من السلع المحلية، وتعزيز العلاقة مع الدول الصديقة، والتوسع شرقاً مع دول البريكس والميركاسور، والألبا وسيلاك ومجموعة شانغهاي وغيرها.

تشجيع وتحسين البيئة الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، والتي نمتلك فيها مزايا نسبية ونسعى لتحويلها، ووضع الاستثمار في إطار إنتاجي وطني.

تفعيل عمل كل القطاعات وخاصة الإنتاجية سواء القطاع العام أم الخاص أم المشترك، وتعميق المسألة الاجتماعية، والتخطيط الإقليمي في المحافظات.

تفعيل الحاضنة الاجتماعية للمشاريع الاقتصادية من خلال دعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتفعيل العمل المؤسساتي والمجتمع المدني.

تحسين المنظومة الإدارية من خلال اختيار إدارة اقتصادية فعالة ونزيهة، واستغلال الأمثل للموارد المتاحة والعمل لاستعادة الأموال السورية في الخارج وتحسين المنظومة الضريبية ومكافحة الفساد.

حقوق العمال ونسف مكتسباتهم

وكانت نقابة عمال الاسمنت والبروسلان والانترنيت قد تفردت بتقريرها عن الوضع النقابي، وعلاقة ذلك بالوضع العام والسياسات الليبرالية المطبقة هناك وهناك ضد مصلحة الطبقة العاملة أينما وجدت مؤكدة أنه من الصعوبة بمكان لأي مهتم بالوضع النقابي إن كان هذا الوضع وطنياً أو مهنياً أو إقليمياً أو دولياً أن ينظر إليه بمعزل عن أوضاع الطبقة العاملة، لأن وجود الحركة النقابية أو التنظيم النقابي ارتبط تاريخياً بوجود الطبقة العاملة، والآن من أولويات المهام النقابية تسليط الضوء على مصالح الطبقة العاملة، وتبني همومها ومشاكلها ومما يدعو للقلق وضع الطبقة العاملة وما تواجهه هذه الطبقة من الاستغلال الرأسمالي.

فبعد هجمة الليبرالية الجديدة التي انطلقت في الثمانينيات شرعت الأبواب لتقويض حقوق العمال ونسف مكتسباتهم عبر تعديل القوانين والنظم التي تحكم العلاقة بين العامل ورب العمل.

وكشف التقرير بعض تلك الاستهدافات قائلاً: كان لقوى العولمة الجديدة التي ذهبت لاستهدافها العمال والعمل النقابي مستفيدة من المتغيرات التي حصلت في العالم مستغلة ضعف النقابات، وتقلص قاعدتها وجنوح البلدان الصناعية إلى العمل باستراتيجيات توافقية بعيدة عن الاستراتيجية المطلبية، مما أدى إلى تآكل النقابات العمالية في هذه الدول وبروز بيروقراطية نقابية عاجزة عن تعديل موازين القوى لمصالح العمال مما زاد في شل فاعلية العمل النقابي، حيث لا يكون تناول قضايا نقابية وعمالية راهنة متوازناً إذا أغفلنا حقيقة أن نضال العمال المستمر شهد في حقبة ما بعد الأزمة المالية والاقتصادية العمالية اتساعاً كمياً ونوعياً، حيث جابه العمال مع نقاباتهم خط إنقاذ المصارف فعلاً على حسابهم، إن هذه نبذة مما عانته الطبقة العاملة في ظل المتغيرات التي كانت ومازالت نقطة تحول في مسيرة الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي.

بروز بيروقراطية نقابية عاجزة عن تعديل موازين القوى لمصلحة العمال مما زاد في شل فاعلية العمل النقابي

تعديل القوانين

كما طالبت نقابة عمال التبغ عبر تقريرها بتعديل بعض التشريعات وتعويض العاملين، فأكدت على منح العاملين في المؤسسة تعويض طبيعة العمل بما يتناسب مع المخاطر التي يتعرضون لها. بالإضافة إلى منح العاملين في المؤسسة تعويض طبيعة المهن الشاقة حسب المرسوم /61/. والمطالبة بتعديل نظام العلاوات الإنتاجية.

كما أشار التقرير لضرورة اعتماد معايير ومعدلات الأداء لعام 2013 التي سيتم بموجبها حساب نسبة الأرباح لتوزيعها على العاملين في المؤسسة استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم /6254/ تاريخ 2005/11/29 والمبين بكتاب المؤسسة رقم 205/830/1199 تاريخ 2013/3/20.

وختم التقرير مطالبه بتعديل بعض التشريعات والقوانين التي تعيق العمل لتمنح الإدارات المرونة اللازمة لتحقيق ريعية أعلى.

قاعدة بيانات تتضمن أسماء الباحثين عن عمل

■ ريم علي

أعلنت «الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات» أنها اتفقت مع مجلس إدارة «مدينة عدرا الصناعية»، التحضير بتخصيص مكان لإحداث مكتب للهيئة يكون بمثابة نقطة اتصال بينهم، مهمته استقبال الباحثين عن العمل، وتسجيل طلباتهم المتضمنة اختصاصاتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، كما سيقوم بالمقابل بتوزيع استبيان على الشركات القائمة ضمن المدينة لدراسة احتياجات هذه الشركات من اليد العاملة، والاختصاصات والمؤهلات والخبرات التي تحتاجها، ودراسة احتياجات الشركات قيد الإنشاء في المدينة من اليد العاملة والاختصاصات والمؤهلات المطلوبة.

ولإنجاح عمل مكتب الهيئة المخصص لـ«مدينة عدرا»، سيقوم دائماً وبشكل مستمر بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن أسماء الباحثين عن عمل وفرص العمل الشاغرة لدى أصحاب العمل أو فرص العمل المتوقعة مستقبلاً.

تشكيل المكتب يأتي ضمن نشاطات وبرامج الهيئة، والتحضير لمرحلة ما بعد الأزمة الحالية، ورغبة الهيئة بالتعاون المشترك مع المدينة الصناعية لتأمين يد عاملة مؤهلة ومدربة للمستثمرين فيها.

مصادر في «المدينة الصناعية بعدرا» أكدت أنها تحتوي حالياً على ألف منشأة صناعية قائمة، معظمها من المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار المعتمد في المدينة، لكن نصفها متوقفة عن العمل، لذلك السؤال الهام هنا: إن لم تستطع الهيئة وإدارة المدينة الصناعية حماية حقوق من سرحوا نتيجة الأوضاع الأمنية السيئة في تلك المنشآت، فكيف ستحافظ على حقوق الوافد الجديد في العمل؟!.

المقاومة الشعبية الشاملة كخيار موضوعي للتحرير

ورد في مشروع البرنامج المقدم للمؤتمر الحادي عشر فيما يتعلق بالمرحلة ومهامها - الجانب الوطني «وبما أن تاريخ الصراع مع الكيان الغاصب أثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الألعاب السياسية والدبلوماسية ليست إلا «طبخة بحص» لا تنتج شيئا فإن خيار المقاومة الشعبية الشاملة والمسلحة كأساس تحول إلى خيار وحيد»

■ خالد عليوي

يعتبر التغيير مقدمة للتحرير ولا يمكن للتحرير أن يتم إلا عبر المقاومة الشعبية الشاملة وبما أن الإنسان هو غاية التغيير والمنطلق الأساس له فالأجدر أن تؤمن له كافة المعلومات والحقائق التي تؤثر إيجابا في زيادة وعيه بالضرورة الموضوعية للمقاومة.. وهنا تبرز عدة تساؤلات حول ماهية المقاومة والغرض منها ووسائلها وشروط قيامها ودور الثوريين فيها؟..

المقاومة حق إنساني مشروع وهادف تتجلى في المجموعة من الأفعال المناهضة للمحتل بهدف تحرير الأوطان وهي ليست فعلاً فردياً منعزلاً بل هي حراك جماهيري يمتلك برنامجاً وطنياً شاملاً وعادة ما تستثمر المقاومة الذاكرة الجمعية للناس بما تحتويه هذه الذاكرة من صور لممارسات الاحتلال الفظيعة ومايرافق هذه الصور من مشاعر معادية للاحتلال وذلك في سياق تعبئة شاملة تستلهم تجارب حركات المقاومة عالمياً وتضيف تراكماً معرفياً يخلق منصة للوصول إلى التوظيف الأمثل للوسائل النضالية الداعمة لهدف التحرير

أما الغرض من المقاومة فهو العمل على تعديل موازين القوى والسعي لإضعاف العدو وكسر إرادته وتحطيم روحه المعنوية وبالتالي تمهيد الطريق لطرده من الأراضي المحتلة بأقل الشروط والالتزامات ولتحقيق هذا الهدف يتم اللجوء إلى توليفة من الوسائل النضالية السلمية والمسلحة السياسية منها والاقتصادية والثقافية مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الإقليمية والعالمية.

وبناء على ماسبق يتم وضع سياسات مرحلية تتفاعل إيجاباً مع الأوضاع المتغيرة هذه السياسات تحدد الثابت والمتحول وتتميز بالمرونة وكل هذا بمجمله يؤدي إلى الوصول للهدف الأسمى المتمثل في التحرير.

أما عن شروط قيام المقاومة ونجاحها في تحقيق أهدافها فهي:

أ- شروط سياسية:

- داخلياً: تتجلى في إطلاق العملية السياسية وإنجاز المصالحة الوطنية ومن ثم العمل على تشكيل تحالف واسع من الأحزاب الوطنية والهيئات والجمعيات والأفراد المؤمنين بضرورة التغيير السلمي وتكون مهمة هذا التحالف العمل على وضع فكرة المقاومة في التطبيق العملي أي ربط النظرية بالواقع.
- خارجياً: الاستفادة من حالة التوازن الدولي باتجاه الضغط على الدول التي تدعم الكيان الغاصب بغية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ب- شروط اقتصادية:

تتمثل في صياغة نموذج اقتصادي يقطع نهائيا مع الليبرالية ويحقق العدالة في توزيع الثروة إضافة إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع الغرب الرأسمالي والتأسيس لعلاقات جديدة مع الشرق «بريكس -ألبا» وبالتالي خلق اقتصاد مقاوم.

ج- شروط اجتماعية:

نتيجة لممارسات سابقة صدرت عن تحالف قوى الفساد مع رأس المال الطفيلي فقد تشوهت البنية الاجتماعية وسادت حالة من السلبية واللامسؤولية والانعزالية لذلك فإن النموذج الاقتصادي الجديد المنحاز للكادحين سيؤدي بالنتيجة إلى تغيرات بنيوية تنعكس إيجاباً على البنية الاجتماعية مما يؤدي إلى تعميق الشعور بالمسؤولية ويفتح الافق واسعاً أمام أفراد المجتمع ليمارسوا دورهم في بناء مجتمع جديد تزدهر فيه فكرة المقاومة.

د- شروط علمية وفكرية وقانونية:

استناداً إلى مقولة البرنامج «ينتصر في نهاية المطاف من ينتصر معرفيا» لذا يتوجب على المنضوين تحت راية المقاومة العمل قدر الإمكان على الاستفادة من الثورة العلمية - التكنولوجية وخصوصاً في مجال التسليح والاتصالات، أيضاً يتوجب على النخب الفكرية إيصال رسالة التغيير والمقاومة إلى المتلقي بالشكل الذي يحفزه على التفكير بعيد المدى ويجب الانتباه إلى دور النخب في شرح فكرة المقاومة والتمييز قانونيا بين المقاومة باعتبارها فعلاً إنسانياً هادفاً وراقياً وبين الإرهاب وخاصة الإرهاب الأصولي الذي يحاول منظريه قرنه بقضية عادلة.

أما عن دور الثوريين باعتبارهم الطليعة الواعية فالمطلوب منهم الربط الموضوعي بين النظرية والتطبيق وأن يأخذوا القيادة الإمساك بزمام المبادرة وإحداث التغيير المطلوب ونقل هذا التحدي لكل فرد في المجتمع فالناس بحاجة لإطار جديد من القيم والرؤى الأساسية والأهداف.

«جنيف2 وآفاق الحل ورؤى المستقبل» - ندوة في حلب

ضمن نشاطات الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في محافظة حلب تم عقد لقاء خاص بحضور عدد من النخب الثقافية والسياسية والاجتماعية لبحث آخر تطورات الأزمة السورية وما تمخض عن الجولة الأولى لمؤتمر جنيف2. حدد اللقاء نقطتين في إطار البحث:

■ مراسل قاسيون

- جنيف2 وآفاق الحل ورؤى المستقبل.
- في الوضع الناشيء في حلب على الصعيد الأمني و الهجرة والشتات القائم.

افتتح اللقاء الرفيق رستم رستم مقدماً قراءة حزب الإرادة الشعبية:

إن انعقاد جنيف2 بحد ذاته هو تعبير عن مرحلة انعطاف عالمي في تغير موازين القوى، وهو يعتبر مدخل وبوابة أساسية للحل السياسي، وهنا يمكن حصر متطلبات نجاح مؤتمر جينيف2 بالإحداثيات الثلاثة التالية:

وقف التدخل الخارجي الذي سيكون ممكناً وواقعاً في ظل استمرار التراجع الأمريكي وانتزاع تعهد دولي.

وقف العنف من جميع الأطراف.

إطلاق العملية السياسية، وتشكيل حكومة تضم جميع الأطراف:

تبدأ بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

حل جميع قضايا المخطوفين و المفقودين.

منح معونات مستعجلة للنازحين واللاجئين.

منح تعويضات للمتضررين.

خلال ذلك يتم البدء بوضع جدول زمني لصياغة دستور جديد، وتحديد موعد للإنتخابات المحلية والنيابية والرئاسية، مكرساً ذلك كله ضرورة الحفاظ على وحدة التراب والشعب السوريين، واحترام سيادة الدولة والحفاظ على الموقف الوطني المقاوم للمشروع الصهيوني الإمبريالي العالمي. إن الوصول إلى هذه المتطلبات لن يكون إلا عبر خوض معارك وطنية شاملة، معارك قادرة على تذليل العقبات التي يضعها المتشددون في طرفي النزاع في طريق إنجاح جنيف2، ما يرتب على الوطنيين بذل كل جهد صادق قادر على دفع العملية بالاتجاه السياسي و السلمي.

الرفيق فادي اسماعيل ممثل الحزب السوري القومي الاجتماعي المعارض:

وبعد ان أوضح موقفه من مؤتمر جنيف تحدث عن الوضع في حلب قائلاً: «بالنسبة إلى الأزمة في حلب: حلب تختلف عن غيرها في القطر ببعض الخصوصية، حيث أن التشخيص السليم والدقيق لأسباب الحراك، سيؤدي للوصول إلى علاج شافي، وهنا الحديث على المستوى المناطقي وليس كامل الأزمة السورية. هناك الكثير من الأمور التي تؤزم الوضع في حلب فيما يخص الجانب المعاشي والخدمي، فحركات النزوح من المناطق الساخنة إلى المناطق الآمنة وعدم توفر مراكز الإيواء، وعدم تفعيل الدور الإغاثي ومراكزه بشكل جيد. اللجان الشعبية لها دور كبير في تأزيم الوضع من خلال ممارساتها اللاشرعية واللاأخلاقية مع المواطنين فهم حالة استفزازية أكثر مما هم حالة أمنية. المعتقلون والمفقودون، الجرح الشعبي النازف، فالقانون يكفل لكل مواطن معرفة ذويه مصيره ومكان اعتقاله واين تمت إحالته ضمن فترة زمنية محددة، وهو مالم يتم التجاوب معه من قبل الأجهزة الأمنية، والمطلوب حيال ذلك حل جذري وشامل.

ثم تحدث بعض السادة الحضور، وقدموا أرائهم وملاحظتهم حول الوضع في سورية بشكل عام وفي مدينة حلب بشكل خاص، وشارك في المداخلات كل من:

الدكتور عبد الهادي نصري «رئيس الأمانة العامة للثوابت الوطنية في حلب»، السيد عبد الحميد الراشد والمهندس فؤاد دعبول ونضال حميدة ونيازي يعقوب والدكتور مصطفى وتي «اليسار الديمقراطي حزب قيد التأسيس»، رائد حوري والمحامي رامي خوري وسيف الدين مصطفى «الحزب الشيوعي السوري الموحد»، أسامة ناطور «الحزب السوري القومي الاجتماعي المعارض»، قاسم حبوش وهاشم مستو «حزب الإرادة الشعبية» يوسف أبو عباية «عضو مجلس محافظة مستقل»، محمود نصري «حزب الإرادة الشعبية» المهندس هيثم شعار «الحزب الشيوعي السوري الموحد»، ياسمين سراج الدين «مستقلة»، في نهاية اللقاء تم رفع محضر الاجتماع الذي قرر تشكيل لجنة للمصالحة الوطنية في مدينة حلب وتسمية أعضاءها.

لقاء جماهيري لحزب الارادة الشعبية في السقيلبية

■ مراسل قاسيون

بدعوة من لجنة المحافظة لحزب الارادة الشعبية بحماة جرى لقاء جماهيري في مكتب الحزب بمدينة السقيلبية بتاريخ 2014/2/12 الساعة السادسة مساء ضم الكثير من الأصدقاء، وقد جرى نقاش حول مشروع برنامج حزب الارادة الشعبية ونظامه الداخلي، وحول مؤتمر جنيف وسياسة الحزب في هذه المرحلة وقد شارك العديد من الأصدقاء بمداخلات وأسئلة تمركزت حول الرأسمالية العالمية والفاشية الجديدة واستفسارات عن نشاط الحزب فيما يتعلق بمؤتمر جنيف. ولقد أجاب الرفيقين أنور أبو حامضة وحكمت تريكية على أسئلة الحضور.

«استفتاء» أم «استقواء»..؟

يخرج عليك في فضائية ما، ناطقة بالعربية، سياسي أو محلل سياسي، محسوب على النظام أو يتحدث باسمه، ليشدد بأغلظ الأيمان، أن «لا أفق لأي نتيجة من جنيف2 ما لم تخضع لاستفتاء على الشعب وتحظ بموافقته»..!

■ عبادة بوظو

بموازاة ذلك، لا يتجرأ أي سياسي أو محلل سياسي من المعارضة المصنفة «خارجية» على طرح هذه الفكرة، كونه أساساً، ومن اسمه وواقعه، مستقوياً بالخارج، ليكون بهذا المعنى «مسيراً وليس مخيراً» بحكم معرفته أن وجوده قائم باستمرار وزن من يشغله دولياً وإقليمياً وهو «مبسوط» بفكرة/ وهم أنه «الممثل الشرعي والوحيد للمعارضة.. وأحياناً للشعب السوري».. فلماذا الاستفتاء أصلاً، بالنسبة إليه..؟؟!

في المقابل، يشدد جزء من معارضة «الداخل» على طول الخط بأن العملية السياسية المطلوب من جنيف تأمين مناخها بعد وضعه حداً للتدخل الخارجي وللعنف هي من مسؤولية السوريين فيما بينهم حصراً، بمعنى تأمين الإطار الدولي والإقليمي الذي يسمح للسوريين بتقرير مصيرهم بأنفسهم. وهذا الفهم تطلقه إعلامياً ومن حيث المبدأ كل القوى الدولية والإقليمية المعنية بالأزمة السورية، بما فيها اضطرار «الراعي» الأمريكي للتلطي خلفه، في الوقت الذي لا يزال يعمل به ما بوسعه لنسف أي عملية سياسية جدية تحافظ على سورية بالمعنى المعروف سابقاً أو تبنيها بالنموذج المطلوب لاحقاً..!

المفارقة هنا بالمضمون بالنسبة لهذه القضية الصحيحة من حيث المبدأ، هي أن الحديث «الشكلي» من الطرف الأول عن الاستفتاء هو نفس عدم حديث الطرف الثاني عنه، وذلك لسبب بسيط أن كليهما، ورغم مرور ثلاث سنوات على الأزمة السورية، نتاج ذهنية المادة الثامنة القديمة بالدستور السابق القائلة بـ«الحزب الواحد القائد» «أي المتحكم»، أحدهما بقوة عطالة استمرار فعلها بالدولة وبعض المجتمع على الأرض، والثاني بقوة ما يحاول الأمريكي فرضه..!

وقد لا يهم هنا التركيز على ظاهرة قد تكون عابرة أو قليلة التأثير في إطار آفاق أية حلول حقيقية للأزمة السورية، أي ظاهرة «المعارضة الخارجية»، ولكن ما يستوجب التوقف عنده هو ذاك السلوك من غالبية أوساط النظام، بما فيها متشددوه، والذي بغض النظر عن تجاهله للبعد الأخلاقي في مسؤوليته عن الأزمة وتفجرها وتفاقمها أمام الشعب السوري إنما يتجاهل البعد السياسي لتلك المسؤولية، لتحاول تلك الأوساط قطف ثمار الحل السياسي «الذي عاندته طويلاً» أو أقله مقاسمتها مع تلك القوى من «معارضة الخارج» التي تتقاسم المسؤولية ذاتها عبر تأجيج العنف والاقتتال الداخلي، وانحداره إلى مستويات أهلية خطيرة، وعبر استدعاء التدخل الخارجي، أي تدويل الأزمة والوصول إلى ما وصلت إليه.

وبهذا المعنى يجد المواطن السوري العادي أن تلك الأوساط ذاتها التي عملت على توظيف مجريات الأزمة لمصلحة بقائها تعمل اليوم على توظيف «جنيف» وموجباته حالياً للغاية نفسها، وذلك باستخدام ما بقي متاحاً لها من مؤسسات الدولة والحكومة، بما فيها النقابات مثلاً، وهذا ما يجد تعبيراته على سبيل المثال أيضاً في شكل إنجاز التسويات في بعض المناطق «الساخنة»، وفي استنهاض المسيرات، وفي الأداء الإعلامي الرسمي وشبه الرسمي «الذي يفرد في نشراته الرئيسية فقرات طويلة لمسؤول «بعثي» بارز، وعندما يستضيف معارضاً ما في برنامج ما يكون ذلك بفضل ومنيّة» وكذلك في بعض الممارسات الميدانية من بعض الأجهزة والميليشيات غير الشرعية التابعة للنظام.

قد يقول قائل: «هذا صراع سياسي.. وحلال على الشاطر..!»، غير أن مشكلة هذا الطرح أنه بحد ذاته عابر و«إرادوي» يلوي عنق المستجدات الموضوعية على المشهد السوري العام ليتجاهل فوق كل أوجه التجاهل المذكورة آنفاً حقيقة أنه للخروج الجدي من الأزمة وضمان عدم إنتاجها لاحقاً ينبغي، من ضمن قضايا أخرى، إدراك أنه ثمة فضاء سياسي قديم يتماوت وثمة فضاء سياسي جديد قيد التشكل وهو غير متبلور بعد، لتبقى في كل الأحوال المسؤولية ملقاة على دور القوى السياسية الجديدة، وبالاصطفافات الوطنية الحقيقية وغير الوهمية أو الثانوية والتي من شأنها إعادة الاعتبار للحراك الشعبي السلمي والمقونن، في كشف ملابسات أية خروقات دستورية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه حتى الدستور الحالي هو قابل للنقاش والتعديل أو حتى التغيير كأحد النتائج المحتملة لتلك العملية السياسية التي يقال إنها من مهمة السوريين، ولكن السوريين الأنداد وليس بأي شكل آخر. وبين من يريد إعادة عقارب الزمن للوراء، من خصوم وفاسدي الداخل، ومن يريد إعادة سورية ككل للعصر الحجري، من أعداء الخارج وأدواتهم، تبقى إتاحة الفرص الحقيقية والمضمونة للتعبير عن إرادة الناس، أياً كانت نتيجتها، ودون الاستباق عليها أو التعامل معها انتهازياً وبقوة الأمر الواقع، هو أحد أوجه الفهم المطلوب لمخرجات العملية السياسية السورية– عبر جنيف اليوم– كتمهيد موضوعي لتحقيق التغيير الجذري العميق والشامل في البنية السائدة في البلاد، سياسياً واقتصادياً اجتماعيا وديمقراطياً، وبما يحافظ عليها أرضاً وشعباً ومواقف وطنية، شعبية المنشأ أساساً.

أوهام «الحسم- الإسقاط».. واستعصاء جنيف

على مدى جولتين، لا يزال «التفاوض» في مؤتمر «جنيف-2» منفصلاً عن الواقع، وعن الشعب السوري. فبالإضافة إلى الخلل الذي جاء مع انطلاق أعمال هذا المؤتمر، والمتمثّل بغياب المعارضة الوطنيّة عنه، يستمرّ الطرفان المتقابلان في محاولة وأد حل سياسي حقيقيّ للأزمة السورية، من خلال السعي لاختزال هذا الحل بأحد الجانبين: إمّا «مكافحة الإرهاب» أو «مرحلة انتقالية»!

■ محمد الذياب

في البداية، لا بدّ من التذكير بأن الحياة، أو الواقع الموضوعي، هي التي فرضت عمليّة «جنيف–2»، وعرّفتها كثلاث عمليات مترابطة، تشكّل الأدوات المتكاملة للحل السياسي للأزمة السورية، وهي: وقف العنف، ووقف التدخل الخارجي، وإطلاق العمليّة السياسية. وجاء هذا التعريف بعد سلسلة محاولات وتجارب طويلة ومؤلمة لحلّ الأزمة السورية بالطرق العسكرية، بأحد الاتجاهين: «الحسم العسكري» أو «إسقاط النظام». ونتيجة لفشل هذين الطريقين في تحقيق اهدافهما، جاء الحل السياسي مخرجاً إجبارياً ووحيداً من الأزمة السورية. وبالتالي من الضروري التنبّه إلى أنّ النظام والمعارضة الخارجية قد ذهبا إلى الحل السياسي، الذي أنجبه الواقع، ولم يقم أياً منهما بابتداعه أو فرضه على الطرف الآخر..

واليوم، وبعد انعقاد جولتين من مؤتمر «جنيف–2» في مدينة مونترو السويسرية، يشي سلوك وخطاب وفدي الحكومة وإئتلاف الدوحة بأن الطرفين لم يتخليا عن برنامجيهما في طريق الخروج من الأزمة، بمعنى أن عقلية الحلول العسكرية لا تزال مسيطرة على ما يطرحانه، ولكن الأمر المختلف هذه المرّة هو أن تلك البرامج تطرح اليوم على طاولة المفاوضات، التي كان مزمعاً أن يطرح عليها برنامج الحل السياسي، بنقاطه الثلاث المتكاملة و المذكورة آنفاً. أما قيام كل طرف بالتشديد على نقطة محدّدة من بيان «جنيف–1» دون النقاط الأخرى، فلا يزال الوفد الحكومي يشدّد على بند «مكافحة الإرهـاب» مع مواصلة إرسال الإشارات السياسية والإعلامية، الضمنيّة والمعلنة، التي ينفي فيها، أو يقلل، إمكانية الذهاب إلى العمليّة السياسية. في حين أنّ يقوم وفد ائتلاف الدوحة بعملية معاكسة، فيصر على بند «السلطة الانتقالية» رافضاً مناقشة مسألة وقف التدخّل الخارجي أو حتّى إدانة أو الإشارة إلى إرهاب الجماعات التكفيرية، التي يشكّل المسلّحون الأجانب قوامها الأساسي.

«مكافحة الإرهاب» بدون عملية سياسية

لا نعتقد أ نه يمكن النجاح في مكافحة الإرهاب بدون أن تترافق مع عملية سياسية جدية، يكون المجال مفتوحاً فيه أمام السوريين – كل السوريين – بما فيه المسلحين الراغبين بالحل السياسي، لابل يمكن القول انه من غير الممكن مواجهة قوى الارهاب والتكفير القادمة من الخارج دون عملية سياسية تدكون مدخلاً لانخراط كل السوريين بما فيها المسلحين ضد تلك القوى، وبالتالي تتكامل المعطيات الكفيلة بلجم الارهاب، وتتهيء الإرضية المناسبة للانتصار على الإرهاب القادم من الخارج، فمن جهة إيقاف الدعم والتمويل الخارجي، ومن جهة تأمين أوسع وحدة وطنية بين السوريين.

«مرحلة انتقالية» بدون وقف تدخّل خارجي

يرفض وفد ائتلاف الدوحة وقف التدخّل العسكري الخارجي للإبقاء على الأقنية التي لطالما شكّلت له الرافعة والوزن السياسي، الذي يفتقده في أوساط الشعب السوري، فضلاً عن أنّه ينفّذ بذلك الخط الذي رسمته له أمريكا. وإذا تحقّق شعاره «مرحلة انتقالية» قبل توقف التدخّل الخارجي في الأزمة السورية، فإن ذلك يعني استمراراً لترجمةً الصراع الدولي العسكري والسياسي على الأراضي السورية، وبقاء ملف الأزمة السورية في إطار التدويل، بما يعني فعلياً بقاء الأزمة السوريّة بدون حلّ، ولاسيما مع استمرار تجاهل الاعتراف بالجهة الحاملة الشرعية والوحيدة للسلاح، أي الجيش العربي السوري، وغضّ النظر عن ضرورة مواجهة وطرد المسلّحين الأجانب والمتشدّدين. كل هذا يعني أن لا عملية سياسية، بل محاولة إدخال شعار «إسقاط النظام» من شباك «جنيف–2».

د.جميل: الأمريكيون لا يتبنون حضورنا بجنيف

توجهت إذاعة الصين الدولية عبر مراسلها بدمشق السيد غسان يوسف في مستهل الشهر الجاري بمجموعة من الأسئلة المكتوبة للرفيق د.قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادتي ائتلاف قوى التغيير السلمي والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، للوقوف على رأي قسم من المعارضة الوطنية السورية بتطورات الأزمة في سورية ومجريات مؤتمر «جنيف2» وآفاقه، حيث كان الحوار التالي:

السيد قدري جميل تحياتنا لكم ونتمنى لكم العودة إلى أرض الوطن بالسلامة قريباً، ونقدم لكم أسئلة إذاعة الصين الدولية، نتمنى الإجابة بالسرعة الممكنة، ولكم جزيل الشكر..

● بداية كيف تنظرون إلى ما تمخضت عنه الجولة الأولى من مؤتمر جنيف؟

في البداية تحية لكم ولإذاعتكم وجمهوركم الكريم.

وفيما يتعلق بالسؤال أرى أن الجولة الأولى ومن تسميتها لا يعول عليها بأن تخرج مباشرة بالشيء الكثير. ما يهمنا كحزب الإرادة الشعبية هو انطلاق مؤتمر جنيف2 الذي نعتبره نقطة تحول جوهرية في مسار الصراع السوري من الشكل الميداني إلى الإطار السياسي بهدف وقف كل أوجه الكارثة الإنسانية المستفحلة في سورية على مدار السنوات الثلاث الماضية وذلك عبر وقف التدخل الخارجي ووقف إطلاق النار وإطلاق العملية السياسية بإدارة من السوريين أنفسهم لتحديد مستقبلهم وإنجاز التغيير الجذري العميق الشامل والتدريجي والسلمي الذي يستحقونه.

● كيف تنظرون إلى استبعاد المعارضة الداخلية ومن بينها الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وائتلاف قوى التغيير السلمي من جنيف؟

نعتقد أن هذا خلل كبير إذا ما أريد للمؤتمر أن يكون ناجحاً وناجزاً بالإطار الذي تحدثت عنه آنفاً. وها أنتم ترون تصريحات متتالية من مختلف الأطراف المعنية بالمؤتمر وبالأزمة السورية تذهب باتجاه تصويبه، بمعنى إشراك قوى المعارضة الوطنية السورية في «مؤسسة جنيف»، كوننا نرى أن هذا المؤتمر، وعلى الأقل من وجهة نظر الأصدقاء الحقيقيين للشعب السوري، أطلق لينجح وليصل إلى نتائجه المرجوة.

● كنتم اجتمعتم مع الروس والأمريكيين، ألم يعطوكم ضمانات لحضور مؤتمر جنيف أم أنهم تراجعوا عنها؟

المسألة ليست ضمانات.. الروس والأمريكيون هم الراعون الرئيسيون لمؤتمر جنيف، وعلى هذا الأساس نحن التقينا الجانب الأمريكي مرة واحدة لنضعه بصورة رأينا وتصوراتنا لحل الأزمة، في حين أن لدينا لقاءات متواترة مع الجانب الروسي للقيام بالأمر ذاته. من الطبيعي أن الأمريكيين لا يتبنون حضورنا فهم لا يريدون حلاً جذرياً شاملاً للأزمة، وبهذا المعنى هم يتخوفون من برنامجنا، ونحن بالمقابل لا نقبل بهذا التبني. بالمبدأ ذاته، ولكن من منظور آخر، لا الروس ولا نحن نقبل بعلاقة تبعية. وها هي التطورات بعد إطلاق المؤتمر جاءت لتؤكد، كما أسلفت، الأهمية الموضوعية لمشاركة كل طيف المعارضة الوطنية السورية بالمؤتمر.

● ما سبب إقامتكم في موسكو؟ وهل ستعود إلى سورية وتمارس نشاطك السياسي وتحضر جلسات مجلس الشعب وأنت عضو مجلس شعب؟

وجودي في موسكو حالياً، بتكليف من قيادة حزبي وائتلاف قوى التغيير السلمي، هو بسبب التحضيرات لمؤتمر جنيف ومتابعة مساره وفعالياته، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مركز الثقل الحالي لحل الأزمة السورية هو خارج البلاد، ومع بدء تبلور النتائج الرئيسية للمؤتمر وانتقال مركز الثقل للداخل، فاعتقد أنه من الطبيعي لهذا التكليف السياسي والحزبي أن يتعدل لأن مكاني الطبيعي حينها سيكون بدمشق، بما فيه ممارسة نشاطي السياسي العام وتحت قبة مجلس الشعب. وفي نهاية المطاف فإن المساهمة بإنجاز حل سياسي للأزمة السورية يخدم مصالح الشعب السوري ويعزز سيادة سورية ووحدتها هو فهم وتنفيذ مستمر لواجب أساسي تجاه هذا الشعب، سواء مع الصفة البرلمانية أم بدونها.

● هل تفكرون بإقامة تحالفات جديدة مع هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة أو الائتلاف الوطني بعد خروجكم من الحكومة؟

كنا وما زلنا نتحدث عن أن ثمة فضاءً سياسياً جديداً يتكون بسورية بحكم الأزمة ومفرزاتها وضرورات الخروج منها. وبهذا المعنى فإن الفضاء السياسي الذي كان قبل الأزمة هو شيء، وخلالها هو شيء آخر وما بعدها هو شيء ثالث، أي أن ثمة قوى ستذوي، وقوى ستنشأ، وقوى ستكون قادرة على التكيف والتطور، ليكون الصراع فيما بينها على أساس البرامج السياسية. وفي كل الأحوال همنا الأساسي اليوم هو إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة ينهي الكارثة الإنسانية على قاعدة رفض التدخل الخارجي بكل أشكاله ووقف العنف من أي طرف كان وتحقيق التغيير الجذري في بنية النظام، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً، بهدف ضمان عدم إنتاج الأزمة. وعلى هذا الأساس نرى وجوب بناء التحالفات الوطنية التي تلغي كل الفرز على أسس الثنائيات الوهمية والحسابات الحزبية أو السياسية الضيقة وتكون منسجمة مع الواقع التعددي الموضوعي لسورية، وهذا كان ولايزال موقفنا، قبل وخلال وبعد مشاركتنا بالحكومة التي جاءت لتقديم المثل للنظام والمعارضات على حد سواء. وأذكر هنا تصريح السيد وزير الخارجية الروسي مؤخراً بأنه ثمة من لا يريد التمييز بين مفهومي الولاء للنظام والولاء للوطن وذلك في معرض حديثه عن ضرورة إشراك المعارضة الوطنية في جنيف.

● كيف تنظرون إلى بقاء حليفكم الدكتور علي حيدر رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي في الوزارة بعد خروجكم منها وهل يعني أن التحالف بينكم صار من الماضي؟

بالأساس جاءت مشاركتنا، د.علي وأنا، بالحكومة على أساس قرارات حزبية وليست من الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير. وهذا يعني أن أي تغيير في الموقع الحكومي يختاره أحد الطرفين أو يفرض عليه هو غير ملزم بالضرورة للطرف الآخر. وأجدد هنا القول إن هذه المشاركة هي أداة للوصول إلى الهدف وليست هدفاً بحد ذاتها. وثانياً فإن التحالف بيننا والحزب السوري القومي الاجتماعي كان ضرورة وطنية موضوعية أكثر منه رغبة ذاتية إرادوية مصطنعة. وضمن منطق الفضاء السياسي الجديد قيد التكون والذي ذكر توا، سنرى ما إذا كانت تلك الضرورات ستتغير..

نرى وجوب بناء التحالفات الوطنية التي تلغي كل الفرز على أسس الثنائيات الوهمية والحسابات الحزبية أو السياسية الضيقة وتكون منسجمة مع الواقع التعددي الموضوعي لسورية

● كيف تنظرون إلى دور كل من الدول الآتية في الأزمة السورية.. الصين، روسيا، إيران؟

نقطة الانطلاق لدينا تجاه هذه المسألة هي إدراك طبيعة ميزان القوى الدولي الجديد المتشكل على الساحة الدولية وامتداداته الإقليمية، وهو يتسم بهبوط الوزن النوعي للمركز الامبريالي الأمريكي ومن يدور في فلكه بحكم تفاقم الأزمة الرأسمالية العالمية في مراكزها الأساسية والذي كنا أول من قرأه منذ عام 2005، مقابل الصعود النوعي لمجموعة دول البريكس، بما فيها الصين وروسيا، وإيران بالنتيجة. حيث جاء تفجر الأزمة السورية مع بدء تشكل هذا الميزان. وجميعنا يذكر الدور الذي فاجأ البعض والذي لعبه الفيتو الروسي الصيني المزدوج لثلاث مرات متتالية، حيث لم تدرك كل الأطراف حينها أنه انعكاس مباشر لهذا التحول في ميزان القوى الدولي، بما أسهم في لجم القوى الكبرى في المعسكر المعادي من استسهال تنفيذها للتدخل العسكري المباشر في الوضع السوري، كما درجت عليه عادتها منذ يوغسلافيا وحتى ليبيا. لتضطر للجوء إلى أشكال التدخل غير المباشرة و«تحت الطاولة»، عبر التسليح والتمويل وتسهيل مرور المسلحين، لمفاقمة الأزمة. وإن هذا الميزان هو ما يفعل فعله اليوم، ليس في القضية السورية فحسب، وإنما في مجمل القضايا الإقليمية والدولية الشائكة والعالقة، بما يعيد اصطفاف التوازنات الدولية والإقليمية ومواقع النفوذ، كل حسب وزنه الاقتصادي والعسكري والسيَاسي، ودائماً علينا أن نلحظ هنا التراجع الأمريكي العام. وعليه ليس مصادفة مثلاً أن تجري حلحلة الملف النووي الإيراني في جنيف تزامناً مع تحضيرات مؤتمر جنيف الخاص بالأزمة السورية. ومن هنا اعتقد أن الدور الذي لعبته كل من الدول المذكورة يندرج في إطار رغبتها بالحفاظ على الدولة السورية ووحدة الشعب والأراضي سورية بالإطار الذي نعرفه لليوم مقابل الرغبة الأمريكية العامة بالتقسيم والتفتيت، الذي تدرك هذه الدول أنها إذا ما سمحت به بسورية فسوف يصل لداخلها، على اعتبار أن المتشددين والفاشست الجدد داخل المؤسسة الأمريكية يتعاملون مع منطقتنا كساحة حرب واحدة، مما يستدعي من دولها وشعوبها الرد بالمثل. اليوم، وبغض النظر عن أي جدل يدور حول طبيعة الدور الإيراني بسورية، فإن استبعادها عن مؤتمر جنيف، هو قرار من هؤلاء الفاشست ووكلائهم الإقليميين وأدواتهم في سورية لمحاولة عرقلة أي حل سياسي حقيقي بسورية. فما معنى استبعاد دولة إقليمية من وزن إيران من الحل السوري؟ من حيث المبدأ هذا إجراء غير موضوعي، ومن حيث النتيجة هو ببساطة دعوة لها لكيلا تلتزم ولو أخلاقياً بأية نتيجة تخرج عن جنيف2.

● كيف تنظرون إلى تسليح الولايات لجماعات تسميها معتدلة، وهل تفرقون بين المجموعات المسلحة وعلى أي أساس؟

همنا الأساسي اليوم هو إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة ينهي الكارثة الإنسانية على قاعدة رفض التدخل الخارجي بكل أشكاله ووقف العنف من أي طرف كان وتحقيق التغيير الجذري في بنية النظام سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً بهدف ضمان عدم إنتاج الأزمة

فهم لا يريدون حلاً جذرياً شاملاً للأزمة

هو ببساطة محاولة أمريكية لوضع العصي في عجلات جنيف2 كونها لا تريد له النجاح بمعنى إنجاز حل حقيقي، وإنما هي اضطرت إليه في ظل ميزان القوى الدولي آنف الذكر. وثانياً إن مجرد إطلاق جنيف وبدء تبلور نتائجه الرئيسية لجهة وقف التدخل الخارجي ووقف العنف، وظهور بصيص امل بعملية سياسية جدية، سيدفع بقسم من المسلحين السوريين، ولاسيما أولئك «الثأريين»، للتساؤل عن جدوى استمرار حملهم للسلاح، وسيجعلهم عوضاً عن حمله بوجه الدولة ينخرطون في مواجهة المسلحين التكفيريين والإرهابيين الوافدين إلى سورية ومن بحكمهم من السوريين والذين لا يوجد لديهم أي مشروع سياسي لسورية، بل هم مرتزقة وسلفيون خارج التاريخ وبيادق بأيادي الفاشية الجديدة ووكلائها الإقليميين والمحليين والموجودين كأمراء حرب في الدولة والمجتمع. وهؤلاء لن يكون لديهم أي خيار سوى مغادرة سورية أو الفناء فيها على أيدي مشروع وطني يضم كل الوطنيين السوريين أينما كانت مواقعهم السابقة.

● برأيكم لماذا تدعم الدول الغربية الإرهاب في سورية وتخشى منه على أراضيها كبريطانيا وفرنسا وما سر الهجوم الغربي على سورية؟

تصنيع الإرهاب ورعايته وتصديره هو أحد الأدوات الاستعمارية المألوفة لبسط السيطرة والهيمنة، وبطبيعة الحال فإن سورية بموقعها الجغرافي السياسي ونموذجها الاجتماعي وثرواتها والمواقف الوطنية لشعبها كانت هدفاً مستمراً على الدريئة الغربية. ولكن لا بد من توسيع دائرة الفرجار في الحديث عن الإرهاب وتعريفه وتحديد مصادره، حيث أظهرت سنوات الأزمة الثلاث أن السوريين لا يعانون من الإرهاب المصدر إليهم من الخارج فقط، بل من ممارسات إرهابية من جانب بعض أجهزة الدولة والميليشيات غير الشرعية التي تشكلت خلال الأزمة. وقد أسهم كل ذلك في الإساءة لمؤسسة الجيش العربي السوري، وتضحياته وشهدائه، وهو يواجه حرباً دولية إقليمية بالوكالة من أكثر من ثمانين بلداً، علماً بأنه الضامن الوحيد للوحدة الوطنية السورية.

● أقامت بعض الأحزاب الكردية هيئة حكم ذاتية في بعض المناطق التي تسيطر عليها. كيف تنظرون إلى هذه الخطوة. وهل ترون ذلك بداية إقامة دولة كردية أو كيان كردي. أو بداية لتفكك سورية؟

نعتقد أن الأداء العام للأكراد وللقوى السياسية الكردية بسورية لا يخرج عن الإطار الوطني العام والضرورات التي أملاها غياب الدولة في المناطق التي يعيشون بها. وسواء أكان لدى بعض الأحزاب الكردية، وهم قلة منها، نزعات انفصالية أم لا، فإن تحول ذلك إلى أمر واقع تفتيتي وتفكيكي وتقسيمي على الصيغة الأمريكية سيخضع بنهاية المطاف إلى توازن القوى الإقليمي والدولي المتشكل، والذي لا يذهب بهذا الاتجاه، ناهيك عن أن طبيعة النسيج الوطني السوري، والذي يشكل الأكراد جزءاً أساسياً منه، أثبت خلال سني الأزمة أنه لا يقبل الحلول التقسيمية والتفتيتية على أساس مكونات ما قبل الدولة الوطنية، ولكننا نحذر في الوقت ذاته من أن الأمريكيين سيحاولون رعاية وإنجاز صفقة تحاصصية بين الفاسدين في النظام والمعارضة على أساس هذه المكونات، وليس على أساس المكونات السياسية.

نحذر من أن الأمريكيين سيحاولون رعاية وإنجاز صفقة تحاصصية بين الفاسدين في النظام والمعارضة على أساس مكونات ما قبل الدولة الوطنية

● أنتم كحزب الإرادة الشعبية هل لديكم خطة لحل الأزمة السورية؟ وكيف تنظرون إلى معالجة النظام للأزمة منذ بدايتها وحتى الآن؟

أولاً، لا بد من الإشارة إلى أن مجرد انعقاد مؤتمر جنيف2، وبغض النظر عن تغييبنا عن جولاته الأولى، هو انتصار سياسي لنا، بمعنى بدء تحول أول نقطة برنامجية لدينا إلى واقع. أما خطتنا لحل الأزمة فهي معلنة في وثائقنا كحزب وكجبهة شعبية للتغيير والتحرير وائتلاف قوى التغيير السلمي، وهي تقوم على تكامل الجوانب السياسية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، مع مختلف القضايا المطلوبة إجرائياً وقانونياً وتشريعياً، وكذلك مختلف البنود الكفيلة بتحقيق المصالحة الوطنية. وهذه الخطة لا تختزل الأزمة بـ«استلام السلطة» أو «الامتناع عن تسليمها»، أو الاتفاق والخلاف على «مكافحة الإرهاب» وكأنها مكون منفصل للأزمة، كما نسمع من النظام والمعارضة اللاوطنية إلى الآن. وفيما يتعلق بالنظام، فنحن كنا من أول القائلين بأنه بطل الفرص الضائعة، من نمط الحلول الأمنية في مواجهة الحالة الثورية التي تكونت في سورية وانفجرت في آذار 2011 إلى تجاهل توصيات اللقاء التشاوري في تموز من العام ذاته إلى شكل إنجاز الانتخابات البرلمانية والمحلية على أساس استمرار عقلية المادة الثامنة في الدستور السابق رغم تغييره وتغييرها، إلى الاصرار على الحلول العسكرية رغم استعصائها في ظل التوازنات المتشكلة، إلى التقليل من أهمية جنيف2، ومن ثم التوجه إليه، إلخ.. كنا ولازلنا نقول إن أية معالجة أحادية الجانب للأزمة لن تحلها جذرياً، والمطلوب إدراك كل الضرورات والوقائع والتعامل على أساسها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الواقع التعددي السوري يقول بوجود معارضات، ويقول أيضاً بأن النظام بالمقابل ليس كتلة واحدة متجانسة في الرؤى والممارسة، وإلا بماذا تفسر الانشقاقات والاختراقات؟

● كيف تنظرون إلى مواقف دول الجوار والإقليم كالسعودية والأردن وقطر وتركيا؟

إن سلوك هذه الدول مشتق من الأزمة الرأسمالية العالمية في مركزها الأمريكي، وهي لإدراكها لطبيعة الخطر الذي تمثله الانزياحات بالتوازنات الدولية، والإقليمية بالتالي، سعت لتحقيق مكاسب مسبقة لها على حساب الأزمة السورية ومفاقمتها على حساب دماء الشعب السوري. ولكن كما قلت إنه مع إعاقة الأصدقاء الحقيقيين للشعب السوري للتدخل الخارجي المباشر بسورية، من جهة، وصمود الجيش السوري والشعب السوري بوجه حرب الاستنزاف المريرة المفروضة على البلاد، من جهة ثانية، واتجاه ميزان القوى الدولي نحو الحل السياسي، من جهة ثالثة، بدأت مواقف هذه الدول بالتذبذب والتأرجح لجهة اضطرارها للقبول بالتوجه لهذا الحل، دون أن يعني ذلك بالضرورة تخليها عن أهدافها السابقة. ونحن في هذا الإطار نؤكد أن كل القوى والدول التي أسهمت في دمار سورية هي من ينبغي تحميلها فاتورة إعادة إعمارها، لا أن يجري مكافأتها عبر تلك العملية، وهذه مهمة كل الوطنيين السوريين بمواجهة كل الفاسدين الذين تستدعي مصالحهم القيام بذلك.

● هل تعتقدون أن الازمة السورية سوف تنتقل لدول الجوار طبعا غير العراق ولبنان يعني كتركيا ودول الخليج؟ وفي حال فشل مؤتمر جنيف هل تتوقعون صدور قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع يلزم جميع الأطراف ويكون باتفاق الدول الخمس الدائمة العضوية؟

إن الفوضى والإرهاب والتلويح بالتدخل الخارجي لا يعرفون حدوداً بالمعنى الجغرافي، لا الداخلي ولا الإقليمي ولا الدولي. وهناك فرق بين موجبات التغيير الموضوعية في العالم، ودول المنطقة ضمناً، لمصلحة الشعوب، وبين محاولات العديد من القوى ركوب وتوجيه هذه الموجبات في غير مصلحة الشعوب. واليوم، فإن عدم حل الأزمة السورية، أي مساهمة كل المتضررين من هذا الحل بعدم وصول جنيف2 لنتائجه لن يعيد الأزمة إلى مربعها الأول بل سيفضي إلى انتقال ملف الأزمة السورية إلى مجلس الأمن ليفتح الباب أمام التدخل العسكري المباشر، ولكن ضمن الاحداثيات المتشكلة لأزمة صار عمرها اليوم ثلاث سنوات. ولكننا متفائلون بأن التحول في المشهد الدولي والإقليمي والداخلي سيكون منسجماً مع إرادة الغالبية العظمى من الشعب السوري اليوم، موالاة ومعارضة، والتي باتت تقول كفى، نريد العيش بأمن وسلام وسيادة وضمن واقع جديد يضاهي تضحياتنا وآلامنا!

مجرد إطلاق جنيف وبدء تبلور نتائجه الرئيسية لجهة وقف التدخل الخارجي ووقف العنف وظهور بصيص أمل بعملية سياسية جدية سيدفع بقسم من المسلحين السوريين ولاسيما أولئك «الثأريين» للتساؤل عن جدوى استمرار حملهم للسلاح

رياح جنيف تفتح باب «الهدنات» للمدن السورية..

برزة / المعضمية.. الطريق «سالك»!!

أكثر من شهر هو عمر «الهدنة» في حي برزة الدمشقي الذي أنهكته آلة الحرب الدائرة في سورية. يتجمع عدد من أهالي حي برزة الذين بقوا داخل سورية على مدخل حيهم ويتركون سياراتهم مركونة في إحدى الساحات ليتجهوا سيراً على الأقدام إلى داخل حي برزة، حيث يقيم الجيش العربي السوري حاجزاً على مدخل الحي، ويقوم على تدقيق أوراق الداخلين إلى الحي، وبعد أمتار عديدة يقيم المسلحون حاجزاً ثانياً، وهو أيضاً يدقق بهويات وأوراق المواطنين الداخلين إلى الحي.

■ نسرين علاء الدين

تعود اليوم «أم خالد»، سيدة في الأربعينيات من عمرها، مع زوجها لتفقد ما تبقى من جنى العمر. وتحدثت لـ«قاسيون» عن مدى معاناة عائلتها بحسرة وألم قائلة «أنا وزوجي نعمل موظفين، وكل ما نملكه وضعناه في منزلنا، آخر الأخبار الواردة تقول إن المنزل تلقى ضربتين وهناك غرفتان فقط لم تتضررا، واليوم لا أتأمل خيراً».

عائدون رغم المأساة والرهاب

يمشي «بشير» على مهل وهو عائد من داخل الحي، ويحمل بيده أكياس نايلون. لم تقوى «أم بشير»، سيدة في عقدها الخامس، على الدخول إلى الحي بعد أن هالها مشهد الدمار حيث انهارت تماماً، وبقيت تنتظر عودة ابنها وابنتها اللذين دخلا لجلب بعض الحاجيات من منزلهم حيث خرجوا دون أن يحملوا سوى بعض الملابس.

فقدت «أم بشير» زوجها أثناء القصف الذي تعرض له الحي. واضطرت إلى الإقامة عند أقاربها كونها لا تملك أي دخل، كما أضطر «بشير» ابنها إلى ترك جامعته والعمل كسائق تكسي ليؤمن دخل للعائلة. ابتسامة «بشير» الباردة لم تثلج صدر والدته، التي علمت أن منزلها نهب، فلم يبق من أثاث المنزل سوى بعض الكتب والملابس القليلة. مع ذلك تقول «أم بشير» بكل ثقة وإصرار لـ«قاسيون» ما أن يصبح الوضع مستقراً سوف تعود إلى منزلها حتى ولو جلست على البلاط.

في حين تحدثت «أم عادل» عن الرهاب الذي أصاب عائلتها قائلة «يرفض أبنائي فكرة العودة إلى منزلنا في برزة، حيث لازالت ابنتي ذات العشر سنوات تعاني من حالة خوف شديدة عند سماع أي صوت عنيف، كما أنها فقدت عدداً من رفاقها لذلك لن تعود قبل عودة الجميع». وتضيف أم عادل «أرغب بالعودة كي أخفف القليل من المصاريف حيث ترتب علينا عدد من الديون بعد أن احترق محل زوجي وأصبح من دون عمل وهجرنا من منزلنا، فالمساعدات التي تقدم لنا لا تلبي سوى جزء بسيط من احتياجاتنا والإقامة في منزلنا رغم تعرضه للسرقة يبقى أرحم من دفع الإجار».

هل ستجد الإصلاحات طريقها للتنفيذ؟

كان يقطن في حي برزة الدمشقي قرابة 75 ألف نسمة قبل الأزمة. نزح معظم سكان الحي ولم يبق منهم سوى القليل داخل الحي. وفي الخامس من شهر كانون الثاني 2014 تم التوصل إلى هدنة في حي برزة. بعد اقتتال دام أكثر من سنة ونصف حيث توصلت الأطراف المتنازعة إلى «هدنة» لازالت فعالة. بلغت الأضرار التي لحقت بالحي ملياري ليرة سورية بشكل تقريبي، بحسب محافظة دمشق.

«أبو عدنان» واحد من الأشخاص الذين تطوعوا للعمل من لجان الحي، يقول «وعدتنا المحافظة بتأمين معدات لترحيل الأنقاض، كما هناك ورشات صيانة تعمل على إعادة التيار الكهربائي وشبكة المياه والصرف الصحي للحي وأكشاك لبيع الخبز»، ويضيف «بالفعل باشرت بعض الورش عملها لكننا لن ننتهي في وقت قريب، وذلك نظراً لحجم الدمار الحاصل في الحي».

بادرة حسن نية تصبح «هدنة»

تحولت بادرة حسن النية التي أطلقت في 2013/12/25 في مدينة المعضمية إلى هدنة ومن ثم مصالحة. فقد اتفقت الأطراف المتقاتلة في المعضمية على وقف إطلاق النار ثم رفع العلم السوري وإدخال المواد الغذائية إلى المعضمية وإجلاء المرضى والنساء والأطفال إلى خارج المعضمية.

واليوم تشاهد عدد من العائلات التي قررت العودة إلى منازلها تنتظر عند المدخل الشمالي لبلدة المعضمية، تحمل هذه العائلات حاجياتها بانتظار السماح لها بالدخول إلى داخل البلدة لتفقد ممتلكاتهم.

تقف «أم أمجد» مع بناتها على رصيف مدخل مدينة المعضمية وتقول «خرجنا منذ سنة تقريباً من المعضمية، وأقمنا في مركز للإيواء لكننا تعرضنا لمشاكل كثيرة لذلك اضطررنا أن نستأجر منزلاً في حي جديدة عرطوز المجاور، واليوم نحاول الدخول لرؤية منزلنا وقد أحضرنا أدوات لتنظيف المنزل، حيث أخبرنا الجيران الذين دخلوا قبل أيام إلى الحي أن منزلنا قائم لكنه تعرض للحريق بعد أن نهب وسرقت محتوياته».

في حين يقول أحد المشرفين على الهدنة في منطقة المعضمية «لم يكن من الممكن إدخال الأهالي إلى داخل الحي قبل التأكد من أن الحي أصبح آمناً، وذلك بعد أخذ تعهدات من الأطراف جميعها بوقف إطلاق النار». ويضيف «نحن نعمل على إزالة الأنقاض ونحاول إعادة التيار الكهربائي بشكل تدريجي وكذلك شبكة المياه وجميع الخدمات. لكن هناك أحياء كاملة تعرضت لدمار شديد ولذلك فإن قاطنيها لن يتمكنوا من العودة قريباً إليها».

> **مواطن: طالما أن الطرفين اتفقا على وقف القتال لماذا لا يعود كل منهما إلى أماكنهم الصحيحة فبقائهما على الوضع الحالي لا يبعث على الاطمئنان ويبقي الأهالي في حالة تأهب من اندلاع الاشتباكات وتجدد المواجهات**

خوف من «القادم»!

يقف عناصر من الجيش العربي السوري على مداخل المدن والبلدات التي شهدت توقيع هدنة أو مصالحات، وتبقى الفصائل المسلحة داخل الأحياء ويؤمن الجيش السوري المداخل والطرقات.

يقول المواطن «حسام .س»، وهو من سكان برزة، «طالما أن الطرفين اتفقا على وقف القتال لماذا لا يعود كل منهما إلى أماكنهم الصحيحة، حيث يتوجب على المسلحين من غير الجيش العربي السوري إلقاء سلاحهم ويعود الجيش العربي السوري إلى ثكناته، لكن بقاءهما على وضعهما الحالي لا يبعث على الاطمئنان ويبقي الأهالي في حالة تأهب من اندلاع الاشتباكات وتجدد المواجهات».

بدوره تحدث «ساري .ز»، طالب جامعي من سكان المعضمية، عن معاناة عائلته بالنزوح والتنقل وتحمل أعباء المعيشة المرهقة، قائلاً «لقد عانيت كثيراً وعائلتي من كثرة الترحال بين منطقة وأخرى. واليوم لم نعد نستطيع دفع إجار المنزل الذي نقيم فيه، لذلك تعود عائلتي لكنني لن أتمكن من العودة وذلك خشية من تجدد الاشتباكات وانقطاع الطريق، كما أن الأوضاع الأمنية مازالت متوترة، ولن أخسر فرصتي الأخيرة في مواصلة تعليمي الجامعي، بعد أن ضاعت سنتي الماضية دون جدوى نتيجة الأوضاع الأمنية التي كانت سائدة».

وعود التعويض..!

وتحدث المواطن «أمجد .ن»، من سكان المعضمية، لـ«قاسيون» عن مدى تقاعس وإهمال الجهات المعنية لحالهم رغم الكارثة التي حلت بهم، قائلاً «لم يتبق له من منزله أو منزل ذويه سوى تلة من الركام»، ويضيف «أرغب بالعودة سريعاً إلى الحي الذي ولدت وكبرت فيه، وأتمنى أن أعيد بناء منزلي الذي أخذ مني عمراً حتى بنيته، لكن ما حدث للحي من دمار كبير والأوضاع الأمنية المتقلبة والغلاء يجعلني أتراجع عن أي خطوة أفكر بالقيام بها، خاصة أننا لم نتلق أي تعويض مادي عن الخسائر التي لحقت بنا، والوعود بالتعويض تقول إننا سنحصل على التعويضات بعد عملية الكشف والتقييم للأضرار، والتي ستقوم بها لجان مختصة من محافظة ريف دمشق».

في حين يقول «أبو أحمد»، وهو موجه لغة عربية من سكان برزة، «أنا غير متفائل مما يجري من هدن ومصالحات»، ويضيف «هذه جميعها عبارة عن خطوات من أجل جنيف، لذلك لن أعود إلى برزة قبل أن أتأكد من أن الأمور عادت إلى مجراها الطبيعي. ولقد أتيت اليوم لإغلاق منزلي كي لا يصبح ملكاً لشخص ثانٍ، حيث يقوم بعض الناس بالإقامة في المنازل الفارغة غير العائدة لهم».

يرى العديد من المراقبين للوضع الأمني أن ما يحدث على الأرض هو عبارة عن رسائل من الأطراف المتنازعة في سورية يراد بها إيصال صورة جيدة عن تلك الأطراف. فيما يعتبرها البعض خوفاً من توغل الجماعات المتشددة في المحافظات السورية، وبالتالي التصدي لأي تقدم جديد قد تحرزه هذه العناصر.

الحسكة..
إصرار على الحياة يفتقد «استجابة» الجهات المعنية

لم يكن يوم الخميس الماضي «2014/2/6» غريباً عن سكان مدينة الحسكة وآلاف القادمين إليها من مدن وبلدات المحافظة، رغم كل الأحداث الطارئة التي شهدتها المدينة منذ ساعات الصباح الأولى، فكثير مما يجري هنا معتاد عند الناس رغم حدوثه على فترات متقطعة

■ فحطان العبوش- القامشلي

وساهمت سنوات الأزمة السورية الثلاث في تأقلم الناس مع تبعات أي تطور أمني بين طرفي النزاع، وما يعقبه من إغلاق للشوارع والأسواق وإلغاء للدوام في الجامعات ومؤسسات القطاع العام. كما ساهمت كثير من المشاكل المتجذرة في مؤسسات القطاع العام في تأقلم الناس مع مشاهد الازدحام والروتين المتزايد.

إلغاء الامتحانات الجامعية؟!

وصلت أخبار الاشتباكات التي بدأت مبكراً في حي «غويران» إلى كراجات الانطلاق في بلدات المحافظة، لكن آلاف الطلاب لم يغيروا قرارهم بالتوجه إلى مدينة الحسكة للتقدم لامتحانات الفصل الأول في قرار يعكس إصراراً على استمرار العملية التعليمية لدى الطلاب.

واضطر الطلاب للعودة إلى بلداتهم وقراهم بعد أن وجدوا الطرق المؤدية للجامعة مغلقة بسبب الاشتباكات، حيث تقع كليات الهندسة المدنية والاقتصاد في حي «غويران»، ووقفت «مرح»، وهي طالبة هندسة مدنية جاءت من الرقة بحثاً عن قاعة امتحان هادئة في مدينة الحسكة تنهي بها مسيرة خمس سنوات من الدراسة، وقفت في حيرة من أمرها، وهي تفكر في أي محافظة ستنتهي بها مسيرتها التعليمية الشاقة.

الأزمة ومبررات الغياب

باتت الأزمة السورية وتبعاتها مبرراً لكثير من التسيب في مؤسسات القطاع العام، ولاسيما في الأيام الساخنة، رغم أن كثيراً من هذه المؤسسات تفتح أبوابها، لكن من دون إنجاز لمعاملات المراجعين، حيث يتسبب غياب موظفي أحد الأقسام في تعطل حلقة الروتين الحكومية المعروفة.

واضطر كثير من الناس من مدن وبلدات وقرى المحافظة الواسعة للعودة من مدينة الحسكة دون إنجاز معاملاتهم، على أمل أن يعودوا في يوم آخر من دون اشتباك، طالما أن تأثير الأزمة السورية وتبعاتها في المحافظة يرتبط بموظفي القطاع العام فقط، دون تأثير يذكر على نشاط القطاع الخاص، حيث استمرت حركة المواصلات للميكروباصات وسيارات الأجرة داخل المدينة ومع البلدات الأخرى بشكل اعتيادي.

التسجيل والرصاص!

يوم الخميس الماضي «2014/2/6» كان اليوم الأخير للتسجيل على امتحانات الشهادة الثانوية والتعليم الأساسي للطلاب الأحرار، وقف مئات الطلاب في طوابير غير منتظمة للتسجيل، اختلط الذكور بالإناث بباعة الطوابع، حاول المسؤولون عن تنظيم الدور حل الازدحام الحاصل، وبعد أكثر من محاولة شفهية، لجؤوا لإطلاق النار في الهواء في محاكاة لأصوات الاشتباكات التي يشهدها حي «غويران».

دائرة الامتحانات التي يسجل لها استمرارها في العمل في يوم ساخن وقعت تحت تأثير مشاكل القطاع العام المتجذرة، ولم توفر حلاً لأزمة التسجيل، رغم امتلاكها لمبنى مستقل كبير وتضخم في عدد الموظفين، وهي تراجعت بشكل غير مبرر عن تجربة ناجحة العام الماضي عندما افتتحت مركز تسجيل إضافي في مدينة القامشلي.

إصرار لا يُقابل باستجابة

يعكس العدد الكبير للناس الذين توجهوا لمدينة الحسكة لإنجاز معاملاتهم وامتحاناتهم رغم علمهم بالواقع الأمني للمدينة مدى الرغبة في أن تستمر الحياة بعيداً عما يجري أمنياً، لكنه إصرار لا يقابل باستجابة من الجهات الحكومية المعنية، فقيامها ببعض التغييرات والإجراءات الفعالة في عمل مؤسسات القطاع العام سيقود لتخفيف عبء المعاناة على المواطنين كحل إسعافي مؤقت، ريثما تحل الأزمة التي تعيشها البلاد.

حلب.. المدنيون ضحية «فوضى السلاح»؟!

على مشارف نهاية العام الثالث للأزمة السورية نقف عاجزين أمام واقع إنساني مؤلم حيث تحولت سورية من الداخل لمركز نزوح كبير لا يعرف الاستقرار، حلب إحدى المدن السورية لا تلخص أزمات شقيقاتها لكنها تحكي فصلاً آخر من دموية المشهد.

■ مراسل قاسيون

فمنذ بداية المعارك والأعمال المسلحة أجبر العديد من المواطنين على النزوح فراراً من الموت الذي لحق بهم أينما حلوا، وكأنما اختبأ بينهم نازحاً هو الآخر أمام عبثية القتل. فنزعة التسليح ودخول الفصائل المسلحة إلى قرى ريف حلب جعلهم تائهين في دوامة كبيرة أمام تنقلهم من قرية إلى أخرى دون أن يدركوا نهاية لمطافهم.

محرقة ونزوح وأسعار مسعورة

هو «المشهد الغائب» عن الصورة التي يتم تناقلها عن صراعات الفصائل المسلحة وقضاء إحداها على الأخرى، والذي يجعل من الكارثي التهليل أو الاستهانة بنتائجها على الأرض وإن كان لمصلحة النظام أم الجماعات المسلحة، ما يجعلهم وسط محرقة كبيرة هم أول من يدفع ثمنها كأهالي «معرستا- أم حوش- كفر صغير».

أزمة النزوح لم تقف خطورتها عند هذا الحد، فمع تزايد موجاته إلى حلب الغربية بالتزامن مع بدء العمليات العسكرية في القسم الشرقي منها ارتفعت الأسعار بشكل لافت وعادت أزمات الخبز والسكن والمواد الغذائية للظهور، وعاد مشهد افتراش النازحين للأرصفة بقسوة.

«الإتاوة» مقابل النزوح!

الأمر الذي قابله تضييق وفرض إتاوات على الوافدين تصل إلى ألفي ليرة سورية، بعد أن فرضت عليهم «المحاكم الشرعية» مبالغ طائلة تصل إلى 160 دولار ما يعادل 25000 ل.س تقريباً في الجهة الأخرى لقاء فرارهم بأرواحهم وما تبقى من أثاثهم وحاجياتهم، ومنع بعضهم

من الدخول أحياناً أخرى بحجة التدابير الأمنية، ناهيك عن النظرة التي تم إشاعتها في أوساط المواطنين المقيمين، من كونهم أقنعة يتلطى تحتها إرهابيون أو خلايا نائمة.

هي كتلة أزمات ظل أمامها الفعل الحكومي أقل بكثير مما يجب، مع تصاعد وتيرة الاشتباكات، مشهد يجعل من الملح البحث عن كافة السبل لإطلاق العملية السياسية الفاعلة لرأب الصدع الاجتماعي الحاصل، والذي يهدد وحدة مجتمعاتنا التي لطالما تغنينا بها، وهو أحد بذور انفجار حرب أهلية إن لم يتم التعاطي مع المسألة بجدية بالغة فهذا «الإبداع الإجرامي» في القتل والتخريب والتدمير بحاجة وبشكل ملح إلى أن يتحول إلى إبداع وطني في البناء والحوار البنّاء. ألم يقتنع طرفا الصراع بعد بالنتائج الكارثية لعقلية الحسم العسكري؟!

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

الحصانة..
طوق النجاة

تعتبر «الحصانة» من النظام العام ومخالفتها تؤدي لبطلان الحكم، ويجوز إثارتها في أية مرحلة من مراحل الدعوى حتى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، وهي شخصية ولا تشمل غير المحصن، هذا في العموم، ولكل من الوزراء وأعضاء مجلس الشعب والقضاة وموظفي السلك الخارجي وحتى الموظفين العموميين حصانة معينة نص عليها القانون. وما يهمنا الآن حصانة الوزراء، فما هو المعنى القانوني لذلك؟

نقول: يسأل رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام رئيس الجمهورية حصراً، حيث يعتبر الوزير الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى السياسة العامة للدولة فيما يختص بوزارته ولكن لا يحق له أثناء توليه مهامه أن يتدخل في التعهدات أو المناقصات أو المزاودات التي تنفذها الدولة.

ولا تملك النيابة العامة تحريك دعوى الحق العام قبل حصولها على إذن من رئيس الجمهورية. وتتم إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يرتكبه من جرائم أثناء توليه مهامه أو بسببها وفقا لأحكام الدستور والقانون باعتبار أن القانون هو الذي يحدد مسؤولية الوزير المدنية والجزائية. وفي حال اتهامه يوقف الوزير المتهم عن العمل إلى أن تبت المحكمة في التهمة المنسوبة إليه، ولا تمنع استقالته أو إقالته من محاكمته وتكون المحاكمة وإجراءاتها وفقاً للقانون.

وهنا بالتحديد يظهر إلى السطح تساؤلات مشروعة بل وبكامل التعجب نستطيع أن نسأل: هل الوزراء الذين أصدروا قرارات خاطئة كانت نتيجتها ظلماً وحيفاً وأذى لحق من مستهم تلك القرارات، هل هؤلاء الوزراء بعيدون عن ميدان التجريم نتيجة أعمالهم وقراراتهم؟!

حسب المنطق القانوني، بالتأكيد يكون المرء مسؤولاً عما يُلحِق بالغير من أذى ويجب مساءلته. وأحد أوجه الفساد هو التلطي خلف «الحصانة» وجعلها درعاً للحماية والإفلات من العقاب، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن لا نستطيع محاكمة وزير ما إلا بعد رفع الغطاء السياسي عنه.

وفي هذا الشأن أرى من الضروري منح النيابة العامة صلاحيات أوسع بما يخص تحريك دعوى الحق العام لملاحقة الوزراء.

وقد صدرت عن وزراء سابقين قرارات ما أنزل الله بها من سلطان خربت بيوت مواطنين، ولا يزال هؤلاء الوزراء يسرحون ويمرحون دون محاسبة. وكثير من الوزراء كانوا عرّابين لقوانين رجعية وظالمة بل وبائسة مثل قانون العمل الحالي وبقوا دون محاسبة ولا معاقبة!!

وختاماً لا بد من إطلاق يد النيابة العامة والقضاء بتحريك دعوى الحق العام حين توفر شروطها دون إجراءات شكلية تمنح فرصة الهروب للفاسد، وهذا حقنا نحن الشعب.

من الذاكرة

■ محمد علي طه

وزال الاستغراب

كما في العبارات الشائعة في الحكايات القديمة التي تدور حول الترحال والتطواف والسفر في أرجاء المعمورة.. من مثل «حملته قدماه» حملتني قدماي «بل الميكرو باص» إلى حي مشروع دمر تلبية لدعوة أحد الرفاق القدامى لزيارته في بيته، وبعد التحية والترحاب والتعارف كوني ألتقي به لأول مرة. خضنا مباشرة في أحاديث جلها يتناول الوضع الراهن والأزمة الدامية التي تجثم بثقلها على صدر شعبنا.

وقد تبيّن لي بوضوح ومن خلال حديثه استيعابه لسياسة حزب الإرادة الشعبية وقناعته الواعية بصوابها، فقد قال إنه يتابع باستمرار صحيفة «قاسيون» وكل ما يصدر عن الحزب من وثائق وأدبيات ولا تفوته أية مقابلة للرفاق مع محطات الإذاعة وشاشات التلفزيون التي تعكس بجلاء رؤيتنا للواقع داخلياً وإقليمياً ودولياً، وبخاصة ما يجري في أجواء مؤتمر «جنيف-2» وغيره من ميادين العمل السياسي المرافق لتلك الأجواء، وقد توافقنا في أن للحياة دائماً منطقاً تفرضه على الجميع طال الزمن أم قصر، ويتجسد ذلك المنطق في الحالة السورية بوحدانية الحل السياسي الذي يكمن نجاحه في تحقيق مهامه الأساسية في وقف التدخل الخارجي بشتى أشكاله ووقف العنف وإطلاق العملية السياسية، وقد لفت اهتمامي «استغرابه» من أن يجري الرفاق مقابلات مع محطات تلفزة معادية وذكر مثالاً على ذلك مقابلة الرفيق قدري جميل مع محطة العربية «التي وسمها بالعبرية»، وكان لا بد من مناقشة هذا الاستغراب وكان الحوار التالي:

– هل تابعت المقابلة كلها؟

– نعم من أول حرف إلى أخر حرف!

– ما تقييمك لفحوى المقابلة؟

– رائع جداً.. ولا تحفظ لدي على أي كلمة قيلت، لكن استغرابي لكونها قناة متآمرة عدوة..

ثم عدنا بالذاكرة إلى عهود العمل السري أيام الديكتاتوريات واستعرضنا ما قام به الرفاق باستخدام ما أتيح لهم من وسائل وأساليب لإيصال سياسة الحزب إلى الجماهير الشعبية.. وذكرته بما تعلمناه في أن لا يتردد الشيوعي عن استخدام أي «منبر» يصل إليه حتى في أسوأ أيام الرجعية والحكم الديكتاتوري.. وذكرته بما ورد في كتاب «من تجربة العمل التنظيمي» عن موقف الشيوعيين ولاسيما الكوادر منهم أمام التحقيق والمحاكم، بشرح سياسة الحزب والدفاع عنها فكيف بنا إن كان المجال أرحب بما لا يقاس في إيصال سياستنا إلى أوسع نطاق.. بالطرح السليم والدقيق والمشرف لرؤية الحزب للصراع الدائر وآفاق المستقبل الذي نطمح ونعمل للوصول إليه.

أليس هذا صحيحاً؟ قال بلى.. لقد توضح الأمر وكما يقال «لا يصح إلا الصحيح»!

ثلث مساحة طرطوس

خارج «التداول العقاري»؟

قسم كبير من العقارات في مدينة طرطوس خضعت للقانون رقم /60/ لعام 1979م مما أدى لاقتطاع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والأحياء السكنية وانتزاع صلاحية أصحابها الأساسيين من التصرف بها عمرانياً، وإحلال وصي ومالك جديد اسمه بلدية «طرطوس».

■ محمد سلوم

عُدل هذا القانون الظالم بالقانون رقم /26/ لعام 2000م، وبموجب هذا القانون إذا لم تستملك البلدية هذه العقارات خلال ستة أشهر من تاريخ تصديق المخطط التنظيمي يحق لأصحابها القيام بإفرازها وفق المخطط التنظيمي المعمول به.

40% للمواطن و60% للدولة

في حين نصت المادة الثانية من القانون المذكور أعلاه «إذا انقضت الستة أشهر ولم يبادر المالكون إلى افرازها خلال فترة زمنية محددة تعتبر هذه العقارات مناطق توسع عمراني ويتم استملاكها وفقاً للمادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 20 لعام 1983م ويعتبر هذا الاستملاك من المشاريع ذات النفع العام».

وأعطى هذا القانون بتعديلاته الجديدة 40% للمواطن من مساحة عقاره و60% للدولة بعد اقتطاع ما يصيبه من المرافق العامة وفق المخطط التنظيمي للمنطقة العقارية المعنية، وبالتالي العقار الذي مساحته مثلاً /500/م يصبح تقريباً 100م فقط.

وضع القانون، المذكور أعلاه، منذ فترة على موقع التشاركية ووضعت الملاحظات عليه، وتم سحبه فيما بعد وأرسل إلى وزارة الإسكان والتعمير، ومن ثم سيرسل إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره.

الآثار السلبية للقانون

إن تأخر صدور هذا القانون بتعديلاته الجديدة وضع /735/ هكتاراً من العقارات المعدة للبناء خارج دائرة التداول، وبلغت نسبة 19% من مساحة مدينة طرطوس، وبالتالي هذه النسبة من أصحاب هذه العقارات أصبحت مصالحها متوقفة وفي حالة جمود وانتظار، وبالتالي منعكساته الاجتماعية واسعة وشاملة. كما ظهرت جزر عمرانية قديمة قسم منها آيل للسقوط وقسم منها سقفه من التوتياء داخل المدينة وأحيائها وبكثافة سكانية عالية.

ونتيجة للضغط السكاني على محافظة طرطوس أصبحت أكثر المحافظات حاجة لصدور هذا القانون وتطبيقه، وظهرت حالة متناقضة لنصيب المواطنين من خدمات بلدية طرطوس، فالعقارات الخاضعة لهذا القانون والمتداخلة مع العقارات النظامية نصيبها من الخدمات كنصيب جيرانها على مبدأ «كرمال الورد يشرب العلاق»، أما العقارات التي تقع على أطراف المدينة لا يصيبها كما أصاب العقارات داخل المدينة بالرغم من وصول الخدمات للعقارات الجديدة الملاصقة لها وغير الخاضعة للقانون رقم /60/، فعلى سبيل المثال لا الحصر، العقار رقم /162/ منطقة طرطوس العقارية، والواقع بين مشفى الباسل والكراج الجديد، كل العقارات المحيطة به نظمت وسمح للبعض ببناء برجيات إلا هذا العقار.

أقله جبر الضرر..

المشكلة تكمن في أن قاطني هذا العقار منذ عام 1995م محرومون من الخدمات فيما يتعلق بـ«تزفيت» الطريق المؤدي إلى بيوتهم أو وجود لشبكة الصرف الصحي، والبعض منهم سقف بيتهم من التوتياء وتسكنه عائلات لديها أطفال صغار- علماً أن طول الطريق المطلوب تزفيته لا يتجاوز /100م/، والخط الرئيسي للصرف الصحي لا يبتعد عنهم أكثر من 70م-.

إن جل مطالبهم أن يتم صدور القانون الجديد بما يتناسب مع الواقع لتأمين هذه الخدمات الأساسية لهم. فهل ستنفذ بلدية مدينة طرطوس لهم هذه الخدمات كما وعدتهم مراراً وتكراراً وتحل مشكلتهم بجبر الضرر عنهم أم ستبقى هذه الوعود كما غيرها متراكمة على طاولة الاهمال والتقاعس!.

الأزمة تلقي بظلالها على منطقة الغاب

وردت لـ«قاسيون» مؤخراً شكاوى عديدة من أهالي قرى منطقة الغاب التابعة لمحافظة حماة تتناول معاناتهم من أزمة المياه ونقص الخدمات واحتكار تجار الأزمة لحاجاتهم والتجاوزات والممارسات المرتكبة على مرأى من الجهات المعنية. ومنها الشكوى التالية:

■ مراسل قاسيون- حماة

«منذ بداية الأزمة في سورية وقرية «الجيد»، التابعة لمنطقة الغاب، لا تصلها المياه بسبب التعديات المستمرة على الخط الناقل لها من قرية الحويز إلى قرية الرصيف. علماً أن القرية زراعية وتعتمد على تربية المواشي، مما يضطر الأهالي البالغ عددهم أكثر من 3000 نسمة إلى شراء المياه من الصهاريج ومن مصادر غير معروفة وبسعر 400 ل.س لكل خزان ماء أي بمعدل 80 ل.س لكل برميل. مع العلم أن بقية القرى على الخط المذكور وضعها مقبول من ناحية المياه ، فمتى يتم تأمين مياه نقية لهذه القرية وبسعر نظامي لا يثقل كاهلهم؟».

العدلية وواقع الحال

وتابعوا في شكواهم «إن بناء عدلية الغاب عدا عن كونه بناءً قديماً فإنه يفتقد لغالبية الشروط الصحية من تهوية وإنارة ولا يتسع المراجعين له. وحتى تاريخه لم يتم إشادة بناء جديد للقصر العدلي أسوة بمنطقتي مصياف والسلمية، بالرغم من أن حجم العمل في محاكم الغاب أكثر من أي منطقة أخرى حيث بلغ عدد الدعاوى فيها خلال عام 2013 أكثر من /7480/ دعوى عدا الأعمال الإدارية وسواها. لذلك فإننا نطالب بما يلي:

-إشادة قصر عدلي في مدينة السقيلبية. -إحداث محاكم «استئناف وإحالة» في العدلية. -الإسراع بتنفيذ القرار القاضي بإحداث محكمة صلح في كل من ناحيتي الزيارة وشطحه».

الكتب المدرسية والسوق السوداء

وأضافوا «بخصوص الكتب المدرسية: أغلب الطلاب في المنطقة يشترون كتبهم من السوق السوداء وبأسعار مرتفعة، وذلك خلافاً لادعاء وزارة التربية بأنه تم توزيع الكتب بشكل كامل على المدارس منذ الصيف وأن الأمور ممتازة. بالإضافة إلى حدوث تجاوزات غير قانونية في بعض مدارس منطقة الغاب، وعلى سبيل المثال ما جرى مؤخراً في مدرسة «يونس العجي ح2»، حيث تعرض مدرس للضرب من بعض الطلاب في الصف التاسع بحجة واهية، ومن ثم اقتحام آباء الطلاب المدرسة بالسلاح- وهم عناصر في الدفاع الوطني- وقيام أحدهم بإهانة وضرب المدرس ذاته. فأين وزارة التربية مما يحصل؟!

وختم الأهالي حديثهم «أما فيما يتعلق بالوحدات النقابية في الغاب فأنه «يجري تعيين هذه الوحدات بدون انتخابات. كما في مدرسة يونس العجي- ح2 حيث تم تعيين الوحدة النقابية من رئيس شعبة النقابة ومدير المدرسة حصرياً، مع العلم أنه يمكن إجراء انتخابات لهذ الوحدات في السقيلبية لتوفر الأمن والاستقرار خلافاً لما يدعون». فهل من مجيب؟

قرار التربية يعزّز «التغيير الشكلي» دون المضمون

«كانت وزارة التربية تقوم من خلال مديرياتها بإجراء الاختبارات الامتحانية لمختلف المراحل لتحديد قياس مستوى الطلاب من أجل معرفة قدراتهم وتحديد مستويات المعرفة والذكاء لديهم باتجاه تنمية رغباتهم وميولهم، فإذا كانت هذه الاختبارات تفتقر إلى الدقة العلمية والموضوعية ولا تراعي الفروقات الفردية كما يجب فكان لابد من إعادة النظر في القرارات التربوية باتجاه تعديلها وتغيرها تغييراً جذرياً بما يحقق أهداف العملية التربوية والتعليمية والمتمثلة بالمستويات العليا للتعلم كالفهم والتحليل والتركيب».

■ عابدين رشيد

بعد التعديل..

وانطلاقاً من القرار الوزاري رقم / 943/1481 / الصادر بتاريخ 2013/10/7، والذي يتضمن تعديل النهايات العظمى والصغرى للمواد الأساسية كافة للصفوف «السابع- الثامن- التاسع» من مرحلة التعليم الأساسي بالإضافة إلى صفوف مرحلة التعليم الثانوي «الأول الثانوي- الثاني الثانوي العلمي- الثاني الثانوي الأدبي». فعلى سبيل المثال كانت علامة مادة الرياضيات /60/ درجة للصف السابع فأصبحت 600 درجة بعد ذلك التعديل. وهكذا بالنسبة لبقية المواد والصفوف، فيصبح المعدل العام للنهايات العظمى والصغرى للمواد الدراسية كافة على الشكل التالي:

الصف	معدل النهاية الصغرى	معدل النهاية العظمى	عدد المواد
السابع	1620 درجة	3900 درجة	11 مادة
الثامن	1620 درجة	3900 درجة	11 مادة
التاسع	1540 درجة	3700 درجة	10 مادة
الأول الثانوي	1570 درجة	3800 درجة	15 مادة
الثاني الثانوي العلمي	1400 درجة	3500 درجة	13 مادة
الثاني الثانوي الأدبي	1460 درجة	3500 درجة	13 مادة

إشكاليات «طريقة الحساب»

وهنا لابد أن نوضح بعض الإشكاليات التي تتعلق بطريقة العمليات الحسابية، والتي تختلف من مدرس لآخر، والتي تخالف النظام الداخلي في توزيع الدرجات على اختبارات الوظائف والشفهي والمذاكرة. ولذلك إن الطريقة الجديدة رغم إلغائها لمبدأ الكسور «أجزاء الدرجات» في الاختبار الامتحاني والمذاكرة والمحصلة، خلق مسافة كبيرة بين مستويات الطلاب. وإن مزاجية المدرس في التصحيح وتحكمه بقواعد توزيع الدرجات في السلالم، بالإضافة إلى الغش المتعارف بحكم الكثافة الطلابية في الصف ستفقد مصداقية تلك الاختبارات ودقتها العملية في تحديد قياس مستويات الطلاب.

استطلاع ومقترحات..

ومن خلال استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخراً مع بعض المدرسين تبيّن ما يلي:

1- إن هذا التعديل والتوزيع الجديد للدرجات لن يغيّر مستوى الطالب نحو الأفضل.

2- سيصاب الطلاب بدرجة من الإحباط والتشاؤم بين بعضهم، ولن يدفعهم إلى التنافس لأن الطالب سيلقي باللوم على المدرسة والمعلم.

3- ستشكل هذه «الطريقة الجديدة» إرباكاً للموجهين الذين يعدّون الجلاء المدرسي وسجل الدرجات، الأمر الذي سينعكس على الطلاب في معرفة مستوى تحصيلهم بشكل متأخر.

4- زيادة في منزلة الأعداد بإضافة المئة إلى منزلة العشرات.

5- ضرورة تغيير «سلالم التصحيح» وفق نظام داخلي جديد يوضح آلية التعامل مع هذه الطريقة الجديدة وفق ما يلي:

أ- تحديد أفكار الفقرات لتناسب حجم الدرجات بعد تعديلها وفق سلالم محددة غير قابلة للتأويل والتفسير ولا تخضع لمزاجية المدرسين.

ب- ضرورة أن تراعي «سلالم التصحيح» الجديدة محتوى المناهج الحالية.

ج- اعتماد معايير «النظام الداخلي» أثناء إعداد المحصلات الفصلية من المدرسين.

المطلوب تغيير جوهري

وختاماً نقول: إن تعديل النهايات العظمى والصغرى للمواد الدراسية لا تكفي في ظل بقاء المناهج الحالية على وضعها إن لم تتغير طرائق التدريس وأساليبه إلى جانب تأمين الحصانة اللازمة للمدرسة. ولذلك فإن هذه الخطوة قد تعزز مبدأ التغيير الشكلي وقد لا تساعد في تطوير قدرات الطلاب العلمية والدقة في قياس الاختبارات.

دير الزور.. تفاقم العنف و«النهب»!؟

على الرغم من بدء مؤتمر «جنيف-2» وتفاؤل المواطنين بالحل والذين طحنتهم الأزمة المستمرة من حوالي 3 سنوات، والتي سبقها عِقدٌ على الأقل من استفحال نهب الفاسدين والليبراليين الجدد وسياساتهم.. فقد سبق المؤتمر ورافقه تفاقم العنف بأشكاله المتعددة والمتكررة من الحصار إلى القصف إلى الاشتباكات بين المسلحين والتكفيريين.

■ زهير مشعان

بعد حصارٍ خانقٍ استمر حوالي شهرين اضطر المسلحون والتكفيريون إلى تخفيفه لسببين:

فكّ الحصار ونشوب القتال

الأول: الرفض الشعبي للحصار ولوجود المسلحين وهيمنتهم والذي تجلى في أشكال متعددة منها المظاهرات والاحتجاجات والتناقضات بين المسلحين أنفسهم في الموقف من هذا الحصار، وانعكاساته على المواطنين.

والثاني: نشوب القتال بين ما يسمى «دولة العراق والشام- داعش» و«جبهة النصرة» والمسلحين الآخرين إسلاميين وغير إسلاميين، وخاصة حول آبار النفط والغاز في الريف للهيمنة عليها كونها مصدر نهب وتمويل كبير، والذي انتهى بطرد «داعش» من المحافظة ريفاً ومدينةً وسقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفين.

زيف المراهنات

هذا التخفيف للحصار رغم استمرار قطع بعض الطرق سمح بدخول المواد الغذائية والمحروقات وانخفاض أسعارها نسبياً في المدينة وتوفر خدمات الكهرباء أفضل من السابق بعد انقطاعها فترات طويلة ومستمرة. لكن سيطرة «جبهة النصرة» على آبار النفط والغاز أدى إلى ارتفاع سعر برميل النفط من حوالي 6 آلاف ليرة سورية إلى حوالي 12 ألف ليرة، وتفاقم الأزمة المعيشية في الريف. وهذا ما كشف زيف المراهنات عليهم وعلى وهم الحل المسلح وتغيّر غالبية المزاج الشعبي نحو تأييد الحل السياسي والحوار ورفض العنف.

رواتب العاملين «معتقلة»!

من ضمن الإجراءات الروتينية التي تقوم بها وزارة المالية تغيير المحاسبين المسؤولين عن تسليم الأجور والرواتب، وهو ما نفذته مديرية مالية دير الزور هذا الشهر وأدى إلى تأخر رواتب العاملين في الدولة عشرة أيام تقريباً مما زاد من معاناة العاملين.

لكن الشيء الذي لا يمكن قبوله وتبريره هو فرض قيود على العاملين المهجرين في المحافظات الأخرى من أجل قبض رواتبهم وحضورهم شخصياً ووضع بصمتهم.

وهذا ما يحملهم أعباءً مادية تتجاوز ثلث رواتبهم على الأقل كأجور نقل ناهيك عن عناء السفر الذي يصل إلى نحو 18 ساعة من دمشق إلى دير لزور وخطورة ذلك على حياتهم ومرورهم على حواجز المسلحين وحواجز ما يسمى «اللجان الشعبية»، وتعرضهم للذل والإهانة وحتى الاعتقال والخطف لأسباب واهية، ومنها إلزام النساء بوضع الحجاب وفصلهم عن الرجال من قبل التكفيريين في باصات السفر، وإلزام الشباب تحديداً بدفع مبالغ ما بين 500 و 1000 ليرة لحاجز اللجان، وخاصةً الحاجز المتمركز قرب السلمية، وعلناً، ومن لا يدفع يتعرض للضرب والإهانة والاتهامات المتعددة والتوقيف.

«التوقيت المناسب».. لاستكمال «المهمات الدولية»..!

■ عشتار محمود

ترى الحكومة السورية اليوم، ومن خلفها أصحاب القرار السياسي– الاقتصادي الفعليين في سورية، أن الوقت قد حان لطرح مشروع استثماري جديد، ويبدو ذلك كتهيئة لعملية إعادة الإعمار التي ستتبع انتقال سورية من دوامة العنف إلى وضع أكثر استقراراً يسمح بإعادة الحياة إلى الاقتصاد السوري.

يبدو هذا التحضير إيجابياً من قبل الحكومة، ولكن كما يتوقع الجميع فإن "وراء الأكمة ما وراءها".. فلم تعودنا الحكومات المتتالية في سورية وتحديداً في سياساتها الاقتصادية أن تستبق أي أمر، أو أن تكون سريعة التفاعل مع أزمات ومهمات كبرى.. والتجربة القاسية لنتائج إدارة الأزمة اقتصادياً، وملاحظة حجم الإعاقة الكبير لأية محاولات لإدارتها بشكل فعال خلال السنوات الثلاث من عمر الحرب الدائرة اليوم خير دليل.. فما الذي يحصل الآن..!؟

تفاصيل مسودة مشروع قانون الاستثمار الجديد، توضح الأمر، فهي بالشكل والمضمون لم تتطلب بذل أي جهد أو تحضير مبالغ به..! فمسودة مشروع قانون الاستثمار هي من حيث الشكل نسخة تقريباً عن قانون الاستثمار رقم/8/ لعام 2007، والتعديلات هي "إضافات هامة" ولكن في السياق ذاته المستمر والمتصاعد منذ قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وحتى اليوم.. والذي بدأ بمنطق أن عملية الاستثمار هي مسؤولية القطاع الخاص المحلي والأجنبي كما العام، وأن مهمة قوانين الاستثمار الرئيسية التي تسنها الدولة هي تشجيعه، وانتهى إلى اعتبار أن زيادة تدفق الاستثمار من الخارج من أبرز مهمات الدولة الاقتصادية! وعلى الحكومات بقوانينها أن تتحول إلى «جاذب للاستثمارات» ومسوّق لسورية كفرصة استثمارية ثمينة ومصدر لأرباح المستثمرين..!! عن طريق «تهيئة المناخ الاستثماري» التعبير الحكومي المفضل منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً، والذي يعني السير المتصاعد بسياسات اقتصاد السوق..

الحكومة تعلم جيداً أن الإعفاءات ليست صاحبة الفضل الرئيسي في جذب الاستثمارات سابقاً، وتعلم أن الاستثمارات الآن كما سابقاً لن تساهم بتحقيق نمو وتنمية فعليين، والغاية الفعلية من المغالاة في التساهل مع المستثمرين هي إعطاء إشارات قوية للمنظمات الدولية العالمية، بأن السياسة الاقتصادية والقائمين عليها لم يغيرو "المنهج السوقي" حتى بعد حرب وأزمة لثلاث سنوات متتالية.. وفي ذلك طمأنة للاستثمار العالمي الذي يتجهز للتدفق إلى سورية في مرحلة إعادة الإعمار، الذي يشجعه أن تقول له الحكومات: "بأن جهاز الدولة لن يقيدكم أو يضيركم في ربحكم بشيء، فتعالوا..!"

مسودة مشروع قانون الاستثمار:
«مغالاة جديدة».. في الجذب و«التدليل»

صيغ مشروع قانون الاستثمار الجديد «بما يتيح الاستجابة لطموحات المستثمرين والعلاقة مع السوق ومتطلبات التنمية» بحسب تعبير إدارة هيئة الاستثمار السورية، وهو منطلق القانون السابق أيضاً..

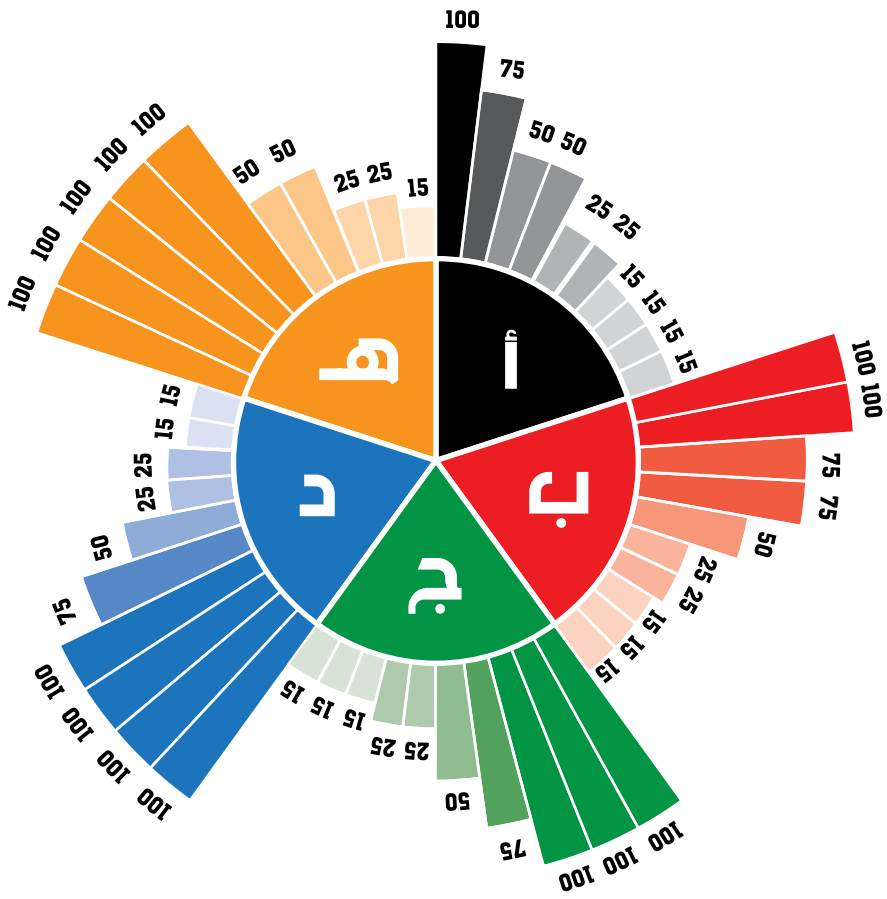

النموذج الثالث لأعلى نسب من الإعفاءات ضمن مسودة مشروع قانون الاستثمار الجديد «جميع الأرقام كنسبة مئوية للحسومات المقدمة للمستثمرين في السنوات العشرة الأولى»

■ قاسيون

يتشابه مشروع القانون الجديد الموضوع في ثمانية فصول و 26 مادة، بينما القانون السابق موضوع في ثلاثة فصول والإضافات هي تفصيلات في المشروع الحالي عما سبقه، فيزداد فصل مستقل يتعلق بضمانات المال الخارجي، المشاريع المشتركة، وفض النزاعات، واجبات المستثمر، المخالفات والمحظورات.. ويمكن الإشارة إلى أحد البنود المختلفة والذي يستحق التوقف، وهو الوارد في الفقر /د/ من المادة 9، والمتعلقة بضمانات المال الخارجي، حيث وسع إطار السماح للمستثمرين بتحويل أموالهم وأرباحهم إلى الخارج، "يحق للمستثمر بعد تسديد الضرائب المترتبة أن يحول للخارج وبعملة قابلة للتحويل أي مبالغ ضرورية للوفاء بالتزامات خاصة بالمشروع"، وهذه الإضافة تأتي في إطار استكمال وتوسيع تحرير حركة الأموال خارج سورية، حيث يسمح بنقل أرباح وفوائد المستثمرين الناتجة في سورية إلى خارجها، وعدم وضع أي قيود للإلزام بإعادة استثمار جزء منها أو إيداعها في المصارف السورية.. وهي إحدى الإضافات التفصيلية التي تستحق الإشارة، إلا ان الإضافة الأهم لمشروع القانون الجديد هي في الإعفاءات والحسومات الضريبية، التي اتسعت إلى أقصى حد..

ابتكار حكومي للتنمية..

مفخرة مسودة القانون هي ما يرد في المادة 11، والتي تحدد خمس مناطق تنموية /ا/ب/ج/د/هـ/ والمقررة من رئاسة مجلس الوزراء واقتراح مجلس إدارة هيئة الاستثمار بعد التنسيق مع هيئة التخطيط الإقليمي، بحسب الهيئة.

الغاية من تحديد هذه المناطق التنموية هو تصنيفها تنموياً من الأفضل /أ/ متدرجة إلى الأسوأ تنموياً المنطقة /هـ/، ليأتي الإبداع الحكومي في دفع الاستثمار نحو عملية التنمية بأسلوب غير مبتكر وقائم على فكرة الإعفاءات فقط..

الغرض من تحديد هذه المناطق التنموية الخمس غير المحددة جغرافياً ضمن مسودة القانون، والتي لا يتضح هل تتطابق مع التقسيم التقليدي للتخطيط الإقليمي في سورية الذي يحدد خمس مناطق: المنطقة الشمالية/المنطقة الشمالية الشرقية/ المنطقة الوسطى/ المنطقة الساحلية/ المنطقة الجنوبية، أم أنه متروك ليحدد بمناطق متغيرة بناء على أوضاعها التنموية..

فإذا ما كانت هذه المناطق التنموية الخمس وفق التقسيم التقليدي السابق، فإن الإعفاءات التي تتراوح بين 15%–100% للاستثمارات الخاصة في هذه المناطق، تشمل الاستثمار في أرجاء البلاد كافة..

«إعفاءات».. غير موصفة

يقدم مشروع القانون ثلاثة نماذج «للإعفاءات والحسومات الضريبية» حسب مناطق التنموية المذكورة، والتي ستستمر لمدة 10 سنوات تنتهي جميعها بنسبة 15% ولكنها تبدأ في المناطق كافة بمستوياتها المختلفة بنسب أعلى من هذه، في كل نماذج الحسومات المقترحة، والإعفاءات بحسب المشروع تختلف عن الحسومات الضريبية ولكنها غير مميزة أو محددة، فهل هي إعفاءات من أجار الأراضي للمستثمرين، أم إعفاءات من حصة الدولة في حال كونها مشاركا، أم من الرسوم.. أم من جميعها!!

النماذج الثلاثة تتدرج من أكثرها إعفاءاً إلى أقلها، اثنان منها يبدآن بإعفاءات 100% إي لا تحصل الدولة على أي مبالغ من المستثمرين.. لكل المناطق التنموية من أعلاها تنمية إلى أقلها، والثالث يستثنى المنطقة الأولى التي تبدأ بنسبة 50% إعفاءات وحسومات، أي تأخذ الدولة نصف حقوقها فقط.. أما النماذج الأخرى للإعفاءات والحسومات فتبدأ من 100% التي تستمر لثلاث سنوات في المنطقة /د/ الرابعة في ترتيب التنمية، ولأربع سنوات في المنطقة /هـ/ الأخيرة من حيث التنمية، حيث يستمر المستثمرون في أعمالهم في هذه المناطق د/هـ لمدة 4/3 سنوات ولا تحصل خزينة الدولة على أية مبالغ تعويضية أو ضرائب، إذا ما كانت الإعفاءات غير الموصفة بدقة تشمل الالتزامات كافة..

ابتكار حكومي للنمو القطاعي..

تتضمن مسودة مشروع القانون طريقة الحكومة لدفع الاستثمار إلى قطاعات بعينها، وهي أيضاً الإعفاءات:

- حيث ستعفى المشاريع الاستثمارية الزراعية، ومشاريع الصناعات الزراعية التي تدخل في صناعتها مواد أولية محلية، من الضرائب المفروضة على الأرباح الحقيقية بشكل كامل ولمدة عشر سنوات..
- مشاريع النقل ستستفيد من إعفاءات المنطقة /أ/ أي بنسبة 50% في العام الأول وتتدرج إلى 25% ثم 15% في الأعوام الخمسة الأخيرة، وذلك حسب أقل النماذج إعفاءاً..
- مشاريع الاتصالات والبرمجيات والتقانة ستستفيد من الإعفاءات في المنطقة /ج/ أي بنسبة تبدأ بـ 100% تتدرج إلى 75%– 50%–25%–15% في الأعوام الثلاثة الأخيرة، وذلك أيضاً وفق أقل النماذج إعفاءاً..

وستستثنى من تحديد الحد الأدنى لقيمة الموجودات للمشاريع، التي تحددها رئاسة مجلس الوزراء، أي يسمح لها أن تبدأ بأي مستوى من الاستثمار، وتستفيد من هذه الإعفاءات..

- تستفيد مشاريع الطاقة البديلة والمتجددة والمشاريع البيئية وتدوير النفايات من إعفاءات المنطقة التنموية /هـ/.
- المشاريع الاستثمارية التي يثبت أنها تضررت بشكل كامل نتيجة الأحداث الحالية تستفيد من إعفاءات المنطقة /هـ/، أما التي تضررت بشكل جزئي فتستفيد من إعفاءات المنطقة التنموية /د/..

عقدين من الإعفاءات.. بلا طائل

ذكر عبد الله الدردري النائب الاقتصادي السابق في سورية في عهد الليبرالية واقتصاد السوق الاجتماعي، بمحاضرته في جمعية العلوم الاقتصادية السورية بتاريخ 3-2-2009، والتي كان يستعرض فيها نتائج الخطة الخمسية العاشرة قبل عام من انتهائها، أن "الاستثمار الخارجي هو الوسيلة الضرورية لحل العديد من مشاكل البطالة والفقر والتنمية.."، كذلك رئيس هيئة تخطيط الدولة السابق عامر لطفي في تقديمه للخطة الخمسية الحادية عشرة في المكان ذاته بعام 2011، أكد أن سورية تحتاج إلى نصف استثماراتها من الخارج لتستكمل حاجتها إلى 4000 مليار ل.س تنجز بها أهداف الخطة المتعلقة بالفقر والبطالة وزيادة التنافسية.."

■ محرر الشؤون الاقتصادية

لا يقتصر التسويق "لجذب الاستثمارات كمصدر النمو الوحيد" على شخصيات بعينها بل هو سمة مرحلة كاملة، انطلقت في منتصف الثمانينيات بعد انجلاء الأزمة حينها، فمنذ عام 1985 بدأت تحفيزات الاستثمار والقوانين المرتبطة به تظهر في سورية، فصدر قانون القطاع الزراعي المشترك، وتحفيز الاستثمار السياحي وغيرها، وتوجت بقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، الذي انطلق من تحفيز المغتربين السوريين والعرب للاستثمار في سورية، وأعفى الشركات من ضرائب الدخل وضرائب ريع العقارات والعرصات لمدة خمس سنوات، وأعطى المستثمر هامش واسع للتحرك بقطعه الأجنبي، وقدم ميزات تستثني الاستثمارات من أنظمة القطع الأجنبي في حينها، وتقييد وحصر المستوردات..

أي أن قانون الاستثمار رقم 10 اعتمد المنهجية ذاتها في الإعفاءات والميزات والاستثناءات، ولكنه لم يقطع أشواطاً بعيدة فيما يسمى "تهيئة مناخ الاستثمار"

2000 وما بعد.. "التهيئة"

"قدمت سورية خلال عامي 2000– 2005 فقط حوالي 1200 قانون مرسوم وقانون إداري في إطار ما سمي تهيئة البيئة التشريعية لتحفيز المستثمرين " بحسب مجمد جمال باروت في دراسته "العقد الأخير في تاريخ سورية–جدلية الجمود والإصلاح" الصادرة في عام 2012، أهم المراسيم والقرارات الصادرة في هذا المجال:

عام 2000: المرسوم رقم 7 لعام 2000 والمتضمن تعديلات على قانون الاستثمار رقم 10– لعام 1991: التوجه نحو تشجيع استثمار أموال العرب والسوريين المغتربين ورعايا الدول العربية والأجنبية في المشاريع الاستثمارية السورية والسماح بأن تخرج أرباحها وأصولها بكل حرية من سورية..

عام 2007: المرسوم التشريعي رقم /8/ الخاص بتشجيع الاستثمار، والمرسوم التشريعي رقم /9/ الخاص بإحداث هيئة الاستثمار السورية: «تضمن المرسوم الأول الضمانات حيث يحق للمستثمر الأجنبي أن يمتلك الأرض والعقار وكافة الموجودات الثابتة، وأعفى مستوردات المشاريع من الآلات والمعدات والتجهيزات وسيارات العمل من أي رسوم جمركية، وأبقى 1% لمستوردات المواد الاولية، أعطى الحق للمستثمر أن يحول الأرباح والفوائد التي يحققها سنوياً بعد خصم الضريبة فقط، وأن يحولها بعملة قابلة للتحويل»، ومن الإجراءات التي دخلت في الإطار ذاته: إلغاء محاكم الأمن الاقتصادي، إلغاء المرسوم رقم 24 والمرسوم رقم 6 حول إدخال وإخراج النقد الأجنبي والمعادن الثمينة، يضاف إليها المرسوم 51 لعام 2006، بما تضمنه من تعديلات على ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية، والتي جعلت نسب الأرباح بالحد الأقصى 28%، وللشركات المساهمة المكتتبة بنسبة 50% من رأس مالها: 14% فقط، أما الشركات القابضة التي رخصت لاحقاً «وهي شركات استثمارية كبرى تعمل في مجالات مختلفة وتتجمع فيها رؤوس الأموال المختلفة وبلغ عددها في سورية بلغ عددها في سورية 10 شركات عام 2008 برأس مال 5,848 مليار دولار» فقد أعفيت من ضرائب الدخل على الأرباح الحقيقية بالكامل.

«تهيئة المناخ الاستثماري» ليست إعفاءات فقط بل وصفة عالمية لها معايير دقيقة هدفها استكمال سياسات «اقتصاد السوق»

تهيئة المناخ..

تشير دراسة د. عبد الله الكفري رئيس هيئة الاستثمار السورية السابق، المقدمة في عام 2010 والصادرة عن جمعية العلوم الاقتصادية السورية، أن التزام سورية باقتصاد السوق الاجتماعي هو أهم محفزات الاستثمار الخارجي في سورية، وهو محق حيث تشمل سياسات الإصلاح الاقتصادي الليبرالي المتسارعة بعد تبني اقتصاد السوق، كافة المتطلبات الدولية لـ "تهيئة مناخ الاستثمار".. وتشير جميع تقارير الاستثمار الصادرة عن هيئة الاستثمار السورية في عرضها لمناخ الاستثمار في سورية إلى جملة تغييرات البنية التشريعية، ثم تحرير السياسة النقدية والتحرير المالي، تحرير التجارة، والاندماج في الشراكات والمؤسسات الاقتصادية الدولية..

قياسات جدوى في النمو ـ التكوين الاستثماري ـ التشغيل

لقياس جدوى الاستثمار في سورية، بعد سلسلة القوانين والمراسيم والإعفاءات، لا بد من أخذ الجوانب التي يتوقع من الاستثمارات أن تلبيها، أي قياس أثر التدفقات الاستثمارية على النمو بشكل كلي، وقياس حصتها من حجوم الاستثمار ككل، والتجهيزات والآلات والمعدات التي أضافتها إلى مجمل التكوين الاستثماري في سورية، بالإضافة إلى حصتها من تشغيل القوى العاملة السورية..

المساهمة في الاستثمار والنمو

الاستثمارات المنفذة فعلياً تراوحت نسبتها بين 6%–57% كحدين أدنى وأعلى خلال المرحلة ما بين 2001–2009، وبوسطي 30% تقريباً، بينما كانت نسب النمو الوسطية خلال هذه المرحلة 5%.. بالمقارنة مع مرحلة السبعينيات التي شهدت معدلات نمو وسطية 10,5% ناجمة عن مساهمة تدفقات استثمارية وظفت وطنياً بحيث ضاعفت الدخل القومي بنسبة 250% خلال عشرة أعوام بين 1970–1980، بلغت نسبة التوظيفات الاستثمارية حدا قياسيا وصلت بين «30–52%» من الدخل الوطني كما وصل دعم المواد الاستهلاكية الى 8,09% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1979، بينما كانت سياسات دعم الاستثمار خلال المرحلة الليبرالية على حساب الإنفاق الحكومي إجمالاً وعلى الدعم تحديداً..

المساهمة في التكوين الرأسمالي

حجم الآلات والمعدات التي أضافتها الاستثمارات خلال تسع سنوات إلى إجمالي التكوين الرأسمالي، ليس مهماً.. ففي قطاعات رئيسية أي الصناعة والزراعة والنقل بلغت النسب المستوى التالي: 2%–13% بين 2001–2009، بوسطي 5,5%، وكان أقصاها في عام 2007: 37,8 مليار ل.س فقط، بينما تبلغ رؤوس الأموال المتراكمة في القطاع العام الصناعي في عام 2008: 698 مليار ل.س.

الاستثمارات.. والتشغيل

يبلغ تعداد القوى العاملة اليوم 5 مليون عامل، بينما مجمل المشاريع المشملة ما بين عام 1991–2009 حققت: 206 ألف فرصة عمل فقط..!!

أما إذا ما عدلت هذه النسب بنسب التنفيذ الفعلية وهي 68,4%، فإنها لم تتح إلا: 141 ألف فرصة عمل خلال عشرين عاماً، وهي نسبة 2,8% فقط من القوى العاملة..

بينما لم تشغل سوى حوالي: 49 ألف عامل في قطاعات الصناعة والزراعة والنقل خلال الفترة من 1991–2000.

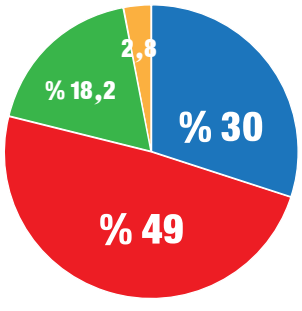

مواجهة «الحرف» مستمرة..

مع المستورد ثم الدمار.. و«التهجير الممنهج»!

تحتل عدة حرف سورية مراتب متقدمة دولياً، فحرف صياغة الذهب وصناعة الرخام والشرقيات والحلويات وغيرها تقع في المراتب الثلاث الأولى دولياً، وذلك بحسب تصريحات الاتحاد العام للحرفيين.. تراجع الحرف السورية يعود إلى ما قبل الأزمة الحالية، وهو نتيجة طبيعية لعدم قدرة الورش الصغرى أياً كان تاريخها وإمكانياتها ونوعية العمل الحرفي المتميز الذي تتمع به، على منافسة الإنتاج الكبير والرخيص المستورد من شركات كبرى تعود دول مختلفة فتحت لها السوق السورية خلال عقد الليبرالية، وفقدت الحرف جزءاً كبيراً من سوقها، ومن الدعم الحكومي لها.. الجديد في الأزمة هو التدهور الفعلي والمباشر للورش الحرفية الصغيرة سواء ما دمر منها مباشرة في المناطق المتوترة، وما خسر قدرته على العمل في ظل ارتفاعات الأسعار التي تجاوزت 200% ، وتضاعف بعضها أربع مرات أو أكثر..
تصريحات ومطالبات عديدة لاتحاد حرفيي دمشق والاتحاد العام، أشار بعضها إلى ظاهرة هجرة الحرفيين والتي رآها اتحاد حرفيي دمشق ممنهجة في بعض الحرف، ولبعض الدول.. قاسيون التقت رئيس الاتحاد العام للحرفيين حول هذا الموضوع ووضع الحرفيين عموماً..

«اتحاد دمشق» يؤكد.. و«العام» ينفي

تضارب التصريحات حول هجرة الحرفيين

تناقضت تصريحات رئيس الاتحاد العام للحرفيين، مع ما نقل على لسان رئيس اتحاد حرفيي دمشق، حول هجرة الحرفيين والخطر الذي يشكله سفر نخبة الحرفيين للخارج، في ظل توفر المغريات والتسهيلات من الدول الجاذبة، التي تسعى لاستقطاب الحرفيين السوريين والاستفادة من خبرتهم لتدريب حرفييها، وذلك بعد أن بقي 90% من الحرفيين دون عمل نتيجة الأوضاع الحالية.

■ أروى المصفي/ قاسيون

ونفى رئيس الاتحاد العام للحرفيين ياسين السيد حسن لجريدة «قاسيون» أن تكون أعداد كبيرة من الحرفيين السوريين هاجرت للخارج، مؤكداً أن الخوف على الحرف التراثية من الزوال لا علاقة له بموضوع الهجرة أبداً، وذلك رداً على تصريحات رئيس اتحاد حرفيي دمشق مروان دباس بأن الدول الأجنبية والعربية تعمل على استقطاب الحرفيين السوريين، وخاصة الحرف التي تحتل فيها سورية ترتيباً بين الدول الثلاث الأولى على مستوى العالم.

وكان رئيس اتحاد حرفيي دمشق مروان دباس أكد، حسبما نقلته عنه وسائل الإعلام المحلية، أن "العديد من حكومات الدول المجاورة وفعالياتها الاقتصادية تعمل جاهدة ومنذ فترة طويلة على استقطاب الحرفيين السوريين وتقديم مختلف التسهيلات والإجراءات أمامهم للانطلاق بأعمالهم في تلك الدول، وصولاً إلى قوننة أعمالهم فيها".

وبين دباس، أن "الأمر لا يقتصر على الدول العربية المجاورة وإنما يمتد لمختلف الدول الأوروبية الشهيرة بصناعاتها الحرفية كإيطاليا على سبيل المثال التي تُخضع حرفي الأحذية إلى الكثير من الاختبارات للحصول على ترخيصه وافتتاح ورشة تصنيع خاصة به".

وأضاف رئيس اتحاد حرفيي دمشق، إن "بعض الدول الأوربية تقوم حالياً بانتقاء النخبة من الحرفيين السوريين ناهيك عن الذين ذهبوا بأنفسهم إليها بعد أن بقي 90% منهم هنا دون عمل نتيجة الأوضاع الحالية التي نعيشها منذ فترة".

ولم ينف دباس أن استقطاب الحرفيين السوريين لم يكن خلال الأزمة الحالية فقط، وإنما منذ سنوات طويلة وخصوصاً في حرف صياغة الذهب وصناعة الرخام والشرقيات والحلويات والأطعمة وغيرها حتى أن لسورية ترتيباً بين المراتب الثلاث الأولى على مستوى العالم في تلك الحرف.

نسبة المهاجرين 1 بالألف

من جهته، قال رئيس الاتحاد العام للحرفيين ياسين السيد حسن إن "نسبة الحرفيين الذين سافروا خارج سورية لا يتعدى 1 بالألف، وهجرة الحرفيين كانت من المناطق الساخنة كحمص وريف حلب وريف دمشق، إلى المناطق الآمنة مثل طرطوس وضاحية قدسيا بدمشق وغيرها"، لافتاً إلى أن "موضوع الهجرة لا يشكل خطراً على الحرف التراثية".

وبين السيد حسن إن "بعض الحرفيين يعودون لعملهم في المناطق الآمنة، فضلاً عن السعي لمنع استيراد المواد المصنعة المنافسة للمنتجات الحرفية، من موبيليا وألبسة وجلديات وغيرها، وتدارك القرارات والأخطاء السابقة، بهدف الحفاظ على استمرارية عمل المنشآت الحرفية".

وكشف السيد حسن عن "وجود فئة من الناس استغلوا تلك القرارات، وعملوا على الاستيراد من الدول الأوربية ووضعوا عليها لصاقات على أنها مصنعة بالدول العربية، للاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة بينها، ما دفع بمئات الحرفيين لترك منشآتهم نتيجة وجود منافسة شديدة من المستورد".

ونوه إلى الصعوبات الناتجة عن الحصار والعقوبات الاقتصادية في تأمين المواد الأولية للحرفيين، حيث بات الاعتماد على المواد المحلية البديلة لتسيير العمل واستمراره.

بانتظار التدارك الحكومي..!

فيما يتعلق بطروحات تطوير عمل الحرفيين وتحسين أحوالهم، لفت السيد حسن إلى أن "الاتحاد بانتظار التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي الذي قضى بإعفاء المستوردات الداخلية في الصناعات من الرسوم الجمركية، بحيث يعمل الاتحاد على اختيار جملة من المواد الأولية الهامة والضرورية لبعض الحرف التراثية بداية، ثم الانتقال لبقية الحرف، بغية تأمين المواد الأولية لها، مع الاهتمام بالحرف المتعلقة بإعادة الإعمار ومستلزماتها مثل الموبيليا والتمديدات الصحية والكهربائية والرخام والبلاط وغيرها".

وحدد رئيس الاتحاد، وجود ألف منطقة حرفية مخطط لها، تم تنفيذ أربع مدن صناعية منها وحوالي 99 منطقة حرفية، مع التوجه نحو التوسع بإقامة مناطق حرفية جديدة للحرف كافة.

قرية تراثية وتسويق مباشر للمنتج الحرفي

وأردف السيد حسن أن "الاتحاد طرح موضوع إقامة القرية التراثية، التي تساعد على تشجيع السياحة، وتحافظ على الحرف التراثية المهددة بالانقراض من نحاسيات وأغباني وموزاييك ونسيج يدوي، وصناعة النواعير بحماه وصناعة الصابون بحلب، حيث تضم القرية سوقا ومركزا لتدريب الحرفيين، على أن يتم استغلالها سياحيا لوجود النوادي والمطاعم وكامل الخدمات فيها، فضلاً عن جعل سوقها بمثابة قنوات مباشرة لتصريف إنتاج الحرفيين، بحيث ينتفي الاستغلال الذي يمارسه التاجر والربح الكبير الذي يحصل عليه، فتكون المدن الحرفية توسيعا للبيت التجاري الموجود حاليا".

وبخصوص منح شهادة الحرفي، أوضح السيد حسن أن "الشخص عليه أن يتقن الحرفة عن طريق تعلمها إما من والده ويرثها «أباً عن جد» أو عند أحد الحرفيين، حيث يجب أن يملك منشأة حرفية مرخصة أصولاً، وتتأكد الجمعية الحرفية المختصة من إتقانه للحرفة من معاينة منشأته ومنتجاته".

التنظيم الحرفي.. الربع فقط!

يضم اتحاد الحرفيين، 296 جمعية على مستوى سورية، و13 اتحاداً فرعياً ينبثق عنها الجمعيات، التي يختلف عددها حسب توسع المحافظة والحرف فيها، ويصل عدد المنشآت الحرفية المنتسبة للاتحاد 130 ألف منشأة تقريباً، 96 ألف منشأة منها تصنف بمنشأة صناعية والباقي خدمي، حيث يمثل عدد الحرفيين المنتسبين للاتحاد ربع أو خمس الموجودين على أرض الواقع فقط..!

صندوق دعم الزراعة..
«رفع عتب»

أشار وزير الاقتصاد محمد خضر أورفلي، إلى فقدان منتجات زراعية مساحات كبيرة من الأراضي، وعدم تمكن الفلاحين من جني محاصيلهم، وتراجع قيمة الإنتاج لأكثر من 90% عن 2011، أعلنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» أن الإنتاج الزراعي في سورية تراجع إلى النصف..

■ حسان منجه

الإنتاج الزراعي في سورية اقترب من الانهيار، فقد وصلنا إلى استيراد الطحين، وذلك للمرة الأولى في تاريخ البلاد التي كانت صادرات القمح السوري تشكل جزءاً من فوائضها..

"صندوق الدعم" بحالة موت سريري

في مطلع عام 2009، بدأ صندوق الدعم الزراعي عمله بشكل فعلي، وتمثلت مهامه في تقديم مبالغ الدعم لتحقيق السياسات الزراعية، وذلك في ظل تحولات اقتصادية ليبرالية انتهجتها الحكومات السابقة تتطلب تقديم مثل هذا الدعم، كقرار رفع أسعار المازوت في عام 2008، وتحرير أسعار الأسمدة في عام 2009، مما تسبب في رفع تكاليف الإنتاج الزراعي، الأمر الذي شكل عبئاً كبيراً على الفلاحين، وأدى لارتفاع تكاليف الإنتاج، فالصندوق من حيث المبدأ، يهدف لسد العجز الحاصل في تكاليف الإنتاج الزراعي لدى الفلاحين بعد رفع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية، لأن عدم التعويض سيعزز من احتمالات هجر الفلاح لأرضه، وستفشل السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي إذا ما كان هذا هدفها فعلاً حسبما تقول..

فرضيتان

القول بسياسات حكومية ناجحة تخدم القطاع الزراعي والفلاحين على حد سواء، يرتبط بوجود عاملين اثنين، أولهما تعزيز عمل صندوق الدعم الزراعي عبر زيادة موازنته سنوياً، أو اليتراجع عن سياسات تحرير أسعار المشتقات النفطية، أو الحفاظ على استقرار مدخلات عملية الإنتاج الزراعي «الأسمدة، أسعار المبيدات، اجور عمال، وتكاليف النقل»، وهذا إذا ما كانت الظروف الاقتصادية والسياسية مستقرة، وفي هذه الحال نسأل: فكيف ستكون الحال في مثل الظروف التي نعيشها اليوم؟! ألا يحتاج المزارع إلى دعم مضاعف لكي نحافظ على استمرار الفلاح في العملية الإنتاجية؟! ولكي يتحقق الاكتفاء الذاتي في المحصلة النهائية..

قرارات حكومية تثقل الزراعة!

في الشهر الأول من عام 2013 رفعت الحكومة سعر المازوت بنحو 10 ل.س إلى 35 ل.س لليتر الواحد، ليترفع السعر مجدداً في الشهر السادس من العام ذاته إلى 60 ل.س، على الرغم من معرفة الجميع بأن مادة المازوت من المدخلات الرئيسية المؤثرة في عملية الإنتاج الزراعي، وعلى الرغم من ذلك، رفعت الحكومة سعره في عام واحد بنسبة 140%، على الرغم من أن تجربة رفع سعر ليتر المازوت في شهر أيار من عام 2008 كان لها أكبر الاثر السلبي على القطاع الزراعي، فبعد عامين على رفع سعر ليتر المازوت في حينها «في عام 2010»، تحولت بعض الأراضي الزراعية في المنطقة الشرقية من حقول تجود بالقمح والقطن، إلى أرض قاحلة، وهذا كان خير دليل على التأثير السلبي لرفع أسعار المازوت على الإنتاج الزراعي حينها..

الطموح الحكومي لم يقف عند هذا الحد، بل إنها قررت رفع سعر ليتر البنزين في شهر آذار من عام 2013 بمقدار 10 ليرات «من 55 ليرة إلى 65 ليرة»، ثم في شهر أيار إلى 80 ل.س لليتر، لتختمها قبل نهاية العام «في الشهر العاشر»، وترفع سعر ليتر البنزين إلى 100 ل.س، وبنسبة ارتفاع اجمالي تصل إلى 82% خلال عام واحد، ولهذا أثره السلبي أيضاً على تكاليف النقل، وعلى عملية الإنتاج الزراعي بالنهاية، لضعف القيمة المضافة التي يحققها الفلاحون من وراء عملهم في القطاع الزراعي..

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إنه، وعلى امتداد نحو عام ونصف العام، وبثلاثة تعديلات متتالية، ارتفع متوسط سعر الطن الواحد من السماد في البلاد بنسبة 170,5%، وذلك منذ شهر شباط من عام 2012 حتى التعديل الأخير في شهر تشرين الأول من عام 2013..

أكثر من النصف هو تخفيف إنفاق الحكومة على صندوق الدعم الزراعي.. وإذا ما احتسبنا القيمة الحقيقية للمبلغ المتبقي 16,5 مليار ل.س، فإن قيمتها الحقيقية اليوم 41,2 مليون ل.س.. وهو الانخفاض الحقيقي

تقشف بالدعم.. غير مسبوق

ضمن الفلسفة التي تبناها صندوق الدعم الزراعي، فإن تلك الإجراءات والقرارات الاقتصادية كانت تتطلب زيادة الدعم المقدم عبره للإنتاج الزراعي وللفلاحين، إلا أن الأرقام تشير إلى انخفاض مخصصات دعم الإنتاج الزراعي من 34 مليار ليرة في عام 2010، إلى 16,5 مليار ليرة في العام الماضي «2013»، وهو بالقيمة الحقيقية يعتبر تراجع بنسبة 250% إذا ما أخذنا تراجع قيمة الليرة السورية مع التراجع المباشر، كذلك أي مقدرة هذه المبالغ المقدمة على تغطية فرق الأسعار، يضاف إلى ذلك أن المبلغ المرصود وجه لدعم المحاصيل الاستراتيجية حصراً، واستثنت أنواع الزراعات الأخرى، كالزيتون والحمضيات، والخضار، والزراعات المحمية.. على الرغم من كل القرارات التي اتخذتها الحكومة في مجال تحرير أسعار المحروقات والأسمدة على حد سواء، فقد خفضت بشكل مباشر مخصصات صندوق دعم الإنتاج الزراعي بالتزامن مع تلك الإجراءات، وهذا يشير بكل وضوح إلى أن السياسات الحكومية الليبرالية ماضية في إجهازها على القطاع الزراعي، متجاهلة عن عمد أن هذا القطاع لا يزال الضمانة الحقيقية للأمن الغذائي لكل السوريين رغم ما عاناه بفعل تلك السياسات الحكومية خلال العقد الأخير واليوم، وهذه السياسات التي تقول وداعاً للقطاع الزراعي، ووداعاً للأمن الغذائي إن لم نتدارك الأمر..

زائد ناقص

«أداء استثنائي»!

اعتبرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية"، أنّ وفرة المواد في الأسواق وتنوعها وعدم انقطاعها خلال الظروف الجارية التي تشهدها البلاد، دليل جهود الوزارة بالتعاون مع جميع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، ولاسيما بعض رجال الأعمال والتجار السوريين.

■■■

أسعار السوق أرحم

أصدرت "مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق" نشرة أسعار الفروج وأجزائه والبيض، اعتباراً من يوم أمس الاثنين 10 شباط الحالي، محددة سعر كيلو الفروج الحي بـ400 ليرة، وسعر صحن البيض بـ725 ليرة كحد أقصى. كما تم تحديد سعر الفروج المشوي بـ1150 ليرة، والفروج المسحب والبروستد بسعر 1250 ليرة، وتحدد سعر صحن البيض وزن 1801 غرام بـ725 ليرة سورية.

■■■

«حِكم»

أوضح مدير عام هيئة المنافسة ومنع الاحتكار أنور العلي أنه لا يمكن المحاسبة على احتكار القلة، أما الاحتكارات الكبيرة فهي غير موجودة بالسوق. ورأى أن الأسعار منطقية حالياً وانسياب السلع ممتاز في هذه الظروف، وأن سياسة الحرية الاقتصادية في السابق هي التي حمت السوق حالياً.

■■■

«المذنب الوحيد»

اعتبر نائب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أن الشطط بالأسعار ليس لدى المنتج والمستورد، لكنه عند تاجر الجملة والمفرق فقط. وأضاف: حتى نضبط الأسعار لابد من إلزام تاجر المفرق بتقديم الفاتورة ولو أن هذا الأمر صعب.

■■■

«حلول نوعية»!!

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بأن حلا نوعياً ينتظر السوريين، وقد ينهي التلاعب بالأسعار في السوق، وهو اللوحات الضوئية التي ستوضع في الأسواق الشعبية والتي تحدد عليها قائمة الأسعار، ويذكر بأن "اللوحات المضيئة" ستجرب في دمشق أولاً، لتنقل التجربة بعد نجاحها إلى المحافظات الأخرى..!

■■■

ثلث سكان سورية مهجرون

أظهر تقرير عرضه عدد من الباحثين خلال ورشة عمل لـ"الهيئة العامة للبحث العلمي"، أنّ ثلث سكان سورية على الأقل، قاموا بحركة نزوح أو أكثر من مكان إقامتهم الاعتيادي إلى مكان آخر، وأن ربع السكان تقريباً، أي حوالي 5 ملايين نسمة خارج مناطق سكنهم أو سكن عائلاتهم الاعتيادي، وذلك بين عامي 2011 – 2013.

الفساد وفق وصفة «الديمقراطية» الأمريكية

مما يثير السخرية، أن نظام الفساد الشامل الذي تشكل في العراق، عقب سقوط النظام الفاشي على يد أسياده الأمريكان، كان نتاج قوى أدعت المظلومية، وبزوغ فجر جديد لبناء عراق «يابان الشرق الأوسط»، على أنقاض النظام الدكتاتوري السابق.

■ صباح الموسوي*

وكانت النتيجة إقامة نظام محاصصة سرق إيرادات العراق التي بلغت، حتى عام 2013، 750 مليار دولار، كانت حصة الشعب العراقي منها الفقر والجوع والبطالة والتشرد والقتل.

نشرت الصحف العراقية، خلال العامين المنصرمين، معلومات موثقة، نقلاً عن مصادر رسمية من بينها لجنة النزاهة، تبيِّن حجم كارثة الفساد التي تنخر بنية «دولة الديمقراطية المستوردة»، وهي معلومات وأرقام تقلُّ كثيراً عن الحجم الحقيقي للفساد المستشري فيها. فقد كشف وُكبار في وزارة الداخلية عن 26 ألف اسم وهمي بحماية المنشآت الحيوية في العراق، إحدى أهم مؤسسات الجهاز العسكري.

وتجاوز عدد منتسبي القوى الأمنية والجيش في العراق 300 ألف منتسب، إلا أن 70 ألفاً منهم غير متواجدين، إلا في سجلات المرتبات! و964 منتسباً يحملون رتبة ضابط، من دون وجود ما يشير إلى تخرجهم من كليات أو معاهد عسكرية. و4 آلاف ضابط زوَّروا الوثائق التي منحوا الرتبة على أساسها.

أما عن منح الرتب العسكرية العليا، فحدِّث ولا حرج. علماً أن أخطر شكل من أشكال الفساد المستشري في القوات المسلحة، هو ذلك الذي يجبر الشاب الفقير، والمعطَّل عن العمل، على الاقتراض ليدفع رشوة التطوع في الجيش والشرطة، والتي تجاوزت الألف دولار، إضافة إلى دفع نسبة مئوية عالية من مرتبات سنة كاملة، «تُقتل أعداد كبيرة منهم بأعمال إرهابية، وهم يقفون في طابور التطوع!! بهَدف الحصول على مرتب مضمون ينقذهم من الجوع».

إن صورة الفساد في المؤسسة العسكرية يؤشِّر إلى أحد أبرز العوامل التي جعلت من يد القوى الإرهابية الآثمة طليقة على طول البلاد وعرضها. والفساد في القوات المسلحة العراقية لا يقتصر على بنيتها البشرية فحسب، بل يمتد إلى السلاح والتسليح والصفقات المشبوهة والأسلحة الفاسدة «جهاز كشف المتفجرات مثال صارخ عن ذلك»، والعمولات وسرقة المليارات. ناهيكم عن تحكم المحتل الأمريكي، حتى اللحظة الراهنة، بشروط ومواصفات وحجم ومصادر تسليح الجيش العراقي.

وإذا كان الفساد مستشرياً إلى هذا المستوى المريع، في أخطر مؤسسة دفاعية وأمنية، فيمكن ببساطة تصور حجمه الكارثي على الصعيد الإداري والمالي «رواتب وامتيازات ومخصصات، وصفقات أعضاء البرلمان والرئاسات الثلاث مثالاً». ولم تسلم من الفساد حتى المؤسسات التي يفترض أن تتصف بالإنسانية والأمانة، كمؤسسات الشهداء والمفصولين السياسيين، ومنظمات المجتمع المدني التي تم الكشف عن نسبة فساد 25% حالات مزورة من مجموع الذين حصلوا على حقوق الفصل السياسي، وأن 90% من منظمات المجتمع المدني تعاني من مظاهر السرقة والتحايل.

المطلوب إطلاق مبادرة سياسية متحررة من أجواء المحاصصة والتهديدات بتشكيل الأقاليم والاستقواء بالخارج

اليوم، وفي ظل نظام فاسد كهذا، تجري عملية عسكرية مباشرة ضد «داعش» الإرهابية وأخواتها. وبالتالي، يمكن منطقياً الاستنتاج باستحالة القضاء على الإرهاب بجسم عسكري غير سليم، يفتقد إلى البنية الوطنيَّة، وأساسها الخدمة الوطنية الإلزامية والمهنية العسكرية وشفافية صفقات التسليح، وإجـراءات سياسية اجتماعية اقتصادية ديمقراطية بحق، تفتح طريق التطور السلمي أمام المجتمع، وتحافظ على أمنه، وتضمن الدفاع عن حدود الوطن، وليس بشعارات فارغة عن حسم المعركة بأيام، وإذ بها تمتد أسابيع وشهوراً.

إن واجباً وطنياً يقع على عاتق القوى الحية في المجتمع. يتمثل بإطلاق مبادرة سياسية، متحررة من أجواء المحاصصة الفاسدة، والتهديدات الفارغة بتشكيل الأقاليم والاستقواء بالخارج. مبادرة تستند إلى حراك شعبي وطني على الأرض، تعيدُ قطار الشعب إلى سكة المسيرة الوطنية العراقية، الطامحة إلى استكمال السيادة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية. مبادرة وطنية جذرية جامعة، تتمثل بتشكيل مجلس وطني انتقالي، لمدة عام، تنبثق عنه حكومة كفاءات مهنية وطنية مستقلة، تعدُّ دستوراً يطرح على الاستفتاء العام، وتعدُّ لانتخابات نزيهة، وفق قانون انتخابي ديمقراطي عادل، وقانون أحزاب حضاري.

■ *منسق التيار اليساري الوطني العراقي

ملامح الصراع داخل البيت السعودي

تلجأ الولايات المتحدة لاستخدام سياسة «الدفع من الخلف» خاصة في السلطات السياسية والإدارية لدى الأنظمة العربية التي تهيمن عليها بشكل مباشر. فعندما لا يمكنها التخلّص من الواجهة السياسية بشكل مباشر، تقوم بدفع التناقضات الداخلية إلى السطح، والتحكم بها عبر أجهزتها، بما يخدم مصالحها.

■ بقلم: ش. ذ

هذا ما ظهر واضحاً في المثال القطري، وما ترتب عليه من ضرورة سياسية متمثلة بتنحية حمد بن جاسم الأب، وتنصيب حمد الابن عوضاً عنه. وتلاه المشهد السعودي، لكن بكثير من الحذر.

لا إصلاحات / إذعان للخارج

اليوم، وفي سياق استمرار التراجع الحاصل في صفوف الإمبريالية العالمية، يجري في السعودية تظهير لخلاف سعودي . سعودي، لم يتم تسليط الضوء عليه سابقاً. وتلخَّص هذا الخلاف في تراشق أمراء آل سعود التهم والانتقادات حول المسؤولية عن التراجع في القضايا الاقتصادية . الاجتماعية داخلياً خاصة بعد ظهور احتجاجات على مدار السنتين الماضيتين في المناطق الشرقية الأكثر فقراً وتهميشاً. كما يدور جدل في الغرف المغلقة حول سياسة الحكومة الداعمة للتيارات التكفيرية، في بلدان ما يسمى «الربيع العربي».

شهدت المملكة مؤخراً اعتقال عدد من المثقفين والإصلاحيين، والبعض من ضباط القوات المسلحة، بعد أن قاموا باتهام بندر بن سلطان، وكلٍّ من وزير الداخلية والخارجية، بتنفيذ مخططات أمريكا والغرب، وبأنهم يقودون البلاد نحو الهاوية. حيث نقل أحد المواقع الالكترونية السعودية عن أوساط معارضة قولها: «إن ممارسات هذه الترويكا تعرِّض المصلحة السعودية للخطر، وتضع البلاد تحت سيطرة بندر، ونفوذ أشقائه، على حساب المصلحة العامة».

وفي سياق موازٍ جاء العديد من تصريحات الجهات الدينية، كمفتي المملكة لتتحدث عن تحريم الجهاد في سورية، كما جاء القرار الملكي القاضي بتجريم كل من يخرج للجهاد خارج البلاد كخطوة تدل على العديد من الأمور أبرزها:

-إذعان المملكة للضغوط الدولية المتمخضة عن مؤتمر جينيف2 لوقف التدخل الخارجي بسورية.

-إضافة إلى أنها تعكس تناقضاً ما، داخل الأسرة الحاكمة، فبالتوزي مع القرار الملكي حول تجريم الجهاد في سورية، تحدثت العديد من الأوساط السياسية والإعلامية عن غياب بندر بن سلطان وسفره للولايات المتحدة في رحلة علاجية يراها البعض أنها ستكون خاتمة لدوره السياسي الذي أسهم في إشعال المنطقة في العقد الماضي.

إيران فوبيا

يبرز أيضاً، كعامل من عوامل تفاعل التناقضات الداخلية والخارجية، خوف الأسرة الحاكمة على نفسها من فكرة «التقارب» الإيراني- الأمريكي، بعد تراجع الولايات المتحدة عن مواقفها حول الملف النووي الإيراني، فبدا هناك خلاف أمريكي سعودي بخصوص الكثير من القضايا، مثل الموقف من مصر والأزمة السورية.

لا تنتج هذه التناقضات حتى اللحظة تداعيات دراماتيكية داخل المملكة، فالولايات المتحدة لن ترضى بالتخلي عن أهم مراكز القوة لديها، وهي مستودع النفط، وقاعدتها العسكرية الأساسية في الشرق الأوسط. لكن يتحتم عليها تغيير واجهتها السياسية الحالية، بعد التوازنات الدولية الجديدة، وكذلك إيجاد نظام بديل عن النظام المتشدد السعودي يتلاءم مع مفاهيم «الحريات والديمقراطيات» الفضفاضة، التي أطلقتها أمريكا في مشروعها «الشرق الأوسط الجديد».

اتفاقيات التجارة الأمريكية في العالم الثالث

ليس عصياً على وسائل إعلام الشركات أن تجعلنا نعتقد بأن البلاد تشهد انتعاشاً اقتصادياً. في ظلّ اقتراب موعد الانتخابات النصفية، فإن الرئيس الأمريكي يشيد بعدد الوظائف التي خُلقت، ويتحدث، بتفاؤل، عن مستقبل أمريكا الاقتصادي. إن المستقبل مشرق بالفعل، ولكن فقط إذا كنت من بين الـ1% الأكثر ثراءً من السكان.

آخر إحصاءات الحكومة تقول إن البطالة بلغت حوالي 6،7 % وفي الحقيقة إن هذا الرقم ربما يقارب 17 أو 18 %

■ بقلم: تشارلز سوليفان
ترجمة: هزار محمود

على سبيل المثال، ومنذ الركود الذي عاشته البلاد في عام 2007، الذي يعدُّ الأزمة الأضخم للرأسمالية خلال 75 سنة، تزداد أرباح الشركات، وتسجِّل رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين مستوياتٍ قياسية، كما تشهد سوق الأوراق المالية انتعاشاً كبيراً. وعلى النقيض من ذلك، فإن أجور العمال تعاني حالة من الجمود منذ أكثر من أربعة عقود. والأرباح إما إنها شحيحة أو غير موجودة، والعمال مرهونون بالدَّين الذي يرغمهم على ممارسة مهن متنوعة، إذا استطاعوا إيجادها، وذلك لكي يتمكنوا من الاستمرار.

حتى أصحاب الشهادات الجامعية، يجدون صعوبة في إيجاد الوظائف التي تؤمن ضماناً طويل الأمد وأجراً للعيش. ومع محاولات ضبط التضخم، فإن حال العمال اليوم هو أسوأ مما كانت عليه في أواخر ستينيات القرن الماضي.

من هم المستفيدون من هذا «الانتعاش» الاقتصادي؟

حسب المتنبئ الاقتصادي، جيرالد سيلينت، فإن 90 % من الوظائف، التي أحدثت في عام 2013، كانت وظائف بوقت جزئي، ومعظمها بأجورٍ منخفضة، وبدونٍ تقديم أية فوائد. فقرضُ الطالب يتجاوز 1،1 مليار دولار، وهو رقم يفوق قدرة البطاقة الائتمانية المدمجة للدولة. وليس بالإمكان تفريغ هذه الديون من خلال الإفلاس. فالشركات والمصارف الكبرى، التي تدعم الحملات السياسية، لا تخضع لمثل هذه القيود.

كذلك فإن أرقام وبيانات البطالة غير حقيقية. وحسب آخر إحصاءات الحكومة، فإن البطالة بلغت حوالي 6،7 %. في الحقيقة، إن هذا الرقم من المحتمل أن يقارب 17 أو 18%، وذلك وفقاً للاقتصادي، ريتشارد وولف. يعدُّ تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة أحد أهم أسباب مواجهتنا مستقبلاً اقتصادياً بائساً.

الاتفاقية الجديدة: اقتصاد عالم ثالث

الآن، ومع عودة هيمنة مجموعات الضغط «اللوبي» على الشركات، فإن اتفاقية تجارة حرة أخرى «اتفاقية شراكة النقل في الباسيفيك» قد تم تعقبها بسرعة من الكونغرس. حيث يعمل كل من الجمهوريين والديمقراطيين بحماسة على إعادة التشريع. وإذا ما تم سنها، فإنها ستسمح للشركات الخاصة أن يكون لها الهيمنة على حكومات دول ذات سيادة. على سبيل المثال، إذا ما أرادت ولاية غرب فرجينيا أن تحرم استخدام فول الصويا المعدلة وراثياً، فباستطاعة شركة «مونسانتو» إما أن تلغي القرار، أو تعمل على الابتزاز بمليارات من الدولارات، كتعويض عن الخسارة المفتعلة في العائدات. تعمل اتفاقيات التجارة الحرة، وبشكل عدائي، على وضع أرباح الشركات، كأولوية قبل الاحتياجات الشرعية للشعب ورفاهية المحيط الحيوي. إن التأثيرات على الطلاب والطبقة العاملة ستكون غاية في السوء. مئات الآلاف من المهن ستختفي من البلاد، والأجور ستنخفض مرة أخرى، كما أننا سوف نفقد الاستقلالية في الحكم، وسيشهد سوق العمل نهاية مأساوية. فاتفاقيات التجارة هي الوسائل التي من خلالها ستحوِّل النخبة الحاكمة اقتصاد الولايات المتحدة إلى اقتصاد عالم ثالث.

حملة دولية لمناهضة جاسوسية «وكالة الأمن الوطني» الأمريكية

أطلق مجموعة من الناشطين الدوليين على الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي حملة دولية مناهضة للتجسس الأمني الأمريكي على حسابات مستخدمي الشبكة العنكبوتية والأجهزة النقالة وبياناتهم الشخصية في أنحاء العالم. وأعلن هؤلاء يوم الثلاثاء 2014/2/11 «يوماً للرد على التجسس الجماعي» من خلال التوقيع عبر عناوين البريد الالكتروني على نداء موجه للدول والحكومات ضد قيام وكالة الأمن الوطني الأمريكي باختراق الحسابات الشخصية لمئات ملايين مستخدمي وسائل الاتصال الحديثة في أرجاء المعمورة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وذلك في خرق سافر لمبادئ احترام الخصوصية المصانة بالقوانين الدولية.

■ ترجمة وإعداد «قاسيون»

واستشهد مطلقو الحملة ببعض الوقائع الواردة في كبرى الصحف والمجلات الأمريكية بهذا الخصوص، ومن بينها:

- قامت وكالة الأمن الوطني «على نحو سري باختراق روابط الاتصالات الرئيسية التي تربط مراكز بيانات «ياهو» و«غوغل» عبر العالم»– صحيفة «نيويورك تايمز»
- تقوم «وكالة الأمن الوطني بحصاد مئات الملايين من قوائم الاتصال من حسابات البريد الالكتروني والرسائل الفورية حول العالم»– صحيفة «واشنطن بوست»
- تقوم «وكالة الأمن الوطني بجمع قرابة خمسة مليارات سجل يومياً لتحديد أماكن وجود الهواتف النقالة حول العالم»– صحيفة «واشنطن بوست»
- تقوم وكالة الأمن الوطني بجمع المحتوى والبيانات المرجعية لحسابات البريد الالكتروني والأنشطة على الشبكة العنكبوتية والمحادثات وشبكات التواصل الاجتماعي وكل شيء آخر من كابلات الألياف البصرية «التي تحمل القسم الأكبر من بيانات الانترنت والاتصالات الهاتفية»– صحيفة «واشنطن بوست»
- قام «ضباط وكالة الأمن الوطني في العديد من المرات بتوليف قدرات التلصص الهائلة لوكالتهم للتجسس على الشؤون المتعلقة بالحب»– «نيويورك تايمز»
- تقوم وكالة الأمن الوطني «سراً بسرقة حسابات المعلنين على الشبكة العنكبوتية لمعرفة المواقع التي تمت زيارتها والدخول إلى الملفات المؤقتة بغية تحديد أهداف لضمان تفوق الحكومة «الأمريكية» وتعزيز المراقبة»– «واشنطن بوست».

وقال منظمو الحملة إنه ينبغي على الحكومات والأفراد في أرجاء المعمورة أن يعرفوا أولاً أن هذا النمط من التجسس الجماعي الذي تمارسه وكالة الأمن الوطني الأمريكية هو على طول الخط خرق لحقوق الإنسان، مضيفين أنه على مدار السنة الماضية قام أكثر 360 منظمة موجودة في أكثر من 70 بلداً بالاتفاق على دعم «المبادئ الدولية الخاصة بتطبيق حقوق الإنسان على مراقبة الاتصالات».

وأوضح هؤلاء أن عدد هذه المبادئ هو 13 مبدأ وهي تضع الأساس للالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان التي ينبغي الوفاء بها من أي حكومة تقوم بممارسة المراقبة. وهي تشكل جوهر تحرك دولي لإلزام كل الدول بوقف التجسس الجماعي على الأبرياء، وهي كذلك مبادئ يجري استخدامها في الحملات الوطنية وأشكال الضغط الدولية لكبح جماح الجواسيس، بمن فيهم وكالة الأمن الوطني الأمريكية.

■ عن موقع قاسيون

من الذاكرة الثورية
للشعوب

■ قاسيون

1968/2/10 اندلاع معركة الكرامة على الحدود الأردنية مع الكيان الصهيوني، بين فصائل المقاومة الفلسطينية والجيش الصهيوني.

1902/2/11 الشرطة البلجيكية تقمع مظاهرة في بروكسل، للمطالبة بحق التصويت للنساء والأقليات.

2008/2/12 اغتيال عماد مغنية أحد قياديي المقاومة اللبنانية، بتفجير سيارة في دمشق.

1991/2/13 القوات الأمريكية تقصف ملجأ العامرية في بغداد، مما أدى إلى استشهاد 408 مواطناً عراقياً، وهو ما عرف باسم مجزرة العامرية.

1944/2/14 المقاومة الإندونيسية تشعل ثورة في جزيرة «جاوة» على الاحتلال الياباني، أثناء الحرب العالمية الثانية.

1956/2/14 انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، والذي كان بداية لتراجع الحركة الثورية العالمية.

1999/2/15 اختطاف واعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوج آلان، على يد المخابرات التركية والأمريكية والإسرائيلية في كينيا.

1948/2/16 الإعلان عن قيام الجمهورية الشعبية الكورية الشمالية.

1951/2/16 جوزيف ستالين يتهم الأمم المتحدة بأنها أصبحت سلاحاً للحرب العدوانية ضد الشعوب.

جيوسياسة

مصر

أكد الملحق الإعلامي والناطق باسم السفارة الأمريكية في القاهرة مفيد الديك الثلاثاء 2/11 أن أحد موظفي السفارة المحليين قد تم احتجازه يوم 1/25 الماضي، هذا وقد بينت مصادر أمنية مصرية أن السطات ألقت القبض على أحمدعليبة وهو موظف بالسفارة الأمريكية، وتبين أنه كان على اتصال دائم بالمهندس خيرت الشاطر النائب الأول للمرشد العام للإخوان. وتم ضبط المتهم أثناء اشتراكه مع آخرين فى مسيرات وأعمال عنف بشوارع الجيزة.

فلسطين المحتلة

كشفت صحيفة معاريف «الإسرائيلية» بنوداً تتضمنها الوثيقة التي أعدها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري فيما يعرف باتفاقية الإطار، وتتضمن الوثيقة بنداً يشير إلى أن «إسرائيل» وطن قومي للشعب اليهودي مقابل الاعتراف «الإسرائيلي» بفلسطين كوطن قومي للشعب الفلسطيني!!.

إيران

أشار رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي 2/10 الى أن قدرة الجيل الجديد لأجهزة الطرد المركزي التي تمتلكها إيران تبلغ 15 ضعفاً قياساً بالجيل الأول منها، معلناً بأن هذه الأجهزة ستستخدم في مجال الطب أيضاً. هذا وقد طالب صالحي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوفير الإثباتات على اتهاماتها بخصوص احتمال وجود شق عسكري لبرنامجها النووي. وفي سياق مواز أعلنت قيادة القوات البحرية الإيرانية عن إرسال سفن حربية إلى الحدود البحرية الأمريكية رداً على انتشار سفن أمريكية في منطقة الخليج.

تونس

نشرت جريدة آخر خبر التونسية في عددها الصادر يوم 2/11 خبراً مفاده أن الجيش الأمريكي بصدد القيام بأشغال تهيئة وتوسعة في مستشفيات بالجنوب التونسي، وأن الدولة التونسية لا تستطيع مراقبة سير الأشغال وعملية الإنجاز. وفي سياق آخر قال القيادي بالجبهة الشعبية التونسية المعارضة حمة الهمامي إن «حركة النهضة تخشى الفصل بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتسعى إلى الجمع بين كليهما حتى لا تخسر أصوات الناخبين».

المملكة المتحدة

وجه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في 2/7، نداء ناشد فيه إسكتلندا عدم الانفصال عن المملكة المتحدة، مشيراً الى أن هذا الانفصال سيضعف مكانة بريطانيا في العالم، ومن المنتظر أن يصوت الاسكتلنديون يوم 18 أيلول المقبل، على البقاء ضمن دول المملكة المتحدة أو الاستقلال عنها.

الاتحاد الأوروبي

دعا رئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي واشنطن إلى عدم التدخل في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه أوكرانيا. ووصف رومبوي تصريحات فيكتوريا نولاند نائبة وزير الخارجية الأمريكي بشأن الدور الأوروبي في تسوية الأزمة الأوكرانية بأنها «غير مقبولة»

المغرب

قال رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بنكيران ورئيس حزب العدالة والبناء المغربي في حديث إعلامي، إن «الملك هو ضمانة لأمن المغرب واستقراره»!!

اليمن: «مرآة الخليج العربي» في طور التقسيم

أعلن الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، الاثنين 2014/2/10، اليمن دولة اتحادية مكونة من ستة أقاليم، أربعة في الشمال واثنان في الجنوب. وحسمت لجنة يرأسها الرئيس هادي «والتي كانت قد كُلِّفت بتحديد عدد الأقاليم التي تتكون منها الدولة الاتحادية الجديدة» مسألة عدد الأقاليم والتي وافق عليها أعضاء اللجنة بالإجماع..

■ فادي خضر

أمر واقع أم ترسيم مرحلي؟

لا يخرج الحدث اليمني، بكلّ تداعياته المرحلية، عن المشهد الإقليمي المتحول. وإن كانت التغييرات الكبرى تبدو واضحة على كامل الإقليم، فإنها تبدو أكثر حدة في الدول ضعيفة المركزية، نتيجة الغياب الموضوعي لمقومات هذه المركزية. في ظلّ غياب جيش قوي، قادر على حماية الحدود، المنفلتة منذ زمن ليس بالقصير، من جهة، ومنع نشوب نزاعات داخلية وأهلية، من جهة أخرى. وغياب الأحزاب السياسية الجامعة التي تعتبر أساس الدولة المدنية، ما يعزز ظاهرة الأقلمة، بما تحمله من التحاق سلبي، يتأثر ولا يؤثر بشدة بالمتغيرات الإقليمية، وتكريس الهويات الفرعية، القبلية منها والمذهبية، إضافة إلى سطوة القوى التقليدية على الجهاز الإداري للدولة. وبناءً على ذلك، فإن التركيبة الهشة للدولة اليمنية فسح المجال أمام قرار التقسيم ليبصر النور، و إن كان على الورق. حيث يبدو تطبيقه ليس بالأمر السهل، بحكم التعقيدات السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية والجغرافية الخاصة باليمن، ليعكس التحولات الراهنة إقليمياً في خصوصية الظرف اليمني، كتوصيف مرحلي بانتظار القادم من تحولات..

انقسام داخلي على الاتحاد

في ظلّ صعوبة تثبيت دولة مركزية، وظهور قرار التقسيم كبديل، وإن كان مرحلياً، لا يبدو القرار محطَّ إجماع. ولاسيما بعد رفض أطراف سياسية أساسية للقرار علناً، ما يُنذر بمزيد من التوترات السياسية والأمنية، التي بدأت تظهر، بقوة، مؤخراً عبر التفجيرات والهجوم على المراكز الحكومية.

يرى معارضو القرار بأن الدولة ضعيفة البنية السياسية والاقتصادية، ومليئة بالحروب الصغيرة، ما يثير مخاوف تفكيك البلاد وانهيارها

وتبدي الأطراف السياسية في الجنوب «الحوثيين و الاشتراكيين» معارضة لقرار التقسيم الصادر مؤخراً، علماً أن التنظيمات آنفة الذكر، هي تنظيمات ذات نفس انفصالي معلن، حيث يسعى الجنوبيون إلى الانفصال عن الدولة، والعودة إلى دولة ما قبل الوحدة، في مارس 1990. كما يرى معارضو القرار بأن الدولة ضعيفة البنية السياسية والاقتصادية، ومليئة بالحروب الصغيرة، ما يثير مخاوف تفكيك البلاد وانهيارها. ومن جهة أخرى، فإن توزع الثروات في اليمن، وتحديداً النفطية منها، يختلف بين الأقاليم ما سيعزز، في حال تطبيق القرار، إمكانية نشوب نزاعات مسلحة داخلية على مناطق الثروات...

يبدو حال اليمن، كسائر المنطقة، مؤهلاً لتغيّرات عاصفة تعبّر عن الإشكاليات المتراكمة في العقود الأخيرة دون حل. ومن هنا، يبقى حل الأزمة المستعصية في اليمن مرهوناً باجتياز منعطف تحديد الوجهة المستقبلية، برنامجياً، للتيارات السياسية في اليمن والإقليم. وتحديداً فيما يخص المشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية المتراكمة، من جهة، واللاعدالة في توزيع الثروة، من جهة أخرى.

ليبيا أمام التحديات: «المجلس الوطني» يمدِّد لنفسه

منذ غزو «الناتو»، لم ينتهِ مسلسل العنف في ليبيا. ورغم انتهاء الأجل الزمني لتولي «المجلس الوطني» قيادة البلاد، المقرر في السابع من الشهر الجاري، إلا أن المجلس قام بتمديد فترة ولايته، مما أثار المزيد من الاحتجاجات، بسبب تردي الوضع الأمني في البلاد، وانتشار المليشيات المسلحة خلال المرحلة الانتقالية.

■ شيرين الذياب

حيث تجمع المئات من المحتجين، هاتفين«لا للتمديد»، في ظل مخاوف شديدة من تجدد حالة الفوضى وازدياد حدتها. ولم يكن هذا الشكل الجديد من الاحتجاج الوحيد ضد «المجلس الوطني»، أعلى هيئة سياسية في البلاد، فقد قررت «الهيئة العامة للأركان»، الأربعاء 12الجاري، محاكمة ضباط في الجيش الليبي، قالت إنهم خططوا للقيام بانقلاب عسكري.

حيث صرحت أنها قامت « بإحالة مذكرات للمدعي العام العسكري، ضد عدد من الضباط التابعين للمؤسسة العسكرية والذين صدرت منهم مواقف سياسية تخالف القانون العسكري». فيما أعلن المتحدث باسم المجلس، عمر حميدان، أن المؤتمر «رصد اجتماعات سرية لقادة عسكريين يخططون خلالها للانقلاب على الشرعية».

ولم يكن النفط غائباً عن ساحة الصراع، فقد أعلنت «المؤسسة الوطنية الليبية للنفط»، الأربعاء 12شباط، أن محتجين أغلقوا «حقل الوفاء النفطي»، وهددوا بإغلاق «حقل الشرارة». وفي الوقت الذي صرَّح فيه رئيس الوزراء، علي زيدان، أنه أعطى أوامر للجيش بالتحرك نحو المرافئ النفطية لحمايتها، مؤكداً أنه أمر «وزير الدفاع، منذ أسابيع بإصدار تعليمات لرئيس الأركان بتحريك القوات صوب المرافئ التي يسيطر عليها المحتجون، وأن الأوامر الآن في يد قيادة الجيش»، مضيفاً أن «الحكومة تنتظر تنفيذ هذه التعليمات». وقد نفى الجيش، من جهته، تلقيه هذه الأوامر، وهو ما يعكس وجود تطورات مختلفة في علاقة القوات المسلحة الليبية مع «المجلس الوطني»، وظهور التناقضات فيما بينهما، ومحاولة كل طرف سياسي الحصول على الحصة الأكبر من حرب النفط، وهو ما يعكس تشوه بنية التشكيلة السياسية الحاكمة للبلاد وتفتتها وضعفها.

وتؤكد الاتهامات التي قدمها المجلس ضد الضباط، وعدم تنفيذ قرارات الحكومة بتحريك الجيش نحو مرافئ النفط، على عدم رضا مؤسسة الجيش عن سياسة «المجلس الوطني». فيما يبدو تخوف المجلس واضحاً من «الانقلاب على السلطة»، على غرار ما حدث في مصر. إلا أن الواقع الليبي يفرض مخاوف كبيرة جداً، بسبب غياب قوى سياسية فاعلة على المستوى الجماهيري.

المحللون الأمريكيون يناقشون خطط الحرب على الصين

أثار التصريح الذي أطلقته الحكومة الصينية، في تشرين الثاني/نوفمبر الفائت، بما يتعلق بمنطقة الدفاع الجوي، موجةً من النقاشات في أوساط حلقة ضيقةٍ من المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين. وكان أغلب هؤلاء المحللين يعمل لدى الجيش الأمريكي، أو في مناصب حكومية متعددة في إدارتي الرئيسين، جورج بوش الابن وباراك أوباما. وقد خلَصت هذه النقاشات، كما وصفها أحد المشاركين بها، إلى النتيجة التالية: «الحرب تلو الأخرى مع الصين».

■ بقلم: جيمس كوجان*
ترجمة وإعداد : نور طه

أدت الطلعات الجوية الاستفزازية، التي نفذتها الطائرات العسكرية الأمريكية، فوق منطقة الدفاع الجوي الصينية، إلى قيام احتمال جدي بنشوب صدامات عسكرية في شرق آسيا. وقد أدى هذا الأمر إلى تجديد الانتقادات للهيمنة العسكرية الأمريكية الحالية، والمتمثلة بما يُعرف بـ «المعركة الجو/بحرية». ونشأت هذه الانتقادات على أرضية أن الأساليب والتكتيكات التي تتضمنها سياسة الهيمنة هذه، تجعل وصول التصعيد إلى مرحلة الحرب النووية افتراضاً واقعياً.

هذا وقد وصف كل من ديفيد غومبرت وتيري نسكيلي، وهما اثنان من النقاد العاملين في «مؤسسة راند للأبحاث» المعركة «الجو/بحرية» بالعبارات التالية: «ستشن القوات الأمريكية هجمات مادية وهجمات إلكترونية ضد «العدو»، بهدف تعطيل سلسلة أجهزة الاستشعار والأسلحة، إضافةً إلى تعطيل نظم القيادة والسيطرة لديه، ناهيك عن تدمير منصات إطلاق أسلحته، بما في ذلك الطائرات والسفن ومواقع الصواريخ. وكلما أسرعت القوات الأمريكية في تدمير هذه المنظومات، كانت الأضرار التي ستعاني منها أقل، والخسائر التي ستتمكن من إلحاقها بـ «العدو» أكبر.

الحصار الاقتصادي، بديل الحلول العسكرية

بالعودة إلى موضوع النقاش القائم، فليست مسألة وجوب قيام الولايات المتحدة بالتخطيط والاستعداد للحرب من عدمه هي القضية الرئيسية، حيث أن المهم، من وجهة نظر المحللين الاستراتيجيين المعنيين بهذا الأمر، هو أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم قوتها العسكرية، للحفاظ على مركز هيمنتها الذي شغلته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في كلٍّ من آسيا والمحيط الهادئ وعلى صعيد العالم.

في السياق ذاته، يستند البديل الذي يجري الترويج له حالياً، والذي من المفترض أن يقلل احتمال حدوث «محرقة نووية»، بشكل كبير، على وثيقة كتبها «توماس هاميس إكس»، في عام 2012، بعنوان «السيطرة البحرية: استراتيجية مقترحة لنزاع محتمل». بإيجاز، اقترح هاميس أن تتجنب أمريكا شن هجمات مباشرة على الأهداف التي تقع على البر الصيني، والتركيز، بدلاً من ذلك، على التحضير لفرض حصار اقتصادي على الصين.

تهدف «السيطرة البحرية»، وفق هاميس، إلى «إنهاء النزاع، وفق شروط الولايات المتحدة، عبر إنهاك الصين اقتصادياً، دون إلحاق الضرر ببنيتها التحتية، ودون اللجوء إلى تصعيد الصراع بشكل سريع، وتتضمن هذه الوثيقة إدراكاً لحقيقة أن مفهوم «النصر الحاسم» ضد بلد يمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية هو أمرٌ محفوفٌ بالمخاطر، إن لم يكن غير مجدٍ أبداً».

هذا، ودعا هاميس الجيش الأمريكي إلى استبدال الهجمات المباشرة بـ «عملية شل تجارة الصين الخارجية«التصدير»، والتي تشكّل مورداً مهماً وضرورياً للاقتصاد الصيني». وتنطوي هذه العملية على إغراق أو اعتراض وإعادة السفن التجارية. بعبارة أخرى، تنفيذ «عملية قرصنة» على نطاق واسع، في فترة السلم بين البلدين. وأشار هاميس إلى أن «80% من النفط الذي تستورده الصين، يمر عبر مضيق ملقا، وإذا أمكن السيطرة على كلٍّ من ملقا ولومبوك وسوندا، وطرق شمال وجنوب أستراليا، فسيصبح بالإمكان إيقاف هذه الشحنات»، الأمر الذي سيتسبب بأزمة هائلة في الطاقة.

وخلص هاميس إلى أنه «بدلاً من السعي لتحقيق نصر حاسم ضد الصينيين، فإن استراتيجية «السيطرة البحرية»، تهدف لشن حرب استنزاف اقتصادي تؤدي لخلق حالة من الجمود وإيقاف للصراع، والعودة إلى نسخة معدلة من الوضع الراهن».

بدلاً من السعي لتحقيق نصر حاسم ضد الصينيين، فإن استراتيجية «السيطرة البحرية» تهدف لشن حرب استنزافٍ اقتصادي تؤدي لخلق حالة من الجمود وإيقاف للصراع.

حصار الصين المنتجة ليس سهلاً

في السياق ذاته، وتحديداً في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، قام مارك موريس من «كلية الحرب الوطنية»، وأحد الداعمين لخطة «السيطرة البحرية» بتفصيل السيناريو المترقّب كما يلي: «تبدأ الحرب، وتبدأ معها الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤها، بعملية «السيطرة البحرية»، ويتم بالتالي تخفيض الواردات والصادرات الصينية المنقولة بحراً بشكل كبير، الأمر الذي يؤدي لانخفاض إنتاج المصانع، وتسريح الملايين من العمال، وترتفع أعداد العمال المسرحين إلى عشرات، وربما مئات الملايين، خلال مدة قصيرة، وعندما لا يعثر هؤلاء العمال على وظائف فسيحتجون. عندها، سيجد الحزب الشيوعي الصيني نفسه في مواجهة عشرات الملايين من المحتجين العاطلين عن العمل، وسيحاول الحزب إلقاء اللوم على عدو لا يمكن رؤيته. ومن ثم سينمو سخط المحتجين، الذين لا يصدّقون الحزب الحاكم، وستزداد الاحتجاجات وتتعاظم. يأمر الحزب الشيوعي الصيني«جيش التحرير الشعبي الصيني» بكسر الحصار، ولكن سلاح «البحرية الشعبية»، التابعة لجيش التحرير، يرد بأن الصين لا تملك النوع المناسب من القوات البحرية القادرة على تنفيذ هذه المهمة، وهو بالتالي غير قادر على الامتثال لهذه الأوامر. تتسع الاحتجاجات وتصبح أكثر إثارةً لقلق قادة الحزب، فيعلن الحزب الشيوعي الصيني بأنه قام بتلقين «الكلب الغربي» درساً، ويسعى بعدها لعقد مؤتمر سلام في جنيف».

تقول إحدى الافتراضات التي وضعها هاميس بأنه «من المحتمل جداً أن يكون الصراع مع الصين عبارةً عن حربٍ طويلة»، والتي من شأنها أن «تؤدي لأضرار جسيمة في الاقتصاد العالمي». بلغة مبسطة، فإن الحصار المفروض على بلاد تُنتج أكثر من 15%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتي تُعدّ أكبر شريك تجاري لـ 77 دولة أخرى على الأقل، سوف يحطّم شبكات التمويل والإنتاج والتجارة العالمية، ومن شأن هذا أن يؤدي إلى كساد اقتصادي، ومحو تريليونات الدولارات من الأصول المالية، إضافةً لإضاعة عشرات الملايين من فرص العمل.

إلى جانب ما سبق، فقد قدّم هاميس اقتراحاً غريباً، ينصُّ على أنه في وسط هذه الكارثة الاجتماعية– الاقتصادية، فإن «الجغرافيا البحرية ستسمح لبقية العالم بإعادة بناء شبكات التداول من دون الصين».

ويشرح هاميس مجموعة الردود العسكرية والدبلوماسية، التي كان من المرجح أن تقوم بها الصين، والتي تشمل تنفيذ هجمات محتملة على اليابان وكوريا الجنوبية، وتنفيذ غزو واسع النطاق لتايوان، وتحدي لـ «شرعية الحصار»، وبذل جهود لـ «حث الدول الأوروبية على الضغط على الولايات المتحدة لإيقاف تدخلها في التجارة».

تعطي الوثائق التي يصدرها المحللون الأمريكيون فكرة مذهلة عن عقلية مجموعة الأفراد ،المحللين، الذين تؤثر وجهات نظرهم الاستراتيجية على قرارات الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل كبير. إنهم يناقشون بهدوء كيفية القتال في الحرب العالمية الثالثة، وإغراق شعوب العالم في الهاوية. وفي الوقت الذي يعلنون فيه، بحماس، بأنهم لا يريدون حرباً نووية، فإنهم على استعداد للمخاطرة بإثارة حرب من هذا النوع. حيث أنهم يعتبرون، في التحليل النهائي، بأن هذا يُعتبر نتيجةً أفضل من فقدان الإمبريالية الأمريكية لهيمنتها العالمية.

من شأن حصار الصين أن يؤدي إلى كسادٍ اقتصادي ومحو تريليونات الدولارات من الأصول المالية، إضافةً لإضاعة عشرات الملايين من فرص العمل

■ عن موقع «جلوبال ريسيرتش Globalresearch.ca» بتصرف

هوامش :

جيمس كوجان*: كاتب أمريكي

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

دماغ على طبق ذهبي

ضمن السياسات اللاأبوية المتبعة حالياً، تندرج القرارات الأخيرة التي تتحدث عن منع الإجازات الخارجية أو تأشيرات الخروج للعاملين في الدولة، كجزء من سياسة تطفيش من بقي، وإبقاء مستوى التشغيل في الحد الأدنى، لكن النظر بقليل من التدقيق إلى هذه الخطوة دون نسيان مفاعيلها الإقتصادية الخانقة لأكبر شريحة ممكنة من العاملين، إلا أن لها أثراً شديداً وأكيداً في شريحة العقول المفكرة واليد العاملة الخبيرة، في نوع من تقديم هذه العقول على طبق من ذهب للغرب، دون أي شعور بالذنب أو الحزن لخسارة هؤلاء الذين يشكلون نواة التنمية.

إن سياسة تضييق الخيارات أمام هذه العقول، تدفع المزيد والمزيد وخاصة تلك العقول الشابة باتجاه الخارج، وتندرج ضمن التوجهات العامة لخنقهم اقتصادياً ومعيشياً ونفسياً دون التطرق إلى الظروف الأمنية التي باتت عبئاً يومياً يرزح فوق صدورنا جميعاً.

هل هي الطلقة الأخيرة على عقولنا؟ هل هناك خوف من ألا تستمر مثل هذه الساسات التدميرية بعد قليل؟ يبدو أنهم يحاولون إطلاق آخر ما تبقى في جعبتهم من أفكار مدمرة، أم أن هذه الجعبة ما زالت عامرة بالكثير!!!

تشير آخر القراءات إلى أننا خسرنا أكثر من ثلثي علمائنا، ماذا ننتظر؟ ألاّ يبقى أحد، ربما علينا الخروج من عقلية الهزيمة إلى عقلية البناء، والحفاظ على ما تبقى من خبراتنا بكل ما أوتينا من قوة وعزم، فهم أملنا وآمالنا.

شيفرة الظل

بحسب دراسة نشرت في مجلة Science العلمية، اكتشف الباحثون حديثًا "شيفرة ثانية" مختبئة داخل الـ DNA البشري تسلّط الضّوء على كيفية تأثير تغيرات الـ DNA على الصّحة والمرض . هذه الشيفرة تغير طريقة قراءة وتفسير العلماء للتعليمات والتغيرات الجينيّة.

منذ أن تم تفسير الشيفرة الجينية في الستينات من القرن الماضي، افترض العلماء أن استخدامها يقتصر على كتابة المعلومات عن البروتينات. الباحثون في الدراسة الحالية من جامعة واشنطن صُدموا عندما اكتشفو أن الجينوم يستعمل الشفرة الوراثية لكتابة 'لغتين' منفصلتين. فهو ليس لوصف البروتينات فقط، إنما أيضاً لتوجيه الخلية في كيفية التحكم بالجينات "يعني أي جينات تشغّل وأي جينات تطفي بالخلية".

ويقول الباحثون أن هاتين اللغتين الجينيّتين مكتوبتان فوق بعضهما البعض، ولهذا استطاعت اللغة الثانية الاختباء طوال هذا الوقت.

أمريكا.. ولعبة الأعاصير..

■ سمير حنا

رن الهاتف ليكسر الصمت الطويل الذي ساد الغرفة طوال الصباح، إنه الاتصال الذي طال انتظاره، ترك الجميع أشغالهم ورفعوا رؤوسهم محدقين بالضابط المسؤول عن مركز الأبحاث المنسي تحت ركام من الثلوج وأمتار من الاسمنت، لا تصلهم الكثير من الاتصالات إلى ألاسكا حيث يوجدون الآن، وكان رنين هذا الهاتف المشفر كافياً للدلالة على أمر هام للغاية، تدل أجوبة الضابط المقتضبة على أن الوقت قد حان لتجربة نتاج أبحاثهم التي بدأت منذ شهور، «حاضر.. أمرك.. فوراً» أغلق الرجل السماعة والتفت إلى كبير المهندسين آمراً بإظهار الخريطة على الشاشة الرئيسية، إنها خريطة القطب الشمالي تغطيها رسومات تدل على درجات الحرارة وسرعة الرياح ومعدلات الرطوبة والضغط التي تخص كل بقعة من القطب، أشار بحزم إلى نقطة في الجنوب، ليتم تحديد هذه النقطة بمربع أحمر، أصدرت الاجهزة المضيئة أمامه صوتاً حاداً لينكشف الغطاء عن ثقبين متماثلين على طرفي طاولة التحكم، أخرج الضابط مفتاحاً أحمر معلقاً في رقبته وأشار لأحد المهندسين بأن يفعل المثل، أدخل الرجلان المفتاحين في ثقوبهما المخصصة ثم أدار كل منهم مفتاحه في الوقت ذاته، تحلق الجميع حول الشاشة عندها بعد أن لاحظوا زيادة غير طبيعية في سرعة الرياح، بدأ إعصار بحري بالوقوف فوق تلك النقطة التي أشار عليها الضابط منذ قليل، تجمعت الغيوم بسرعة وبدأت العاصفة بتحريك الأمواج لتضطرب أكثر وأكثر، إنها العاصفة المثالية التي «أتت الأوامر» بخلقها..

إنه النوع الجديد من الحروب، تلك التي «تبدو» طبيعية، ولن يمر الكثير من الوقت حتى تلجأ الإمبريالية العالمية إلى استخدام تكنولوجيا تقود من خلالها حرباً خفية وغير مجهدة، تعمل على تغيير الطقس لإحداث فترات طويلة من التصحر أو الزلازل والأعاصير والفيضانات لإجبار «الأعداء» على قبول جميع الشروط التي قد تفرض عليهم في أماكن بعينها، يكفي أن نعلم أن دلائل وجود هذه الحرب كانت وما تزال ظاهرة للعيان، تجلت ذروتها في تلك الاتفاقية الصادرة عن الأمم المتحدة «اتفاقية انمود 1977» التي تحظر على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق استخدام المناخ كسلاح، هذه الاتفاقية تعني أنهما قد تمكنا بالفعل من تطويع المناخ واستخدموه كسلاح، فقد اعترف الأمريكيون أنفسهم بأنهم استخدموا سلاح المناخ عام 1966 أثناء حرب فيتنام لإطالة فترة الرياح الموسمية على الجنود الفيتناميين لإعاقة حركة المقاومة بها وإتلاف المحاصيل وقطع الإمدادات اللوجستية عنها وكلفهم ذلك 12مليون دولار، ليكون هذا أول استخدام عدواني لسلاح المناخ.

بدأ التحكم في المناخ على يد عالم الرياضيات الأمريكي «جون فون نومان» الذي كان على علاقة وثيقة بوزارة الدفاع الامريكية عام 1940 وقد بشر بأشكال عديدة من الحروب المناخية يصعب تخيلها، وعلى أثر اكتشافاته تم تعديل الظروف المناخية بشكل «انتقائي» في مناطق بعينها والأضرار بمناطق أخرى، فقد توافرت تلك التقنية «السلاح» للولايات المتحدة الأمريكية بالذات بفضل امتلاك واشنطن لمركز أبحاث «Haarp» وهو اختصار «أبحاث في مجال الترددات العليا للشفق القطبي الشمالي» – مركز موجود في ألاسكا، يستخدم لتصدير كوارث «تبدو» طبيعية كما في كتاب «أسلحة الظل» للكاتب الفرنسي «مارك فيلترمان».

توصل العلماء إلى كيفية التحكم في المناخ عن طريق موجات كهرومغناطيسية تستخدم للتأثير على الطبقات العليا من الجو، لكن الاكتشاف الأكبر كان ل «برنارد استولين»، الأب المؤسس للمشروع وهو فيزيائي استطاع استخدام الطاقة الموجودة في الطبقات العليا من الجو لنقل الطاقة وحصل على براءة اختراع عام 1987 ونجح في أن يحصل على تمويل لأبحاثه من شركة اركو للبترول، لكن الجيش الأمريكي فطن لهذا الاكتشاف واستبعدوا ذلك العالم ليتم توجيه الأبحاث في مجال الطاقة الكهرومغناطيسية إلي أهداف حربية، وإذا كانت شركة اركو للبترول هي الواجهة، إلا أن الراعي الحقيقي للمشروع هما البحرية الامريكية وسلاح طيرانها.

يمكن لمشاريع Haarp تدمير الاقتصادات الوطنية لشعوب ودول بأكملها من خلال التلاعب بالعوامل المناخية. وتنفيذ هذا الهدف دون الحاجة لمعرفة قدرة العدو واستعداداته، بأقل تكلفة ممكنة دون إشراك الأفراد والمعدات العسكرية كما في الحروب التقليدية، فهو عبارة عن منظومة من الهوائيات العملاقة القوية قادرة على خلق «تعديلات محلية مسيطر عليها من طبقة الأيونوسفير» التي تمثل الطبقات الأعلى من الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية، بواسطة بث حزم راديوية عالية التردد لخلق تشويه محلي محسوب في هذه الطبقة تعمل كقرص عاكس لهذه الحزم وإرجاعها بترددات مختلفة للمناطق المستهدفة على سطح الكرة الأرضية، تفيدنا الدكتورة «روزالي بارتيل» المتخصصة في تأثيرات الاشعاعات، في تحديد مدى الضرر الذي يلحقه مشروع هارب بالأرض حين تقول بأنه «السخان العملاق الذي يمكن أن يسبب خللاً كبيراً في الأيونوسفير، حيث إنه لا يقوم بخلق ثقوب فقط، ولكن شقوق طويلة في هذه الطبقة الواقية من الإشعاع القاتل».

إنها تكنولوجيا جديدة تسمح بتطوير أسلحة غير مهلكة في شكلها، ولكنها الهلاك نفسه، تستخدم في حالة النزاع الذي لا يرتقي إلى حرب معلنة، وستصل إلى مرحلة النضج خلال العقدين القادمين فيما نسميه بأسلحة الظل لأن فيها أسلحة غير مرئية للعامة ويدركها فقط المتخصصون، كما أنها ستزيد من فرص التدخل العسكري الأمريكي على الصعيد الدولي، وإلى أزمات هائلة تليها سقوط بعض الحكومات وزعزعة مناطق بأكملها، فطبقا لما يشهده العالم الآن من حروب، وما أشارت إليه الدراسات الاستخباراتية، فان العالم سيشهد خلال العقدين أو الثلاثة القادمة، خاصة في الشرق الاوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا، قحطاً غذائياً وندرة في المياه وفيضانات كارثية، وكل هذه الكوارث ترجع إلى تغير المناخ. وستؤدي هذه الكوارث في النهاية إلي تدخل عسكري ولكن في شكل منظمات «انسانية»، لذا لا غرابة في اعتبار ملف التغييرات المناخية كمحور السياسة الأمريكية للرئيس أوباما، لقد أدرجها ضمن أولوياته السياسية الدولية. كما أن مجلس الأمن القومي الأمريكي قد مد الحكومة الأمريكية العام الماضي، بأول تقييم متعمق له بشأن مدى علاقة الأمن القومي بالتغيرات المناخية، وانتهى هذا التقييم إلى أن للتغيرات المناخية تأثيراً جيوبوليتيكياً بالغ الأهمية في مختلف أرجاء العالم، وسيكون لها تأثيرها السلبي على بعض المشاكل مثل الفقر وتدهور البيئة وإضعاف الحكومات القومية، وهذا الضعف هو الذي ستعول عليه الحكومة الأمريكية لتدخلها في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى كما ستمكنها بدورها من سد حاجاتها من مصادر الطاقة، بعد أن عاثت في الأرض زلازل وبراكين وأعاصير!!

التطور «لمصلحة الجماعة»

كانت العملية التي تعرف باسم انتخاب المجموعة مقبولة سابقاً دون تفكير، ثم تم الشك في مصداقيتها على نطاق واسع، لقد حان الوقت لإجراء تقييم أكثر قدرة على التمييز.

هل التطور لعبة جماعية، أو هو مسابقة من أجل البقاء لعب بها بدقة بين الأفراد؟ ليس هناك شك أن الانتخاب الطبيعي يعمل على الكائنات الفردية: حيث أن أولئك الذين يحملون الصفات المواتية هم أكثر عرضة لتمرير جيناتها إلى الجيل القادم. ولكن ربما يمكن أن تحصل عمليات مماثلة على مستويات أخرى من التسلسل الهرمي البيولوجي. بهذه الطريقة يمكن للإنتخاب الطبيعي إدامة الصفات المواتية لا لفرد واحد ولكن لوحدة اجتماعية مثل قطيع أو مستعمرة، أو إلى أنواع بأكملها، أو حتى لنظام البيئي يتكون من العديد من الأنواع.

■ إعداد: سلمى السعيد

السؤال الأساسي هو: هل يمكن للصفات البيولوجية أن تتطور «من أجل مصلحة الجماعة»؟

تقبل العديد من علماء الأحياء في وقت مبكر فكرة انتخاب الجماعة دون التفكير بشكل انتقادي فيها. على سبيل المثال، قطعان حيوانات الرعي يمكن وصفها بأنها تطورت للحفاظ على الإمدادات الغذائية على المدى الطويل . إن القطعان التي من شأنها أن تمارس ضبط النفس، يكون من المرجح أكثر بقاؤها على قيد الحياة من تلك التي سرعان ما استنفذت مواردها الحرجة. بحث علماء أحياء آخرون عن كثب في مثل هذه الحجج ووجدوا خللا في طريقة التفكير. إن الإدارة المشتركة بحكمة تستفيد من مواردها جميع أفراد المجموعة، بما في ذلك أي من «الغشاشين» الذين يستهلكون أكثر من حصتهم. إن الجينات المرتبطة بالغش من شأنها بالتالي أن تنتشر في المجموعة، والميل للإدارة التعاونية للموارد سوف تتقوض. هذا الوضع مألوف جداً في تجربة الإنسان، بل هو ظاهرة أسماها غاريت هاردن باسمها الشهير «مأساة المشاعات».

وبحلول منتصف الستينيات من القرن الماضي، أصبحت الأفكار المستندة إلى انتخاب الجماعات في وضع سيئ، وتم تجنب هذا المصطلح بحد ذاته في الكتب والمؤلفات العلمية .

عندما لاحظ علماء الأحياء أنماط السلوك التي ظهرت لتقدم الفائدة للجماعات أو للأنواع، سعوا لتفسير ذلك بالاختيار الفردي بدقة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتعاون الحيوانات لأن لديهم جينات مشتركة «اختيار ذوي القربى» أو بسبب احتمال المساعدات المتبادلة في المستقبل. بهذه الطريقةجرى تفسير الإيثار على أنه مصلحة ذاتية مستنيرة. وأصبح إلزاميا تقريباً لجميع للمؤلفين التأكيد لقرائهم بأن الانتخاب الطبيعي لم يعد حجة مقنعة يجري تداولها.

القطعان التي تمارس ضبط النفس يكون من المرجح بقاؤها على قيد الحياة من تلك التي سرعان ما استنفذت مواردها الحرجة

لقد حان الوقت لإعادة تقييم صريح ودقيق لانتخاب الجماعة في التفكير التطوري. إن أكثر شكل بسيط من انتخاب الجماعة –والذي يفترض بديهياً أن السلوكيات تتطور لمصلحة المجموعة– لا يمكن الدفاع عنه بشكل واضح. ومع ذلك فالصفات ذات الفوائد العامة والتكاليف الخاصة تتطور عن طريق الانتخاب الطبيعي. فقط لان الغشاشين لديهم ميزات داخل المجموعة لا يعني أنهم يسودون الجماعة. في انتخاب الجماعة يوجد تعارض مع الانتخاب بين المجموعات، وتعتمد النتيجة النهائية على القوة النسبية لهذه الآثار. فبدلا من الرفض القاطع لانتخاب الجماعة أو «من أجل مصلحة الجماعة»، فنحن بحاجة إلى تقييم التوازن بين مستويات الانتخاب على أساس كل حالة.

■ عن مجلة أميركان ساينتيستإعداد: سلمى السعيد

في المناقشة العلمية

■ عن غرامشي

يتحدث غرامشي في كتابه كراسات السجن عن المناقشة العلمية فيقول: «من الخطأ عند صياغة القضايا التاريخية– النقدية، النظر إلى المناقشة العلمية كما لو كانت محاكمة، فيها متهم، ومدع عام، واجبه المهني أن يثبت أن المتهم مذنب ولا بد أن يعزل عن المجتمع.

ولما كان الغرض من المناقشة العلمية هو الوصول إلى الحقيقة وتقدم العلم، فإن الشخص الذي «يتفوق» فيها هو الذي يتبنى وجهة نظر خصمه، طالما أنها تعبر عن حاجة حقيقية، ويجعلها جزءاً من بنائه الفكر، ولو كأحد جوانبه الثانوية.

إن فهم موقف الخصم وأسانيده، وتقييمه تقييماً واقعياً «وأحياناً يكون الخصم هو التاريخ السابق كله»، يعني بالتحديد، التحرر من أسر الإيديولوجيات، بالمعنى القبيح لهذه الكلمة –أي التعصب الأيديولوجي الأعمى. إنه يعني تبني وجهة نظر «نقدية»، هي من حيث غرض البحث العلمي وجهة النظر الخصبة الوحيدة»

أخبار العلم

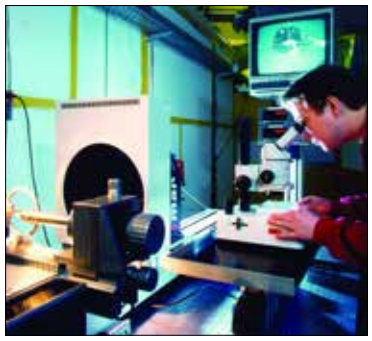

مفاعلات حيوية تساعد في إنماء الأنسجة البشرية

كشف علماء من جامعة تومسك التقنية الروسية في سيبيريا أنهم تمكنوا من خلق مفاعلات حيوية قد تساعد في إنماء الأنسجة البشرية، وهم على قناعة بأن المتخصصين سيتمكنون بحلول نهاية القرن من إنماء الأعضاء البشرية مثل القلب والرئتين والكبد. أما الآن، فلا يمكن إنماء إلا الجلد بواسطة الهندسة النسيجية والخلايا الجذعية للمصابين بالحروق. ولتحقيق هذه الخطط الواعدة، سيتم أخذ دم الحبل السري باعتباره الأغنى بالخلايا الجذعية وتجميده وحفظه. ويجوز القيام بذلك اليوم بموافقة الوالدين ومقابل مبلغ محدد. وقد يتيح ذلك في المستقبل لإنماء أطراف وأعضاء، مما سيسمح بتحسين جودة الحياة وإطالتها.

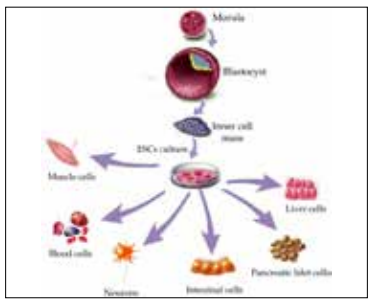

طريقة جديدة لتطوير الخلايا الجذعية

الباحثون في مركز التطوير البيولوجي، رينكن في كوبيه، اليابان توصلوا الى تخليق خلايا جذعية دون اللجوء الى الأجنة، طريقة أسرع وأسهل من سابقاتها وذلك عبر تعريض خلايا الدم خلال ثلاثين دقيقة لمحلول حمضي. يذكر أن استخدام خلايا الأجنة أثار جدلاً واسعاً كما أن استخراج الخلايا الجذعية من الجلد أو الدم كان معقداً ويتطلب وقتاً أطول. الطريقة اليابانية تبدو واعدة. مديرة مركز ريكن هاروكو أوبوكاتو تقول: «في المستقبل هذه الطريقة قد تمكننا من إعادة تنشيط أعضاء الجسد، كما ستساعدنا على فهم كيفية مراقبة إنتاج الخلايا الجذعية لإيجاد تقنية لمراقبة السرطان»

التقنية اختبرت حتى الآن على الفئران . ولاختبار مدى فاعلية هذه الخلايا تم حقنها في أجنة الفئران، التي تطورت الى نسيج، وأعضاء في داخل جسد الفأرة، ويأمل الباحثون أن تعطي الطريقة نتائجها على جسد الإنسان لتطوير طرق علاج جديدة.

هاروكو أوبوكاتا تقول : «هذه الخلايا، بإمكانها العودة الى مرحلة التكوين الجنيني في المستقبل، ما سيمكننا من تحقيق حلمنا الأبدي لمحاربة الشيخوخة.»

جوزيف حرب.. يوصد الباب خلفه

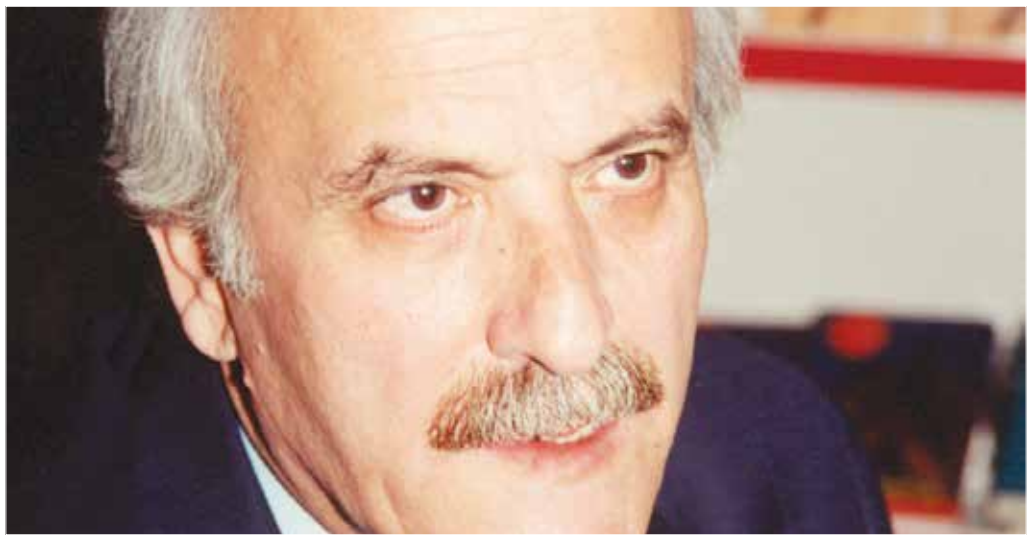

رحل الشاعر اللبناني جوزيف حرب«1944 - 2014» عن عمر يناهز السبعين عاماً، تاركاً عدة دواوين شعرية بالفصحى والعامية وقصائد غنتها فيروز ومارسيل خليفة.

■ قاسيون

عُرف الراحل بغزارة إنتاجه بحيث لا يمكن لأوراق مرقمة داخل كتاب أن تتسع أو تختصر سيرة حياة الفنان الذي حفر بصماته الخاصة في الفن عموماً، كما لا يمكن أن يختصر مماته.

أعمال حرب باللهجة العامية التي هي استمرار لجوهر الكتابة بالفصحى، فجمالية العامية عنده لا تقل عن مثيلتها في الفصحى، وارتبط اسم الشاعر الراحل بالسيدة فيروز التي غنت الكثير من قصائده وأبرزها: لبيروت، حبيتك تنسيت النوم، لما عالباب، ورقو الأصفر، أساميا، إسوارة العروس، زعلي طوّل، بليل وشتي، خليك بالبيت، رح نبقى سوا، فيكن تنسو، البواب، يا قونة شعبية. وغيرها كثير... وكلمات هذه الأغاني من أجمل وأرق ما غنت فيروز.

كما لحَّن وغنَّى له مارسيل خليفة: «غني قليلاً يا عصافير، انهض وناضل». ولحَّن له رياض السنباطي: «بيني وبينك» و«أصابعي». وإلى الآن لم تصدر الأغنيتان بصوت فيروز. ولم يكتف حرب بصوغ هذه الأغاني بالعامية بل أصدر كتب عدة منها بالعامية «سنونوة تحت شمسية بنفسج» و«طالع عَ بالي» و«زرتك قصب فليت ناي». ومن دواوينه بالفصحى: «شجرة الأكاسيا، مملكة الخبز والورد، السيدة البيضاء في شهوتها الكحلية». شغل «حرب» رئاسة اتحاد الكتاب اللبنانيين من عام 1998 حتى عام 2002.

بوقف طلع فيك و ما بقدر أحكيك... وبخاف تودعني و تفل و ما ترجع... واندهلك أنطرني حبيبي وما تسمع

والشاعر الراحل من بلدة المعمرية في جنوب لبنان درس الأدب العربي والحقوق في الجامعة اللبنانية، ثم دخل سلك التعليم وعمل في الإذاعة اللبنانية وكتب وقدَّم عدة برامج، كما أعدّ برامج تلفزيونية، فقد أغنى المكتبة اللبنانية والعربية بمؤلفاته وأعماله النثرية والفكرية والشعرية. أصدر كتابه الأول في عام 1960 «عذارى الهياكل»، في عام 1966 بدأ تجربته في الإذاعة اللبنانية، مقدّماً بصوته برنامج «مع الغروب»، ومعدًا برنامج «مع الصباح»، حيث ألقت ناهدة فضل الدجاني قصائده بصوتها. كتب للتلفزيون العديد من البرامج الدرامية منها: «أواخر الأيام»، «باعوا نفساً»، «قالت العرب»، «قريش»، «أوراق الزمن المر»، و«رماد وملح». وكان الترحال السمة الغالبة على السنوات الأولى من حياته...

قال جوزف حرب ذات مرّة إنّ «أكبر خوف يعانيه الإنسان هو الموت. رغم كل الحقائق الدينية، فكل الناس يتوقون إلى الخلود». لكنه في النهاية حقق ما كان يريده حين كتب: «زهقت من هالكون/ زهقت من هالكلّ/ وطالع ع بالي فِل».

مات.. بجرعة زائدة!

غرز الإبرة ببطء في ساعده، أراح رأسه على الأريكة وهو يبتسم برضا وحبور، «إنها أفضل من المرة الماضية» همس لنفسه بصوت شبه مسموع، ثم ضحك بصخب تردد في أرجاء شقته الكبيرة الفارغة، بدأ يغيب عن الوعي رويداً رويداً وهو يستسلم لأوامر تلك الحقنة المزروعة في ذراعه، تسارعت ضربات قلبه مع مرور الوقت، لكنه أحس بوخزة مفاجئة في صدره، لم يقو على الحراك، انتفضت قدمه مرتعشة وقلبت الطاولة الصغيرة أمامه، فتح فمه يريد المزيد من الهواء قبل أن يختنق، لكن دون جدوى، هي ثوان فقط فصلت بين الحياة والموت، غادر هذه الحياة بابتسامة زرقاء على شفتيه وبحقنة تتدلى من يديه، إنه ليس الوحيد الذي ترك هذه الحياة الليلة محمولاً على أثير تلك «المادة البيضاء»، لكنه سيتصدر العناوين الأولى في الصباح: «رحل الفنان الكبير.. مات.. بجرعة زائدة».

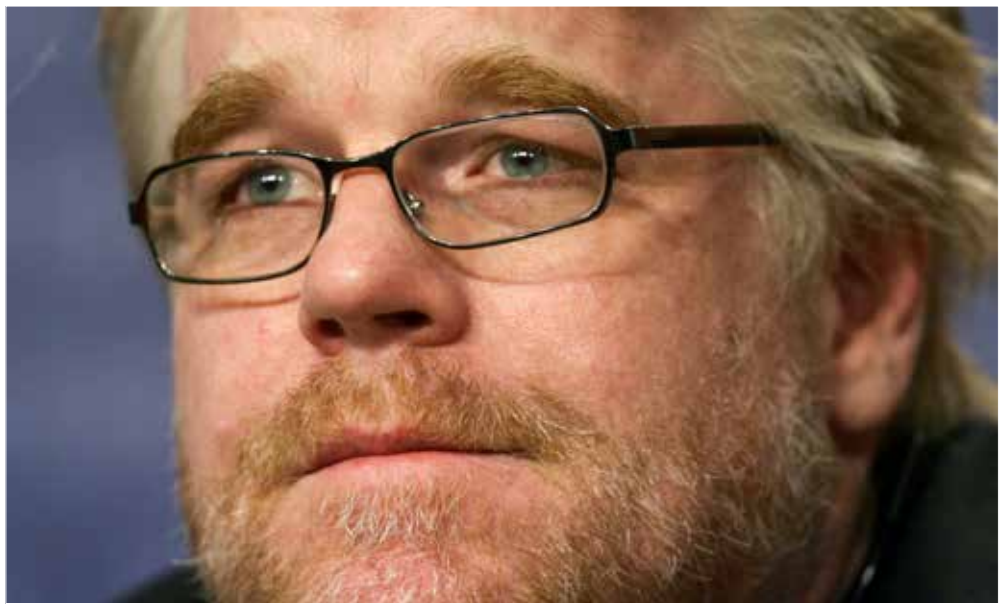

■ يسار صالح

يعد الممثل «فيليب سيمور هوفمان» من عمالقة السينما الأمريكية والعالمية بشهادة الجميع، حملت سنواته الـ/46/ العديد من الإنجازات التي أكسبته مكانة مرموقة بين النجوم الحقيقيين في عالم السينما، أدواره كانت مميزة على الدوام، مختلفة ومثيرة للجدل والإعجاب في الوقت ذاته، ففي أقل من عشرين عاماً بنى مسيرة فنية مرموقة في السينما فضلاً عن أعماله في التلفزيون والمسرح.

لم يكن «هوفمان» يتصدر أخبار صحف المشاهير والإشاعات، رغم شهرته، لأنه كان يبتعد عن الأضواء والحفلات والسهرات وقلما يشارك في لقاءات صحافية، شغفه الوحيد كان الفن والتمثيل. وكان يأسف للاهتمام المفرط بالمشاهير بدلاً من مشاهدة الأفلام والمسرح. قدم للسينما العالمية أكثر من 50 تحفة فنية إلى أن خطفه الموت بـ«جرعة زائدة» من الهروبين الصافي ووصفته الصحافة الأمريكية بـ«المفاجئ» لينضم إلى قائمة كبيرة من كبار ممثلي هوليوود كان الموت قد عاجلهم بالطريقة ذاتها خلال الشهور القليلة الماضية.

ثقافة.. وجرعات

اختلفت «ثقافة» المخدرات بشكل واضح عنها قبل نصف قرن، أصبحت الجرعات أقوى، والوصول إلى المواد المخدرة أصبح أسهل، والضغط الذي تسببه الشهرة ازداد بشكل كبير، فصار اعتقال شخصيات بارزة أو تعاطيهم المخدرات بجرعات زائدة أخباراً اعتيادية في نشرات الأخبار. كما أن المخدرات التي تستنشق أو تحقن أصبحت أقوى مفعولاً من الجرعات المتوفرة قبل عشر سنوات، مما رفع عدد ضحايا تلك المواد السامة من الشرائح كافة إلى أرقام قياسية.

ولإظهار تأثيرها على الاقتصاد الأمريكي كشفت الاحصائيات أن ما يقارب 57 مليار دولار قد تم انفاقها على المخدرات فقط في عام 1995 وهو مبلغ قد يغطي تكاليف الدراسة الجامعية لأربعة ملايين شخص، وهو تحذير خجول تداولته بعض المنابر الإعلامية المسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكي طوال العقد الماضي، محذرة من وجود «تواطؤ» حكومي يستفيد من الأموال الطائلة التي تدرها صناعة الموت هذه، ويفتح المجال لمافيات ترتبط بالحكومة تنشر هذه السموم بين صفوف الشباب، مدعومة بماكينة إعلامية تعمل على الحط من شأن الأخطار الصحية والنفسية التي تتركها هذه المواد بين صفوف الجيل الشاب الأمريكي، فوفقاً لمركز مكافحة المخدرات الوطني فقد دخن نصف طلاب الثانويات الأمريكي «الماريجوانا»، ومن بين كل أربعة طلاب، هناك طالب على استعداد لتجربة نوع أقوى. كذلك نسبة استعمال الهيروين بين صغار السن تزداد بسرعة لم تسجل سابقاً وصلت إلى مليون مدمن في الولايات المتحدة، وفي المقابل تستمر الشاشات باستعراض أخبار المدمنين من النجوم لتتحول تلك العادة المميتة في نظر الشباب الفارغ إلى حالة مشروعة تزيد من الثقة بالنفس وتدخل صاحبها إلى حياة صاخبة لا تعرف سوى الحفلات المثيرة والمغامرات الممتعة.

يكفي القول بأن مؤسسة أكاديمية السينما الأمريكية قد رفضت في أكثر من مناسبة وضع بعض القيود على المشاهد المتعلقة بالإدمان واستهلاك المواد المخدرة، مدعومة بـ«لوبي» إعلامي متمكن يضغط في كل مناسبة للاستمرار بتمرير مثل تلك المشاهد مضافاً إليها بعد مشاهد الإدمان على الكحول، وللعلم فقط، نحن لا نتحدث عن بعض مشاهد الثمالة العابرة، ولا نتكلم عن تحريم الكحوليات على الشاشات، فقد تعالت الكثير من الأصوات عندما كان الكحول نجم بعض البرامج الكوميدية المباشرة التي يرفع فيها المقدم كأسه قبل كل فاصل إعلاني داعياً المشاهدين لمشاركته القليل من الشراب ريثما تنتهي ذلك الفاصل، لتغزو بعدها إعلانات الكحوليات كل بيت على طوال الساعة، فعلى الجميع ان يبقى تحت تأثير المخدر لكي يتحول بسهولة إلى آلة مستهلكة مسلوبة الإرادة.

أنت بخير..

يقولون: «جرعة زائدة»، لكن هذا الوصف يحمل الكثير من المعاني المبطنة، وكأن الجرعة «العادية» لا تسبب الموت، فإن لم تكثر من استنشاق أو شرب أو دهن أو حقن تلك السموم، ستكون عندها بخير، هذه هي الحال في أمريكا، فإن كنت من كبار مشاهير هوليود او من عظماء الرياضة أو الفنون، فلا داعي لأن تقلق على الإطلاق، ستعود عليك هذه العادة المميتة بالكثير من الدعاية المفيدة والكثير الكثير من الاهتمام، ستزور إحدى «مصحات العلاج من الإدمان» فتصبح تلقائياً محط اهتمام العدسات وحديث الملايين من مدمني مواقع التواصل الاجتماعي.

وأنت أيها المشاهد الضائع، قد يسعفك الوقت لرؤية لقاء تلفزيوني لأحد المشاهير يتحدث عن «تجربته الخاصة» مع الإدمان، دون أن يخطر ببال أحد أن يقارن بين ما قد تفعله قوى القانون في أمريكا مع المدمنين العاديين من «عامة الشعب» وبين ما قد تفعله من ليّ وقفز فوق نصوص القانون كرمى لعيون تلك الممثلة أو ذلك النجم، إنه عالم وهمي آخر تنسجه العدسات والشاشات من خيوط براقة، إنه الواقع المشوه المتعمد الذي يضع عقول الأمريكيين في مكان بعيد جداً عما يجري بحق في هذا العالم.

لوعة الغياب...

فيكتور فاسيليفيتش بابينكو «1951-2013»

توضع موضوعية الإنسان على المحك عندما يتحدث عن شخص يعنيه مباشرة أو يعرفه شخصياً، بغض النظر عن رأيه به إيجابياً كان أم سلبياً، وتصعب المهمة أكثر عند رحيله. ربما تفسر هذه الفكرة سبب تأخير كتابة هذه المقالة وربما هناك أسباب أخرى...

■ عمر حصني

بعيداً عما يسمى الرثاء أو المديح أو الهجاء أو السيرة الشخصية، وغيرها من أصناف الكتابة الأدبية التي تكتب عادة عند رحيل البشر، لم يكن ممكناً – رغم المحاولة– إلا الكتابة لمناسبة رحيل المعلم «فيكتور بابينكو».

لماذا نكتب عن الموتى؟

«ما يكاد الموت يختطف واحداً من المبدعين، وبعد كلمات الرثاء التي تشبه بعضها تماماً، وما أن يمرّ وقت قصير حتى ينسى ذلك المبدع ويغرق أكثر في التراب، في الوقت الذي يجب أن يكون الموت مناسبة لقراءة هذا المبدع قراءة موضوعية، ولإعطائه المنزلة التي يستحقها وليكون إبداعه لبنة في البناء الذي يكوّن الذاكرةَ..»*

قرابة عشرين عاماً عاشها المعلم بابينكو في سورية، كمدرس في المعهد العالي للموسيقا في دمشق، أدى خلالها مهام عديدة، من تدريس الهارموني والصولفيج والتحليل الموسيقي والتوزيع والغناء الجماعي إلى تأسيس كورال الحجرة.. الخ.

ولكن هناك محطات معينة قد تكون الأكثر أهمية ورمزية في تاريخ تجربة المعلم بابينكو في سورية وتاريخ المعهد العالي للموسيقا بل والحياة الموسيقية السورية المعاصرة.

تأسيس المعهد العالي.. أزمة بابينكو القلبية.. انفجار الأزمة الوطنية

يكفي لنكتشف دور المعلم بابينكو وأثره على الحياة الموسيقية السورية، أن نعرف أن اسمه ارتبط بأهم محطات تطور التجربة الموسيقية في المعهد العالي للموسيقا والثقافة السورية المعاصرة.

1992 يأتي بابينكو إلى سورية ليساهم باستكمال تأسيس المعهد العالي للموسيقا بكل ما لكلمة تأسيس من معنى.

1993 يحضر بابينكو كورال المعهد العالي للموسيقا لأول حفلة تقيمها الأوركسترا السيمفونية الوطنية بعيد تأسيسها.

1995 يحضر «المعلم» كورال المعهد العالي لتقديم أول عرض أوبرالي في سورية، وهو أوبرا «دايدو وإينياس» للمؤلف الإنكليزي «هنري بورسيل» العمل الذي يعد علامة فارقة في تاريخ الموسيقا الدرامية الإنكليزية.

2001 تثمر جهود بابينكو المضنية، ويعلن تأسيس كورال الحجرة التابع للمعهد العالي للموسيقا.

2004 يساهم بشكل فعال مع السوريين في افتتاح دار الأوبرا السوري بعد طول انتظار، وبعد حرائق بقيت «مجهولة» الأسباب!!.

2008 يشارك في حفل افتتاح وختام احتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية.

بالإضافة إلى عدة كتب موسيقية دراسية في رصيده «التحليل الموسيقي– الهارموني– قاموس موسيقي» ظهرت إلى النور بشق الأنفس وبجهود شبه شخصية منه ومن بعض الأساتذة وبعض طلابه المميزين.

تعرض خلال حياته في سورية لعدة أزمات قلبية، وفي كل مرة «نجا» فيها من الموت، كان يعود إلى المعهد سريعاً ليكمل مهمته النبيلة، حاله كحال الموسيقا السورية، وحال الثقافة السورية والاقتصاد والسياسة.. حاله كحال سورية، كل سورية، من أزمة إلى أزمة أشد.

وعندما انفجرت الأزمة الوطنية في البلاد وأصبح لزاماً عليه وعلى الأساتذة الروس مغادرة البلاد، قاوم حتى النهاية ولكن البقاء أصبح غير ممكن، فعاد إلى وطنه «الأم روسيا» وتوقف قلبه هناك ورحل بصمت.

سد الفرات - صاروخ سام - فيكتور بابينكو

هل كان حضور بابينكو إلى سورية مصادفة؟ ماذا كان ليحدث لو لم يأت؟ وما دور سماته الشخصية والعلمية في تفسير أثره؟ هل لجنسيته وتربيته دور ما؟

تعود العلاقات السورية الروسية إلى زمن طويل تصل إلى ما قبل العهد السوفييتي، ظهرت ثمارها الهامة في التاريخ السوري المعاصر، فكان سد الفرات وأثره الاقتصادي العظيم على المخزون المائي والزراعة، والكهرباء التي وصلت إلى الريف الأبعد والناس الأكثر فقراً. ثم كان صاروخ «سام» ، ومهما اختلفت تقييمات حرب تشرين، إلا أن الثابت هو فعالية هذا السلاح ودوره المباغت، وكذلك إرادة الجندي السوري آنذاك. بالإضافة إلى دراسة آلاف الطلاب السوريين الفقراء في الاتحاد السوفييتي.

هنا جاء «بابينكو فيكتور فاسيليفيتش» خريج معهد «تشايكوفسكي» – معهد النخبة– الذي يعد واحداً من أهم معاهد الموسيقا في العالم، الحاصل على وسام الاستحقاق كرجل ثقافة من روسيا – جاء في العام 1992 ليدرس الطلاب السوريين قادماً من كوبا بعد أن درس هناك حوالي ثلاث سنوات.

ربما يفسر هذا التاريخ وهذه التربية وهذه السمات الكثير من أسباب دوره الهام، دور يجعل اسمه بالنسبة للموسيقا السورية كسد الفرات وصاروخ سام.

من حسنات الأزمات أنها تظهر العيوب.. رغم أنها بالنسبة للبعض شماعة يعلق عليها كل خطأ ويخفي من خلالها كل فساد أو ضعف موهبة أو انعدام مهنية

موت أم غياب! ما العمل؟

بعد سنوات الأزمة ظهرت التداعيات على كل شيء في سورية، فما بالكم بأوضاع الثقافة والفنون والموسيقا والتي تعاني أساساً من أزمات قديمة لا ينفع لإخفائها أي بهرجة أو ادعاءات أو تسويق سياحي بائس.

من حسنات الأزمات أنها تظهر العيوب، رغم أنها بالنسبة للبعض شماعة يعلق عليها كل خطأ، ويخفي من خلالها كل فساد أو ضعف موهبة أو انعدام مهنية.

لن نوصف الآن واقع المعهد العالي للموسيقا أو حال الموسيقا السورية الواضح تقريباً، لكن ما يهمنا في مناسبة رحيل المعلم بابينكو إجراء مراجعة للتجربة التي كان هو جزءاً منها وطرح بعض الأسئلة حول المستقبل.

لماذا هذا الإجماع على احترام فيكتور بابينكو، رغم وجود ملاحظات، لدى عدد غير قليل من أساتذة وطلاب المعهد، على أسلوبه التدريسي والمدرسة التي ينتمي إليها بل وحتى على حدته و«نزقه» أحياناً؟

كيف نقيم تجربة استقدام الخبراء الروس؟ وأي فراغ تركوه بمغادرتهم الإجبارية سواء في المعهد أو في الأوركسترا الوطنية؟

لماذا تخسر سورية سنوياً عدداً من أهم موسيقييها ثم نشكو من قلة الأساتذة الكفوئين؟ ويتحفنا الإعلام الرسمي لاحقاً بأخبار نجاحاتهم في الخارج.

أي نظام بعثات علمية لدينا، وأية معايير تحكم إرسال الطلاب للدراسة في الخارج؟

أين المسؤولية في نقاش مشاريع بالجملة طرحت من أجل بناء نظام تعليمي موسيقي مدرسي يجعل تعلم الموسيقا متاحا للجميع؟

لماذا الإصرار على عدم وضع مناهج لكثير من المواد الدراسية في المعهد العالي للموسيقا أو ترجمة مناهج مناسبة في حين يترك الأمر لاجتهادات كل أستاذ؟

لماذا يترك غياب الأفراد فراغاً قاتلاً في المواقع، يجعلنا نخسر كل التراكم الذي حققناه ثم نعيد اكتشاف العجلة من جديد؟

أية هوية موسيقية نريد أن نبني بعيداً عن أمراض الأصولية «تحت عنوان الأصالة»، أو العدمية «تحت عنوان الحداثة والتجديد»؟

أين مسؤولية الدولة في تسجيل وحفظ المنتج الموسيقي السوري الجاد، وجعله مع – التراث المخزن تحت الغبار على رفوف مبنى الإذاعة والتلفزيون– متاحاً للجميع؟

ربما يكون أفضل تكريم لراحل، هو محاولة الإجابة على الأسئلة التي كانت تشغله، بل طرح الأسئلة التي لم تسعفه حياته لطرحها. هكذا يبقى هو ونحن أحياء.

«إن البدو يستعملون لفظ الغياب ليس ضمن مفهوم الانطفاء والتلاشي ثم الغياب الكامل، وإنما كتوقيت زمني للدلالة على غروب الشمس. وإن دائما بعد كل غروب وليل، شمساً ستشرق من جديد وسوف يمتلئ الكون بالضياء مرة أخرى»*

■ *من مقدمة كتاب لوعة الغياب
عبد الرحمن منيف

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 14/ 02/ 2014» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

خلف حجارة اللوحة الفسيفسائية

ربما يصعب تحديد اللحظة التاريخية التي تسللت فيها استعارة «الفسيفساء السورية» إلى الأحاديث اليومية للناس وكتابات الأدباء أو السياسيين للتعبير عن تنوع وتلون المجتمع السوري. فالمصطلح الذي بدا شديد الدقة في تصوير بنية المجتمع المتداخل والمتنوع لم يكن حكراً على تيارٍ سياسي دون آخر أو وسيلةٍ إعلامية واحدة، بل كان مصطلحاً مشتركاً تم التوافق عليه باعتباره وصفاً إيجابياً بنّاءً.

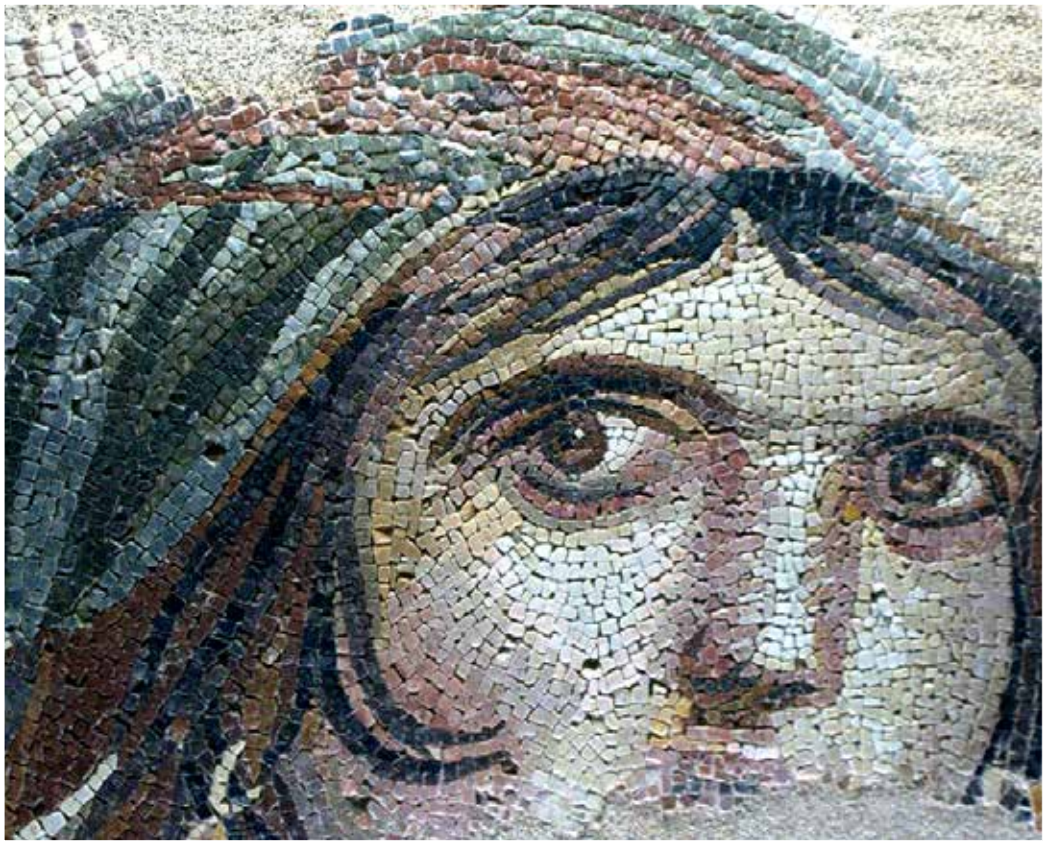

■ نور أبو فرّاج

بدا المصطلح للعديدين صنيعاً محلياً، أو «ابناً شرعياً» للبيئة السورية التي تزدحم فيها جدران المتاحف باللوحات الفسيفسائية الثمينة متقنة الصنع كإحدى أشهر القطع الأثرية المميزة للبلاد. إلا أن الحقيقية أن توظيف المصطلح واستخدامه ليس «إنتاجاً محلياً» كما يُظن للوهلة الأولى، ويرجع تداوله في الأدبيات السياسية والدراسات الاجتماعية لزمن قديم مضى. على سبيل المثال يدرج استخدام مصطلح «الثقافةُ الفسيفسائية» المشتتة والمتناثرة كمقابل «للثقافة الإنسانية الشاملة»، وهو مصطلح ارتبط بصورة خاصة بتشكل المجتمع البرجوازي وما نتج عنه من تغيّر في أدوات وعلاقات الإنتاج وانعكاسات ذلك على التركيب الاجتماعي والبنية الفوقية والتطور النوعي لوسائل الإعلام الجماهيرية في تلك المرحلة. وهنا يصور المجتمع كحشد من الأفراد أو «الذرات المتناثرة» التي لا تربط بينها الصلات التقليدية الاجتماعية والأسرية، ما يتقاطع مع رمز الحجارة الفسيفسائية.

إذا ما حاول المرء الوقوف أمام التعبير المجرد للوحة الفسيفسائية، وفككه لعناصره الأساسية، سيجد أن الاختلاف الجوهري الذي يميزها عن فني التصوير أو النحت، تلك الفراغات أو الثغرات التي تفصل كل حجر ملونٍ عن غيره، بحيث لا تنصهر تلك المكونات فعلياً أو تندمج في كلٍ واحد.

أن توظيف مصطلح «الفسيفساء السورية» قصد في معظم الحالات تكريس صورة «اللوحة الدينية المتنوعة» للبلاد ولم يستخدم للدلالة على التيارات السياسية المتنوعة أو صراع الطبقات الاجتماعية أو التمايزات الأخرى

الحجارة الصغيرة لا تمتلك قيماً مستقلة بذاتها، وتفقد أي معنى أو دلالة خارج إطار اللوحة الكبيرة، لكنها تستمد قيمتها من الصورة التي يتم فيها ترتيب وتجميع الأحجار بدقة حسب اللون. وهو ما قد يشي بخطورة الإسقاط الاجتماعي والسياسي للمصطلح الفني.

بالعودة إلى خصوصية «الفسيفساء السورية» يمكن ملاحظة أن توظيف هذا المصطلح قصد في العديد من الحالات تكريس صورة «اللوحة الدينية المتنوعة» للبلاد. لم يستخدم هذا التعبير يوماً للدلالة على التيارات السياسية المتنوعة أو المتناحرة، أو صراع الطبقات الاجتماعية أو التمايزات الأخرى المرتبطة بالجنس والسن والتعليم والمهنة، بل قصد منه الإشارة «المنمقة» و«المهذبة» إلى التنوع الديني، الطائفي، المذهبي، أو القومي في بعض الحالات. وهو ما يتقاطع مع خطاب «المكونات» الذي يضع الاختلافات الدينية باعتبارها تناقضاً أساسياً بين الأفراد أو الفئات الاجتماعية.

يتم تداول هذا المصطلح بكثرة كنايةً عن غنى البلاد وتنوعها لدى البعض، إلا أن ضخّها وإعادة إنتاجها في وسائل الإعلام وعلى ألسنة السياسيين لا يمكن أن يؤخذ بحسن النية ذاته. لأنه يبتعد عن تكريس المعنى العميق والأشمل للوحدة الوطنية. فمن قال إن السوريين يقبلون اليوم اختصار هويتهم الوطنية العميقة إلى مجرد لوحة ملونة، مفتتة، تجتذب أنظار السياح على جدران «المتحف العالمي»؟!.

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

السياسة علم..!

من فضائل الأزمات أنها تفرض على الجميع التعاطي مع الشأن السياسي، بمن فيهم «المثقفون». فتصبح السياسة جزءاً من الهم اليومي حتى لمواطن يعيش في الأقاصي، سواء أكان غائباً أو مغيّباً عن ساحة الفعل والتأثير. وتبقى المشكلة أنه ليس بمقدور الجميع إيصال آرائهم إلى كل الناس، فيقتصر الأمر على النخبة، والنخبة في ظروف الأزمات غالباً ما تكون مصنّعة ومقولبة يتسم خطابها بالأحادية والنمطية والذرائعية، كما هي الحال مع أغلب النخب السورية التي تتعامل مع السياسة في فترة الأزمة الحالية عموماً بطريقة قراءة الطالع، أو اللهاث وراء الشعبوية، أو باعتبارها باباً للارتزاق، أو طريقاً إلى النجومية.. أو...

السياسة علم، وكل علم له قوانينه وفرضياته ومقولاته، ومن يتعامل معها بغير ذلك فإنه يصبح جزءاً من المشكلة. وأعتقد أن النماذج أكثر من أن تحصى في ظل الهذيان السياسي المفروض علينا عبر الشاشات، ووسائل الإعلام المختلفة..

فهذا وَعَدَنا بأن «الثورة» ستحسم الموقف قريباً أو قريباً جداً.. وراح يحدد توقيت ذلك، وحدث أن خذله الواقع، فأخذ يبرر خذلانه هذا بوعود جديدة، وما كان منه سوى أن انتقل من موقع المثقف «الحداثي» إلى المسبّح بحمد «جبهة النصرة»، وراح يندب حظ «الثورة» المغدورة دون أن يقدم إجابة مقنعة وانزلق إلى مستنقع الخيانة.

وسياسي آخر، وَعَدَنا بالحسم وبأن «المؤامرة» ستسقط خلال أيام أو شهر وراح بدوره يحدد لنا مواعيداً، ولم ير هذا الجهبذ من الدور السعودي المعادي إلا «جهاد النكاح» أو أن أمراء الخليج متآمرون، أو أن «إسرائيل» تتدخل..!

وكأنه بذلك أكتشف علماً جديداً... وما علينا إلا أن نصفق له على اكتشافه العظيم؟!... بشّرنا بعملية حاسمة لنجد أن البلاد بما فيها من بشر وشجر وحجر أصبحت على«كف عفريت»..!

رغم الخيبات المتكررة، التي مر بها هذا وذاك لم يعمد أحد من هذه النخب «السياسوثقافية» على إعادة النظر بأدواته في التحليل والاستقراء والاستنتاج وتحديد الضرورات والممكنات كما يفترضه أي علم، وكما هو مطلوب بعد أي فشل يمر به من يمتلك أبجديات علم الاجتماع السياسي. الحركة السياسية التقليدية التي أفرزت مثل هذه النماذج تؤكد المقولة التي تم تداولها قبل سنوات بأنّ «هذه الحركة تعمل في كل شيء إلا السياسة».

قاسيون
2014
استمرار حملة الاشتراكات السنوية
حزب الإرادة الشعبية
100K
ليرة سورية قيمة الاشتراك السنوي
2000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار